كتاب المقولات

كتاب المقولات لارسطاطاليس

يا فتاح

هذه

المقولات العشرة لارسطاطاليس

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب قاطيغورياس ارسطاطاليس

قد اختلف مفسرو كتب ارسطو في غرض الكتاب فقوم زعموا ان غرضه في
هذا الكتاب النظر في الامور الموجودة والحد بها الى ذلك من قسمة للامور وذلك انه
قسم الامور الى الجوهر الكلي والعرض الجزئي والعرض الكلي والجوهر الجزئي وقسم
الجوهر الى الاول والى الثاني والكم الى المتصل والمنفصل وقوم قالوا ان غرضه
الكلام في صورة الحاصلة في النفس من الامور والحد بها الى ذلك من ذكره اسما تدل
على هذه بمنزلة قولهم جوهريان وعلى موضوع وما اشبه ذلك وقوم قالوا ان غرضه
الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة والحد بها الى ذلك وقوم قالوا من نفس كلامه
فانه يقسم الالفاظ الى ما هي تتالف والى ما ليس تتالف واما انا المفسر فانه يثبت
هذه الفرق الثلث ويزعم انها باسرها اخطات الا ان خطاها ليس على التمام وذلك
ان غرض هذا الكتاب هو هذه الثلثة باسرها لا واحد منها وكيما لا يلزمنا العدل

العلامي

العلاطى القايل انه لا يجوز ان يكون لكتاب واحد اغراض كثيرة ما يجمع هذه الثلثة
الى واحد ويقول ان غرض هذا الكتاب هو النظر فى الالفاظ البسيطة الدالة على
الامور الكلية وفى سائر الامور التى يشملها هذه وصحة هذا الغرض يتبين
من هذا الوجه وهو ان كل امر موجود اما ان يدركه الحس عند ارتفاع الموانع
فانه يدركها بغير متوسطة بمنزلة هذا اللون وهذا الطعم فاما الاشياء التى
تدركها العقل فانها تنقسم الى الاشياء التى هى قائمة فى الفطرة بمنزلة القول
ان على كل شئ يصدق اما الايجاب واما السلب ولان الاشياء المساوية لواحد
متساوية ومنها ما هى خفية عن العقل وهذه يحتاج الى صناعة تنهج له
الطريق التى بها يتوصل الى الوقوف الى الاشياء وهذه الطريقة هى البرهان
ولان البرهان قياس ما فينبغى ان يرقا فيعلم اولا ما طبيعة القياس ولان القياس
من مقدمات يحتاج ان يعلم ما طبيعة المقدمات وكيف اقتسامها للصدق
والكذب ولان المقدمات من الفاظ بسيطة دالة ينبغى ان ينظر اولا
فى الالفاظ البسيطة الدالة البسيطة منها ما يدل على شخص كلفظة زيد
ومنها ما يدل على امر كلى والاشخاص لا نظر فيها للفلاسفة يكون غرضه
انما هو فى الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكليه ولان الالفاظ
منها فى الوضع الاول ومنها فى الوضع الثانى والتى هى فى الوضع الاول وهى

والعقل والاشياء التى يدركها الحس

العقل ما يقف عليها ان يتوصل الى ذلك فى توصله قد يجوز اذا يغلط فيتيقن

ولان الالفاظ الدالة

الدالة على [الامور] التي في الوضع الثاني هي الدالة على الالفاظ واما الدالة على الالفاظ
التي ليست متعلقة بزمان فيدعى اسما واما الدالة على الالفاظ المتعلقة
بزمان فيدعى كلمة فغرضه انما هو الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة
على الامور الكلية [التي] في الوضع الاول ولان الالفاظ من حيث هي الفاظ
لا يتباين كل التباين لانها مؤلفة [كلها] من مقاطع ومن حروف المعجم وانما
يقع التباين بينها من قبل مدلولاتها فان لفظ جوهر تباين لفظ كم كل
المباينة من جهة مدلوليها وذلك انه لما كانت طبيعة الجوهر تباين
طبيعة الكم صارت الالفاظ التي تدل عليها تباين لتباينها ما يقال من اجل
ذلك ان الكلام في الامور بحسب الالفاظ لكنما يتصحح عنده التباين لما يقال
الذي بين الالفاظ فليجمع نحن العرض ونقول ان غرض كتاب قاطيغورياس
هو النظر في الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية التي في الوضع الاول
وفي الامور من اجلها فاما منفعة الكتاب فيتبين على هذا الوجه قد علمنا
ان كل واحد من الامور سعادته يكون موجودة له ما دامت صورته موجودة
له وهو متصرف بحسبها وصورة الانسان هي النفس الناطقة فسعادته ان يكون
موجودة له وهو متصرف بحسبها انما هو بان يعلم الحق ويفعل الخير والاشياء
المعلومة اكثرها خفية عندنا تحتاج الى طريق سديدة بها يتوصل الى الوقوف عليها

بحسبها

تصرفه بحسبها

وهذا الطريق هو البرهان والبرهان لا يتم فهمه الا بفهم قاطيغورياس فالانسان
اذن شديدة الانتفاع في ان يكون سعيدا بعلم ما في قاطيغورياس فهذه
منفعة الكتاب فاما عنوانه فقد اختلف مفسروا كتب ارسطوطاليس فيه
بحسب اختلافهم في غرضه لان الاسم ينبغي ان يكون مناسبا للغرض فاما
فالذين زعموا ان غرضه الكلام في الصور التي في النفس ترجموه بكتاب الاجناس
والانواع وطايفة اخرى زعمت انه ينبغي ان يترجم بالكتاب الذي
قبل طوبيقا وخطا هذه الفرق باسرها ظاهر اما الفرق ان الاوليان
فانما انجر خطاؤهما في العنوان من قبل خطاياهما في استنباط الغرض
فاما الفرقة التي جعلت تسميته بالكتاب الذي قبل طوبيقا فهي على
غاية الخطا اذ كان ليس هذا الكتاب بان يجعل قبل طوبيقا اولى منه
بان يجعل قبل باريرمينياس اذ كان الكلام فيه انما هو في موضوع الصناعة
المنطقية والكلام في موضوع الصناعة تقدم الكلام في الصناعة باسرها
فاما عنوانه المناسب لغرضه فقاطيغورياس اذ كنا قد قلنا ان غرضه
انما هو النظر في الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية والالفاظ البسيطة
الدالة على الامور الكلية التي والالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية التي هي
اجناس عوال يدعى قاطيغورياس وايقاطيغورياس هي لفظ بسيطة دالة

في الامور الموجودة ترجموه بكتاب الامور الموجودة والذين زعموا ان ...

~~على امر كلي هو جنس عالي وعلى جميع ما تحته بمنزلة لفظ بسيطة دالة على امر كلي~~

~~هو جنس عالي وعلى جميع ما تحته بمنزلة~~ لفظ جوهر وكم فاما ابو زكريا يحيى

ابن عدي فانه يرسمها بانها لفظة بسيطة دالة على امر من الامور بسبب

اثر في النفس واذا تؤمل الرسمان لم يوجد بينهما خلاف سوى ان اول

اشرح فاما ان هذا الكتاب لارسطوطاليس فمعلوم من نمط كلامه ومن

ذكره له في عدة كتب ومن ترتيب الصناعة فانه لو لم يضعه ارسطوطاليس

لكانت صناعته ناقصة ومن شهادة المفسرين الموثوق بهم حتى ينتهي

الشهادة الى ثاوفرسطس واوذيموس الذين شاهداه فاما من اي العلوم

هو فمن المنطق اذ كان الكلام انما هو في موضوع الصناعة المنطقية واما

مرتبته فاول صناعة المنطق باسرها فاما قسمته فانه ينقسم الى ثلثة اقساما

فالقسم الاول يتكلم فيه في اشيا يحتاج اليها قبل قاطيغورياس وهذه

هي المتفقة اسماؤها والمشتقة اسماؤها والمتواطية اسماؤها وقسمة الالفاظ

الى اقل اقسامها وقسمة الامور الى اقل اقسامها وتحديد العرض وتحديد

الجزئي وتوضيح انه متى حمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع قيل

كل ما يقال على المحمول على الموضوع وتبين ان فصول الاجناس العوالي

مختلفة بالصورة وفي القسم الثاني ينظر فيما يقتضيه صناعة المنطق وفي

ينظر في القاطيغورياس العشر
وفي الامور بحسبها ونوعية
خواص كل واحد منها بحسب

القسم

القسم الثالث ينظر في اشياء ذكرها في قاطيغورياس ولم يجدها فيما تقدم و
هذه هي المتقابلات واصناف المتقدم والمتأخر واصناف معا واقسام
الحركة واقسام القنية وانما الجئ ذكرها الان منع الناس منها معرفة ما يكفي في قاطيغورياس
فلم ينقطع عن غرضه و منشاغن بها فلما فرغ من غرضه لشاغن بالكلام
فيها فاما انحاء التعاليم التي يستعملها في هذا الكتاب فثلثة المحدود وفي
ذلك انه يحد المتفقة اسماءها والمتواطئة اسماءها وغير ذلك و
المقسم وذلك انه يقسم الالفاظ الى اقل قسمتها او الى اعظم قسمتها ويقسم
الامور الى اقل الجوهر الى الاول والثاني والكم الى المتصل والمنفصل
وغير ذلك والنحو المبرهن وذلك انه يبرهن انه متى حمل شيء على شيء
حمل المحمول على الموضوع قيل كلما يقال على المحمول على الموضوع و
يبين ان الخاصة الحقيقة للجوهر هي الاخيرة وكذلك الخاصة الحقيقة
للكم والكيف فقد استوفينا الكلام في امالثمينة الرؤس التي جرت العادة
بالكل ام فيها قبل كل كتاب قلنا خذ الان في معاني ارسطاطاليس
التي اوردها في هذا الكتاب فيشرحها بحسب الطاعة والله المعين
فاول ما يبدا اخذ في تحديد المتفقة اسماءها ورسمها بان قال المتفقة
اسماءها هي التي يقال ان الاسم فقط عام لها فاقول الجوهر الذي بحسب الاسم

2 قسمتها او الى اعظم قسمتها ويقسم

فيخالف ومثال ذلك الانسان والانسان المصور فانهما تسميان باسم حيوان
وحد كل واحد منهما بحسبه مختلف فانا نحد الانسان بحسب اسم حيوان
بانه جسم ذو نفس حساس متحرك بارادة ونرسم المتصور بحسب اسم الحيوان
بانه محمول على مثاله تخطيط الحيوان وقد يجب ان يبحث في امر المتفقه
اسماءها ونستقصي ايضا شرح اجزا حدها فنقول اما ان المتفقه اسماءها
موجودة فشيء ظ وذلك انه لما كانت الاشخاص بغير نهاية الاسماء
متناهية لانها مؤلفة من حروف متناهية على طريق الوضع والمحاورة
فهي متناهي عند التقليب فان لفظ زيد قد يمكن ان تغير وتبدل ولكن
تغيرها يقف فاما الاشخاص فانها وان كانت مباديها متناهية وهي الاسطقسات
فليس كونها فيها على طريق الوضع ولكن على جهة الاستحالة والجوهر المستحيل
ابدا يستحيل الى جوهر غيره فنفس زيد مثلا الى شيء اخر وعلى هذا ابدا
لان الجوهر لا ينفسد على الاطلاق ولا يفوت الى زيد واذا كانت الامور
الكثيرة انما صارت كثيرة بالاختلاف الذي بينها فالاشياء المختلفة رسومها
او حدودها مختلفة فالمتفقه اسماءها موجودة وهي الامور التي لها اسم
واحد وحدودها بحسبه مختلفة كما مثلنا في الانسان والصور فاما ما هي
واي شيء هي فان هذين بنضمنها احدهما الذي حدها به ارسطوطاليس

غير متناهية ومتناهية كثيرة فلا محالة للامور كثيرة اسم واحد والامور

فاما

فاما لم هي موجودة فمن اجل كون الاشخاص غير متناهية واذ قد استوفينا الكلام

في المطالب الاربعة قلنا خذ الان في شرح حدّها وملخصه حرا حرا فنقول

ان لفظة يقال يوجد على وجوه شتى وذلك انها يستعمل اما في الالفاظ

او في المعاني فان استعملت في المعاني والامور كانت بمعنى يوصف و

يحد ويرسم فاني اذا قلت ان الجوهر يقال انه كذا قد افرق من هذا القول

والقول بانه يوصف او يرسم او يحد بانه كذا او يستعمل في الالفاظ فاذا استعملت

في الالفاظ انقسمت الى قسمين اما بمعنى يلفظ بها لفظا دالا او يلفظ بها لفظا غير

دال فاني اذا قلت ان الالفاظ يقال كان هذا القول بمعنى يلفظ بها وهذا القول

اما دال واما غير دال ومن جملة هذه الاقسام فيتبين من هذا الموضع معنى يرسم

فان قولنا في المنفصل اسما انها يقال بمعنى يرسم من قبل ان الاتفاق في الاسم

للامور امر عارض ولا شيء الماخوذة من الاعراض رسوم لا حد وحد فاما

الاسم فانه يقال على ضربين على كل واحد من اجزاء القول الثمانية اسما كان

وكلمة وعلى الخصوص للفظ التي يدل ولا يقترن بزمان ومن جملة هذين انما

يريد العام لا الخاص وذلك ان لفظ ولي يدل على المولى من الولاية وعلى

الذاهب وليست اسما خاصا بل كلمة ولفظة فقط يقال على ضربين على الشيء

الذي ~~عرف غيره بمنزلة قولنا ان فلانا عالم~~ واحد فقط وشمس واحد فقط

هو وحده لا ثاني له
بمنزلة قولنا

او على الشيء الذي يمر من غيره بمنزلة قولنا ان فلانا في الجزئين سيف فقط ليمره من غيره اعني من الذي معه سيف ورمح والمستعمل ههنا من هذين القسمين المعنى الثاني وذلك ان قولنا في المتفقة اسماؤها التي هي متفقة في الاسم فقط عام لها لتميزها من المتواطية اسماؤها التي هي متفقة في الاسم والحد جميعا ولفظ عام يقال على اربعة ضروب على الشيء الذي هو مشترك بين جماعة من الناس ذا اردوا اقتسامه تمكنوا من قسمته بمنزلة الحلم والضيعة والدار وعلى الشيء الذي هو مشاع بين جماعة اذا رامو قسمته لم يكن لكن كل واحد منهم يستعمل في وقت ما بمنزلة العبيد والدالة وعلى الشيء الذي هو لمن سبق فاختص به بمنزلة المواضع من الحمامات والمساجد وعلى الشيء الذي هو لجماعة معا لا مقسوم ولا كل واحد منها يستعمل في وقت ما ولا هو لمن سبق فاختص به لكنه لها معا وفي ان واحد بمنزلة صوت المنادي لجماعة سامعته على وتيرة واحدة لا بالزيادة ولا بالنقصان وهذا المعنى الرابع استعمل في المتفقة اسماؤها وذلك ان لفظ زيد التي يتفق فيها البصري والكوفي هي لهما معا لا بعضها لهذا وبعضها لهذا والقول يقال على خمسة اضرب على القوة الموجودة في النفس على تصور المعاني وعلى الفصل الخارجة بالصوت بمنزلة قولنا زيد يمشي وعلى عناية الله عز وجل بالعالم فانهم يسمون عناية الله بالعالم القول

انما هي

المتصور

المتصور فيه من امر العالم وعلى الرسم والحد وههنا يريد من اصناف هذه
الحد والرسم وذلك ان الاشياء التي تتفق في الاسم سايغ ان يكون لها حدود
وسايغ ان لا يكون لها حدود بل رسوم بمنزلة اجناس الاجناس التي تتفق
في اسم الموجود فان كان لها حدود كانت الحدود بحسب الاسم مختلفة وان
كانت لها رسوم كانت الرسوم بحسب الاسم مختلفة ولفظ جوهر يقال على
معنيين على كل ذات عرضا كانت ام جوهرا بمنزلة ما يقال جوهر الحرارة وجوهر
زيد وعلى الشيء الذي لا في موضوع وههنا يريد من معانيه المعنى الاول فان
الولاية والذهاب ليسا جوهرين الا انهما من المتفقة اسماؤها فاما السبب الذي
من اجله اضاف الى قوله وقول الجوهر فكيلا يظن انا ينبغي ان ناخذ حد

اللفظ فاشعر بانه ينبغي ان ناخذ حده

الامور المتفقة لا حد اللفظ التي الامور فيها متفقة فاما استثناؤه بقوله
التي بحسب الاسم من قبل ان لكل واحد من الامور اسماء كثيرة وحدودا
كثيرة بمنزلة زيد مثلا فانه يسمى جوهرا وجسما وحيوانا وناطقا وانسانا وزيدا
وله حدود بحسب كل واحد من هذه الاسماء فيلا تعمد الانسان فالحد اسما
ما من الاسماء بمنزلة زيد وهو نعم جماعة من الاشخاص وتحده لا بحسب ذلك
الاسم بمنزلة هذا الحيوان فيبطل به المتفقة اسماؤها وينبغي ان يعلم ان المتفقة
اسماؤها يقال على معاني كثيرة وارسطوطاليس انما ذكر معنى واحدا من معانيها

وهو المتفقه اسماءها على طريق التشبيه فينبغي لنا ان نعدد جميع معانيها على طريق

الايجاز فنقول ان المتفقه اسماءها ينقسم اولا الى قسمين الى المتفقه اسماءها التي

بغير روية وكيف اتفق والى المتفقه اسماءها التي بروية والمتفقه اسماءها

التي بغير روية وهي صنف واحد بمنزلة انسان يولد في الشام فيسمى زيدا و

اخر يولد بالعراق فيسمى بهذا الاسم فانهما هذين لم يتفقا في التسمي بهذا الاسم عن

قصد فاما المتفقه اسماؤها التي بروية فينقسم الى سبعة اقسام الى المتفقة اسماؤها

التي نسبتها واحدة بمنزلة النقطة والوحدة والان وغير النهر والقلب وما

يجري مجرى ذلك فان هذه باسرها تسمى مبدا وانما اتفقت في الاسم من قبل

نسبة اجتمعت لها واحدة من قبل مروى لما راها يتفق في نسبة واحدة سماها

بهذا الاسم وذلك ان القلب مبدا لجميع الحيوان والعين مبدا لجميع الانهار

والان مبدا عند تكون الزمان والنقطة عن جزء يحدث الخط والى المتفقه

اسماؤها التي على طريق التشبه بمنزلة الانسان والمصور على وهذا الصنف

هو الذي ذكره ارسطوطاليس وهذه انما اتفقت في اسم الانسان من قبل الروية

لا كيف اتفق والى المتفقه اسماؤها التي من فاعل واحد بمنزلة جميع الاشياء

الطبية والادوية الطبية فان هذه باسرها اتفقت في هذه اللفظة وهي قولنا

طبي المستخرجة لها في صناعة الطب التي هي بمنزلة الفاعل لها والى المتفقه اسماؤها

س ٢ التي هي مستنبطة من صناعة الطب بمنزلة الكتب الطبية والالات الطبية

التي

التي يسوق الى غاية واحدة بمنزلة تسمية الدوا والغذاء والرياضيه صحيه لانها يسوق

الى الصحة والى المتفقة اسماؤها التي على طريق الاستبشار بمنزلة ما تسمي الانسان

والدالة بارسطاليس استبشارا بانه بلغ مرتبته والى التي على طريق التذكرة و

الاستبشار معا بمنزلة ما يسمي الانسان والدالة باسم جد كان له فاضلا يريد

بذلك احيا ذكره ورجاء ان يبلغ المسمي مبلغه وينبغي ان يعلم ان الاسم الذي

يتفق فيه الامور يجب ان يكون اسمها الظاهر الذي يعرف به لا اسما غريبا

فانه قد يسمي بعض الشعرا صفح الجبل رجل الجبل ولم يتفق المفسرون ان يكون

صفح الجبل ورجل المايدة ورجل الحيوان من المتفقة اسماؤها ~~متواطيه اسماؤها~~

~~وقد يطرا على المتفقة اسماؤها لانه لم يجر العادة ان يسمي صفح الجبل رجلا~~

فيجب ان يكون الاسم اذا من الاسماء الظاهرة للشئ والمتفقة اسماؤها من حيث

هي متفقة اسماؤها متواطئة اسماؤها وقد يطرا على المتفقة اسماؤها سكان ولي الا

منها يجري على هذه الصفة ليس يخلو ارسطاطاليس ان يكون وعد بامر والى

بخلافه او يكون نسي ما وعد به والذي وعد به في هذا الكتاب هو الكلام في

القاطيغورياس العشر ما السبب في تركه الكلام فيها وعدوله الى النظر في المتفقة

اسماؤها وهو لم يعد بذلك فنقول انه لم ينس ما وعد به ولا وعد ايضا بشئ

والى بخلافه لكن كما اي الصناع المهرة اذا ارادوا ان يفعلوا فعلا من الافعال

[Margin note:] ٢ التذكرة بمنزلة ما يسمي بعض الناس ... له كما ... ذكره الى المتفقة على طريق

[Margin note:] لانه لم يجر العادة ان يسمي

تقدموا فاعدوا وقبل فعلة جميع ما يحتاج اليه في فعل ذلك الشي لئلا اذا انتهوا
الى الموضع الذي يحتاجون اليه فيه ولم يكونوا قد اعدوه انقطعوا عن فعلهم
هكذا ارسطوطاليس لما كان محتاجا عند كلامه في القاطيغورياس العشر
الى استعمال المتفقة اسماؤها والمتواطئة اسماؤها وجميع ما قدم الكلام فيه قبل
القاطيغورياس علم عنه اولا وجعله كالاصل للموضوع له ثم حينئذ اخذ الكلام
في غرضه فاما الشك الثاني فانه يجري على هذا النحو ان كان غرضه الكلام في المتفقة
اسماؤها والمتواطئة اسماؤها لانه ينتفع بها في القاطيغورياس فلم قدم المتفقة
على المتواطئة والجواب عن ذلك هو ان المتفقة اسماؤها لما في فيها من معنى
الاسم المشترك وغرض صناعة المنطق باسرها ان تفصل الاسم المشترك
لهذا قدم الكلام فيها على المتواطئة وعند هذا يختم الكلام في المتفقة اسماؤها
فاما المتواطئة اسماؤها فهي التي الاسم عام لها وقول الجوهر الذي بحسب
الاسم موافق وكل لفظ في هذا الحد فشرحها بحسب ما تقدم في المتفقة
اسماؤها والمثال على ذلك الانسان والثور فانهما يسميان حيوانا وحدها
بحسب هذا الاسم واحد وذلك ان كل واحد منهما يحد بحسب اسم الحيوان
ما به جسم ذو نفس حساس متحرك بارادة وينبغي ان يعلم ان المتفقة و
المتواطئة هي امور واحدة اذا اخذت بوجه كانت متفقة بمنزلة شخصين

سميان

سميان زيداً فان حدّاهما بحسب الاسم مختلفان وهذه اذا اخذت بوجه آخر كانت
متواطية اعني من حيث يسميان باسم الانسان ويحدان بحدّه والمشتقه
اسمآءها هي التي تسمّى باسم من امر موجود لها وبحسب ذلك الامر الا انه مخالف
له في التصريف بمنزلة الفصيح من الفصاحة والكاتب من الكتابة والمشتقه
اسماؤها تحتاج في ان يكون مشتقة اسمآئها الى ثلثه شروط وهو ان يكون
لها حال موجودة وان يكون الاسم المشتق لها ثم هذا اسم تلك الحال وان
يكون مخالفاً له في التصريف وليس يحتاج المسئلة اسماؤها الى امر كثيرة او يتم
كما يحتاج المتفقة اسماؤها من قبل ان المتفقه اسماؤها يتم في الواحد يتم في
الواحد فاما ارسطاليس فالقى ذكر المباينه اسماؤها والمترادفه اسماؤها
ليفهم من مقابلاتها والمباينة اسمآئها هي التي تتباين في الاسم والحد بمنزلة
الجمل والبعير وهذه القابل للمتواطية اسمآءها والمترادفه اسماؤها هو
التي تسمى باسماء كثيرة وحدها بحسب تلك الاسماء باسرها واحد بمنزلة
قطعة حديد يسمّى سيفاً وصمصاماً وحدّها بحسبها انها حديدة ذات حد
معولة لقتل الحيوان وهذه هي مقابل للمتفقه اسماؤها ومن بعد ذلك يأخذ
ارسطاطاليس في قسمه الالفاظ الى اقل اقسامها وكذلك الامور فاما
الالفاظ فيقسمها الى البسيط والى المركبة والبسيط بمنزلة قولنا النور الانسان

يحضر بقلب والمركبة بمنزلة قولنا الانسان لصلب النور عصير وفي هذا الكتاب

انما ينظر في الفاظ البسيط ويجعل عن المركبة الى الكتب الثابتة لهذا الكتاب فاما

الامور فانه يقسمها الى اربعة اقسام الى الجوهر الكلي والعرض الجزئي والى العرض

الكلي والى الجوهر الجزئي ويعبر عن الجوهر الكلي بانه الذي لا في موضوع

وعلى موضوع لا يعبر عن العرض الجزئي بانه في موضوع وليس على موضوع

ويعبر عن العرض الكلي بانه في موضوع وعلى موضوع ويعبر عن الجوهر

الجزئي بانه لا على موضوع ولا في موضوع فاما المفسرون فانهم يزعمون ان

اعلى قسمة الامور الجوهر والعرض وذلك ان كل الامور اما ان يكون قائمة

مستقلة بوجودها غير موجودة في شيء او محتاجة في وجودها الى امر

بنفوسها

يوجد فيه فالقسم الاول يدعى جوهرا والقسم الثاني يدعى عرضا و

كل واحد من هذين يلزمه معنى الكلي والجزئي واذا وجدت بين

هذه الاربعة حدث عنها بسبب ستة مزاوجات اثنان لا قوام لها وهما مقارنة

متفق ان يقترن

الكلي والجزئي ومقارنة الجوهر والعرض فيقول ان يقسمان الكلي بالجوهر

والعرض فيحدث عن ذلك قسمان الجزئي والجوهر والعرض فيحدث من

ويقترن

ذلك قسمان فيحصل لها جوهر كلي وعرض جزئي هو ان القسم تحققه

هي التي يحصل للمقسوم في قسمين متباينين فمن الواجب وقرن الى الجوهر

وعرض على جوهر جزئي وسبب الذي لاجله قرن بالجوهر الكلي والعرض الجزئي

الكلي

الكلي العرض الجزئي لان الجوهر يقابل العرض والكلي يقابل الجزئي و
بالواجب ايضا قرن الى العرض الكلي الجوهر الجزئي للسبب المقدم ذكره
والسبب في تقديمه في القسم الاول الجوهر الكلي على العرض الجزئي من
قبل ان الجوهر اشرف من العرض والكلي اشرف من الجزئي وكذلك قدم
قدم في القسمة الثانية العرض الكلي على الجوهر الجزئي من قبل ان الكلي
اشرف من الجزئي في صناعة المنطق والسبب ايضا في تغيره اسمائها
وتعبيره عنها باسماء آخر من قبل ان الاسماء الثواني التي كسبها انها يجري
مجرى الرسوم ويوضح عن معانيها فضل ايضاح فاني اذا قلت في الجوهر
الكلي لا في موضوع فهمت من هذا انه مستقل بنفسه واذا قلت فيه انه على
موضوع فهم من هذا القول انه يحكم به على ذات من الذوات وكذلك
اذا قلنا في العرض الكلي انه في موضوع فهمناه عن مستقل بنفسه واذا
قلنا على موضوع فهمناه محمولا على غيره ومن نعد باخذ ارسطاطاليس
في تحديد العرض من تحديده يفهم تحديد الجوهر الذي هو مقابله
والسبب الذي له لم يجعل الامر بالعكس من قبل ان العرض اخفى والاخفى
اولى ان يتشاغل باظهاره من الاظهر فهو يرسمه ويقول العرض هو
الموجود في شيء لا كالجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلوا من ذلك الشيء

الذي هو فيه ولما كان في هذا الحد ايضا شيء يجري مجرى الجنس وشيء يجري

مجرى الفصول فينبغي لنا ان نشرح جزءا جزءا منه ونخبر به فنقول ان

قولنا في العرض انه الموجود في شيء يجري فيه مجرى الجنس والاسم المشترك

وذلك ان وجود الشيء في الشيء يقال على عدة معان بمنزلة هو الجزء في

الكلي كالاصبع في اليد ووجود الكل في الاجزاء فان الكلي انما هو صورة

الحدث عند تاليف الاجزاء بعضها الى بعض ووجود الشيء في المكان

بمنزلة النار في نهاية كرة القمر ووجود الشيء في الاناء بمنزلة الشراب في الدن

والفرق بين وجود الشيء في الاناء ووجوده في المكان ان المكان غير

متحرك والاناء متحرك ووجود الجنس في النوع اعني من حد النوع بمنزلة

الحيوان في حد الانسان ووجود النوع في الجنس بمنزلة الانسان في الحيوان

فان الحيوان عام للانسان وغيره وكوجود الشيء في الفاضل بمنزلة صورة

الكرسي في نفس النجار ووجود الشيء في الكمال كالنفس في السعادة والمدينة

في السياسة الرضية ووجود الصورة في الهيولي كوجود الحرارة في مادة النار

ووجود العرض في المعروض بمنزلة البياض في الجسم ووجود الشيء في الزمان

بمنزلة سائر الامور التي نقدر وجودها في الزمان وقولنا فيه اي في رسم

العرض لا كجزء من الشيء ولا يمكن ان يكون قوامه خلوا من الشيء الذي

هو

هو فيه لمفصل من هذه العشرة والفرق بين وجود الصورة في الهيولى والعرض
في المعروض ان العرض في دخيل وليس بجزء من الشيء والصورة جزء من
المركب وقد نظر على هذا الحد شكان احدهما يوجب ان يكون هذا الحد
للعرض والجوهر لا للعرض وحده الا ان الرسوم والحدود الصحيحة وهي التي
تنطبق على المرسوم والمحدود وحده ولا يفضل عليه ولا يقصر عنه والشك
الثاني يوجب ان يكون هذا رسم لبعض الاعراض لا لكلها اما الشك الاول
فيجري على هذه الصفة جميع الجواهر الاول اعني الاشخاص الموجودة هي
في مكان وليست جزا من المكان ولا يمكن ان يقوم خلوا من المكان
وهذا هو العرض فاذا رسم العرض منطبق على الجواهر الاول فليس هو
العرض وحده فليس هو رسما صحيحا وحل هذا الشك يجري على هذا الوجه انما
قيل في حد العرض انه الموجود في الشيء لا كجزء من ذلك الشيء ولا يمكن ان
يكون قوله خلوا من ذلك الشيء المعين الذي فيه بمنزلة البياض فانه لا
يمكن حينئذ بطلانه من زيد ان يوجد في عمرو فاما كل واحد من
اشخاص الجوهر فقد يمكن ان اذا انصرف عن مكان ان يشغل مكانا
اخر والعرض فليس حكمه هذا الحكم فان بياض زيد ليس فيه يمكن ان
ينتقل عن زيد ويصير في عمرو ولكن عند ما يتوهم انصرافه عن زيد مثلا يبطل

رسم

والشك الثاني يجري على هذا السبيل وهو ان روايح التفاحة مثلا وساير

الروايح بالجملة وساير المحسوسات انما يدركها بان ينتقل عن موضوعاتها

وياتي حواسنا فاني انما ادرك رايحة التفاحة بان ينتقل هذه الرايحة وتاتي

قال ح حاستي فاذا الاعراض فقد يفارق موضوعاتها ويكون لها وجود فكيف ارسطاطاليس

ان العرض لا يمكن قوامه خلوا من الشيء الذي هو فيه وحل هذا الشك

يجري على هذا الوجه زعمت طايفة ان الروايح وبالجملة الكيفيات المحسوسة

انما يتصل على حواسنا بان يحلل من الجسم الذي هو فيه بخار ان حاملة للكيفيات

المحسوسة ومودياتها الى الحواس واذا كان الامر على هذا السبيل لم يكن العرض

يفارق المعروض ويقوم بنفسه واستدلوا بان القضية يجري على هذا

انسموع الوجه تصور التفاحة فقالوا لو لم يتحلل منها بخاران لما ضمرت التفاحة

وخطا هو لاوظ بين وذلك ان الامر لو كان على ما علويا وصفوه لما جاز عند

ما يكون في اعلى عمود ما المصابيح ان تدرك ضوءها ونحن من اسافل تلك

المساكن من قبل ان البخارات التي يتحلل من النار هي جفاف وملتمس العلو ما كانت

يصل الينا ونحن في اسافل دورنا الا انه يصل ولا اذا كان في اسفل دورنا

مسك مثلا يدرك الذي في اعلى الدور من قبل ان البخارات التي يتحلل منه

ثقال والثقيل يلتمس الرسوب الى المركز فلا يصل الى الذي في الاعلى الا

انه

انه يصل فاذا كان الامر على هذا يكون هذا العقل ليس بمستقيم وزعمت طايفه
اخرى ان المحسوسات يصل الى حواسنا بتحلل بخارات و انطباع الهوا بصورة
المحسوس وقد ذكرنا القول بان ادراك المحسوسات تكون بخارات تتحلل و اما ارسطاطاليس فيعتقد ان
بخارات ولا بان ينتقل هي لكن بان انطبع امثالها في الهواء كانطباع الصورة
في المراة و تلك التي يحصل في الهواء يحصل مثالها في الحواس فعلى هذا
الوجه يرى ان الحس يدرك محسوسا و العقل يدرك معقولا ثم و هو
بان يكون المحسوسات و المعقولات يطبع انضالها امثالها في العقل و
الحس من غير ان يزول هي عما هي عليه كما يفعل الصور المقابلة للمرى فهذا
كان في هذا الشك و بحثنا هذين الشكين ليسلم رسم العرض و بعد ذلك
ناخذ في نقد تحديد الجزئي و بتحديد الجزئي يفهم تحديد الكلي و هو
يحد و الجزئي بانه الذي لا يحمل على موضوع لكن جميع الاشياء عليه
يحمل لانه هو المحقق في الوجود و الذي يشاهده الحواس و الدليل على
ذلك انه ان حمل اي ان حكم به على شيء فليس يخلو الحكم به اما ان يكون على
نفسه او على شخص اخر مثله او على الصور الكلية التي في النفس و محال ان
يحمل على نفسه لانه لا فائدة في القول بان زيدا هو زيد و محال ان يحمل
على نفسه لانه شخص اخر مثله لانه قبيح ان يقال ان عمرا هو زيد و محال ايضا

المحسوسات آت الى الحواس
لا يتحلل
الحواس
والزايد الدليل

ان يحمل على الصور التي في النفس لانه محال ان يحمل الى ان يحمل الخاص
على العام بل الامر بالعكس فيصح اذن القول بان الجزئي هو الذي لا
يحمل على شئ وهو ينقسم الى ما منه لا في موضوع كاشخاص الجواهر الاول
باسرها والى ما هو في موضوع وهي اشخاص الاعراض باسرها ومن تحديد
الجزئي يفهم الكلي والكلي هو صورة موجودة في العقل انتزعها واستخرجها
من المشابهات الموجوده في الامور وهي محمول على غيرها اعني ان يحكم بها
على الاشياء التي منها انتزعت فان العقل يحكم بصورة الانسان المطابق
الذي حصلها على زيد وعمرو ولهذا يتحقق عنده وجودها ويحصل له الفرق
بينها وبين صورة غير ابل وان صورة غير ابل لا ينطبق على شئ موجود
ومن بعد هذا يعلمنا ارسطاطاليس عن المحمول الجوهرية ويقول انه متى
حمل شئ على شئ حمل المحمول على الموضوع فجميع ما يقال على المحمول
يقال على الموضوع وقيل ان نشرح ذلك يجب ان يذكر اشياء ثلثة اولها
ما الحمل والثاني ما المحمول والثالث ان نشرح ذلك يجب ان يذكر
قسمة المحمولات على كم ضرب يكون فيكون ان معنى الحمل هو الحكم بذات
موجودة في النفس على ذات موجودة من خارج بمنزلة حكم النفس لصورة
الانسان الموجودة فيها التي انتزعها من اشخاصه على كل واحد من اشخاصه

الموجودة

الموجودة لكيما يفرزها من الصور المتوهمة ولا حقيقة لها بمنزلة غزايل فاما
المحمول فهو صورة كلية موجودة في العقل حصلها من تصفح الاشياء الطبيعية
وفعل فيها فعلا اعني انه حصل لها معنى العموم والخصوص فهو يحكم بها على
الذوات التي من خارج والحكم بها على جزئين اما يحكم النفس بالصورة
التي عندها على الشيء الذي من خارج ~~والحكم بها على جزئين~~ بان ذاتها ذاته
لا فرق بينهما الا في الخصوص والعموم فيسمى هذا حملا جوهريا وحملا على
واما ان يحكم بالصورة الموجودة فيها على الشيء الذي من خارج الا انها
موجودة فيه لا على ان ذاتها ذاته بمنزلة الحكم بالبياض على زيد فانه ليس
طبيعة زيد طبيعة البياض لكن طبيعة البياض طارية عليه وموجودة
فيه واما المحمول فينقسم الى المحققة وغير الحقيقة والمحققة ينقسم الى
الحمل الجوهري والعرضي وقد شرحنا بتمام وغير المحققة ينقسم الى حمل
جوهر على عرض كحملنا الانسان على الابيض والاسود وكحمل عرض على
عرض بمنزلة حملنا الابيض والاسود على الحار والبارد وانما صارت هذه
غير محققة لان الموضوع في الحقيقة انما هو الجوهر فان الابيض ليس يحمل
على الحار بما هو حار لان العرض لا يثبت حتى يقبل لانه محتاج الى ان
يكون في شيء موجود وكيف يمكن ان يحمل غيره بل الموضوع في الحقيقة

يحمل

هو جوهر الذي عرضت له الحرارة من جميع هذه الاصناف ارسطوطاليس
يستعمل في هذا الموضع الحمل المحقق ومن جملة المحقق الجوهري والسبب
في ذلك ان كلامه هو في الاجناس العوالي وهذه انما يحمل على انواعها
واشخاصها حملا جوهريا لان الجنس لا يحمل على نوعه بالعرض ولا على
شخصه وليس ينبغي ان يقال فكيف يحمل مقولات الاعراض حملا
جوهريا فيقول ان الاعراض على ضربين اما يحمل على الجوهر او على انواعها
واشخاصها فان حملت [2] على الجوهر كان حملها في وحملها عرضيا لان الاعراض
طبيعتها موجودة في الجوهر لا انها هي الجواهر وارسطوطاليس يجعل المحمول
الجوهري ويقول المحمول الذي يحمل على موضوعه حملا على اي حمل
جوهريا هو الذي اذا حملت عليه محمولا اخر حملت ذلك المحمول على ذلك
الموضوع بعينه وينبغي ان يفهم هاهنا انه كل ما يحمل على المحمول
حملا جوهريا او اي حمل كان بمنزلة ما حمل على سقراط انه انسان فهذا
الحمل هو حمل جوهري فجميع ما يحمل على الانسان ايضا حملا جوهريا
يحمل على سقراط ايضا بمنزلة الحيوان والجسم والجوهر وانما استثنينا بقولنا
جميع ما يحمل على الانسان حملا جوهريا من قبل انه قد يحمل على الانسان
اشياء عرضية لا يصلح ان يحمل على سقراط بمنزلة ما يحمل عليه انه نوع ولا يقول

[2] على انواعها واشخاصها كان ذلك الحمل حملا جوهريا وان حملت

يفهم

في

فى سقراط انه نوع على انه قد يمكن ان يوجد له اشياء عرضية يحمل على ما تحته.

بمنزلة الضحاك والكاتب والمهندس الا ان الاشياء الجوهرية على طريق

القانون على ما تحتها فالمفسرون فى هذا الموضوع يعملون مزاوجات

اربع على طريق الارتياض وان كان لا مدخل لها فى كلام ارسطوطاليس

ان ارسطوطاليس انما ذكر المحمولات على هذا الكتاب حيث والمزاوجات

لا يكون فى شىء واحد الا ان المعتبرين لما ذكر واحمل الجوهر وحمل العرض

وكان لهذين موضوع تحصلت لهم ثلثة اشياء فنظروا كم مزاوجات يحصل

منها فقال المحمولات محمولان محمول جوهرى ومحمول عرضى ولهما موضوع فهذا

ان المحمولان اللذان يحملان على الموضوع ليس يخلو ان يكون جميعا جوهر

يين او جميعا عرضيين او احدهما جوهريا والاخر عرضيا وهذا على ضربين

اما ان يكون الاول جوهريا والثانى عرضيا او بالعكس فان كانا جوهريين حتى

يكون الاول على الثانى يحمل على والثانى على الثالث حمل على اما كان

الاول على الثالث حمل على بمنزلة الحيوان على الانسان والانسان على

سقراط فالحيوان على سقراط وان كان جميعا عرضيين فلا اقوام لهذه المزا

لان العرض لا يثبت حتى يحمل عرضا والثانى عرض فلا يثبت حتى يحمل

الاول وان كان الاول يحمل حملا جوهريا على الثانى والثالث على الثالث

يحمل

عرضيا بمنزلة اللون على البياض حمل على و البياض على ققنس حمل فى فاللون
على ققنس حمل فى انكان الاول على الثانى حمل فى و الثانى على الثالث حمل
على فالاول على الثالث حمل فى مثال ذلك البياض على الطاير وحمل فى و
الطائر على ققنس حمل على و فالبياض على ققنس حمل فى ومن ذلك يوخذ
ارسطو فى تعليمنا عن فصول الاجناس العوالى ويقول ان فصول الاجناس
العوالى ذات طبايع مختلفة وذلك ان الجوهر ينفصل بناطق ولا ناطق
والكمية تنقسم بالمتصل والمنفصل وطبايع هذه تختلف فاما المفسرون
فانهم يرفون فيقسمون فيقولون الامور ليس يخلو من ان يكون ذات جنس
واحد بمنزلة الاشياء التى يحصرها مطول مقوله فان جميع اشخاص الجواهر
جنسها الشامل لها باسرها واحد وهو الجوهر او يكون ذات اجناس مختلفة
والاجناس المختلفة اما ان يكون بعضها مرتبا تحت بعض او لا يكون مرتبا
تحت بعض اما الاجناس المختلفة وليس بعضها مرتبا تحت بعض فانها
على ضربين منها ما يشملها جنس واحد بمنزلة الناطق وغير الناطق اللذين
ليس احدهما مرتبا تحت الاخر ولها جنس يعمها وهو الحيوان ومنها ما ليس
يشملها جنس واحد لكن طبايعها على غاية التباين بمنزلة جنس من
اجناس الجوهر وهو الحيوان وجنس من اجناس الكيفية وهو الملكة

ققنس

بلى

التى بعضها مرتبا تحت بعض فمنزلة الجسم والحيوان واما الذى هى مختلفة

و

وارسطوطاليس انما قصد ان يعلم عن فصول الاجناس التي ليس بعضها مرتبا
تحت بعض ولا لها شيء يشملها وزعم ان فصولها القاسمة مختلفة بالنوع
ونحن فينبغي ان نفهم مع الفصول القاسمة الفصول المقومة ايضا و
السبب الذي من اجله نظر ارسطوطاليس في هذا القسم من الاجناس
والقي البواقي لان كلامه انما هو في الاجناس العوالي في هذا الكتاب وهذه
فليس بعضها مرتبا تحت بعض وهي مختلفة فاما الاجناس التي بعضها مرتبا
تحت بعض ففصولها واحدة بعينها واعني بالفصول ههنا الفصول المقومة
فانه لما كان الناطق مرتبا بحسب الحيوان كانت جميع فصول الحيوان المقومة
موجودة للناطق بحسب القانون المتقدم وهو انه متى حمل شي على
شيء حمل المحمول على الموضوع فانه يمنع ما يقال على المحمول يقال ايضا
على الموضوع فاما الفصول القاسمة فسايغ ان يكون فصول الجنس العالي
لما تحته وسايغ ان لا يكون فان الحيوان ينقسم بفصل الطاير وغير الطاير
وهو ينقسم باكل العشب واكل اللحم وههنا يختم الكلام في الاشياء
الحاجة اليها قبل قاطيغورياس وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك بالكلام
فيما هو بسبيله وهو الكلام في القاطيغورياس وفي الامور بحسبها وقبل ان
يشرع في النظر في ذلك فينبغي لنا ان نرسم لفظ القاطيغورياس فنقول ان

واكل العشب واكل اللحم واكل البزر نوع الطائر لا ينقسم بالطائر وغير الطائر

هذه اللفظة هي لفظة بسيطة دالة على امر كلي هو جنس عال وعلى جميع الصور
التي تحته فاما ابو زكريا يحيى بن عدي رحمة الله فانه رسمها بان قال انها
لفظ دالة على امر من الامور بحسب صورة منه في النفس واذا كان امر الرسمان
وجل واحد الا ان الاول اشرح وقد حد سالك القاطيغورياس فلنقل
ما كنا سبيله فنقول ان ارسطوطاليس نظر في القاطيغورياس على ثلثة اوجه
وفي الامور بحسب ذلك اولا بان تعددها لانها موضوعة وثانيا بان بوضحها
بالمثال وثالثا بان يضع واحدة واحدة منها والامر الذي يدل عليه ويشرحها
بحسب ما يكتفي به في الصناعة المنطقية وهو بان بقسمها ويوفي خواصها
فينبغي ان نعد وها نحن ايضا كما فعل هو فنقول ان اللفظة التي يدل بدل
اما على جوهر او على كم او على كيف وعلى مضاف او على اين وعلى متى او على
له او على الموضوع او بفعل او على سعل وهذه هي العشرة قاطيغورياس
والاجناس العوالي التي تدل عليها العشر القاطيغورياس فالمثال على الجوهر
هذا الانسان وهذا الحمار والمثال على الكم هو هذا الطويل وهذا العريض والمثال
على الكيف هذا الابيض وهذا الاسود والمثال على المضاف هذا الاب وهذا
الابن والمثال على الاين هذا المكان والمثال على متى هذا الزمان والمثال على
له هذا المنتعل وهذا المتسلح والمثال على الموضوع بمنزلة هذا المتكي وهذا الجالس

والمثال

والمثال على يفعل بمنزلة هذا المتحرك وهذا المثال على مقولة ينفعل بمنزلة

هذا المتحرك وارسطوطاليس يتسلم تسليما ان المقولات عشر وان الاجناس العوالي

عشرة ولا يلزمه بيان ذلك بحسب صناعة المنطقية لانه ما من صانع

والا يتسلم موضوعه تسليما فان النجار مثلا لا تفحص عن طبيعة

الخشب لكن يتسلمها وتسليما ويفعل فيها ما يليق لصناعته كذلك

ارسطوطاليس يتسلم موضوعه وهو القاطيغورياس العشر والاجناس

العوالي ولا يبحث في هذا الكتاب عن كميتها فان البحث عن ذلك يجب

على الرجل الالهي وهو النظر في الموجودات باسرها بما هي موجودات فاما

المفسرون فانهم للايضاح يتجاوزون هذا القانون ويبينون انها عشرة

بطريق الخلف بان يوردوا جميع الاراء التي راها غيرهم في اجناس الاجناس

ينا قضونها فيصح دعواهم بان اجناس الاجناس عشرة على ان ارسطوطاليس

العشرة بقوله فيما بعد الطبيعة في البيان على انها عشرة على الصفح الامور

وذلك انه اي فرض من الاشياء التي في العالم فان هذه المعاني العشرة

يوجد فيه لا زايدة ولا ناقصة فالراي الاول في اجناس الامور هو الراي

القايل ان جنس الاجناس واحد وهو الموجود ذلك ان الموجود يحمل

على الاجناس العوالي باسرها والشيء المحمول على اشياء كثيرة هو جنس لها

تسليما

الراي الاول في اجناس العوالي



فالموجود واذا جنس والمفسرون يناقضون هذا الرأي ويقولون ان الجنس
عند انواعه بالسوا لان معنى الحيوان ليس هو للحمار باكثر مما هو للانسان
والموجود عند الجوهر بخلاف عند العرض لان الجوهر بالوجود من
العرض من قبل انه قائم بنفسه والعرض مفتقر اليه فاذا كانت صورة
الوجود عندها هذه الصورة فلا محالة انه ليس بجنس لها لكنه يجري
مجرى الاسم المشترك وايضا فان كانت هذه العشرة ستضرع عن الوجود
فانقسامها عنه على ثمانية اوجه اما كقسمة جنس الى انواع او نوع الى
اشخاص او كل الى اجزاء متشابهة او كل الى اجزاء غير متشابهة او جوهر الى
اعراض او عرض الى جواهر او عرض الذاتي الى عرض غريب او اسم مشترك
الى معاني مختلفة وليس يمكن ان ينقسم الاجناس العوالي عن الموجود
على واحد من هذه الاقسام الا كانقسام اسم مشترك لكنها يجري مجرى الروس
الاول والمبادي التي لا مبداء اعلى منها او خرصو رخصلتها النفس من الامور
وهي يجري مجرى القادة والسلاطين للعساكر فاما انها لا ينقسم كانقسام
جنس الى انواع ولا نوع الى اشخاص فمن قبل ان ما ينقسم هذا الضرب من
الانقسام لا يوجد فيه الامور والاكثر والجوهر والعرض يوجد فيهما
من معنى الوجود اكثر واقل ولا ينقسم كانقسام كل الى اجزاء متشابهة من

قبل

قبل ان الاجزاء المتشابهة اسمها واسم الكل وحدها وحد الكل وهذه تختلف
في معنى الوجود واذا اتفقت في اسم ولا ينقسم وانقسم كل الى اجزاء غير
متشابه من قبل ان الاجزاء الغير المتشابهة لا يسمى باسم الكل ولا بحد حد
والجوهر والعرض يسميان باسم الموجود ولا يصلح ان ينقسم كانقسام جوهر
الى اعراض من قبل انها ليست باسرها اعراضا لكن منها جنس وجوهر ولا
ينقسم كانقسام عرض الى جواهر من قبل ان تسعة منها اعراض ولا ينقسم
كانقسام اعراض الى اعراض كانقسام البارد الى الابيض والاسود من قبل ان
انقسام الموجودات ليست كلها اعراضا فقد ينبغي ان يكون الموجود
ويجري لها مجرى اسم مشترك وهي يجري مجرى الرووس الاول والمبادي
الاول التي لا مبدا قبلها وايضا لو كانت ينقسم عن الموجود لوجب على
ارسطوطاليس ان يذكر شيئا ثم يقسمها عنه ولم نره فعل ذلك لكنه
عدوها اولا فقال التي تدل تدل على كذا وعلى كذا فهذا كان في بعض الراي
الاول فاما الراي الثاني فهو القائل ان اجناس الموجودات جنسان
وهما الجوهر والعرض فانهم قالوا ما بالنا نجعل الجواهر كلها تحت جنس واحد
ونرفع الاعراض الى تسعة والصواب ان نحوي الاعراض كلها في جنس واحد
كما فعل في الجوهر حتى يصير اجناس الموجودات جنسين فاما اصحاب ارسطوطاليس

في الراي الثاني [illegible] اجناس العو[illegible]
في نقض الراي الثا[ني]

فهم دواه
فانهم

القول بان الاعراض كلها يدخل تحت جنس واحد هو العرض وزعموا انها او
لتسعة وبينوا ذلك على هذا الوجه قالوا لو كان العرض جنسا للتسعة لوجب
ان يحمل عليها باسم وحده على وتيرة واحدة وليس الامر على هذا الوجه قالوا
لو كان العرض فان حد العرض هو الموجود في الشيء الا كجزء ومنه لا يمكن
ان يكون قوامه خلوا من ذلك الشيء الذي هو فيه ومقولات النسب اعني
المضاف وما بعدها ليست موجودة في شيء لكنها بين شيئين فان الاضافة
هي نسبة بين المضاف والمضاف اليه وليست في المضاف اليه لكنها

في المضاف ولا

نسبة بينهما وكذلك جميع مقولات النسب بما هي بين الشيء المنسوب منه
والمنسوب اليه وليست في واحد منهما ولا هي حملها لكنها النسبة التي بينهما و
مقولات النسب اعراض وليست موجودة في شيء فاذن هذا العرض ليس
منطبقا على سايرها على وتيرة واحدة واذا كانت صورته هذه الصورة جرى
لها مجرى الاسم المشترك لا مجرى الجنس فليس العرض اذن جنسا لكنه
اسما مشتركا وايضا لو كان العرض جنسا للمقولات التسع لوجب علينا متى
حددنا واحدا منها ان يبدا فيه بذكر العرض او كان اول لفظه يذكر في
الحد هي اللفظة التي يدل على الجنس ونحن متى حددنا واحدا منها لم يذكر في
حده لفظة عرض وذلك انا متى حددنا البياض مثلا قلنا نقول انه لون مفرق

للبصر

للبصر ولا نقول انه عرض مفرق للبصر فليس العرض اذن جنسا للتسع المقولات

فهكذا يكفى فى رد الراى الثانى فاما الراى الثالث فهو الراى القايل ان اجناس

الاجناس احد عشر وذلك انهم يقولون ما قال ارسطوطاليس جعل مقوله

يفعل عن ينفعل ولم يجعل مقوله يعنى غير مقوله يعنى ورد هذا الراى يجرى

على هذا السبيل اما ان معنى يفعل غير معنى ينفعل فهو ظاهر اذا كان معنى ان

الفعل الشئ هو ان يوثر فى غيره تاثيرا او معنى ان ينفعل هو ان يتاثر من

غيره فاما ما بين ان يعنى و يعنى فليس يدل على اكثر من فان وقته لكن فى

احدهما ذكر القائل وفى اخر كنى عن اسمه فاما الراى الرابع فهو ان اجناس الاجناس

تسعة وذلك انهم ينقصون مقوله يفعل و ينفعل الى معنى يتحرك ويزعمون ان

هاتين مقوله واحدة وهو امثال هولاء لم تنشا موالفلسفة ولا عرفوها وكان

معنى ان يتحرك الشئ هو ان يتاثر فى نفسه ومعنى ان يفعل هو ان يوثر

فى غيره وايضا فان القدما بأسرهم ليس يرون ان كل ما يحرك يتحرك فان

المحركات التى تحرك على سبيل العشق بمنزلة العلة الاولى تقدست اسمائه

تحرك من غير ان يتحرك فاما الراى الخامس فهو الراى القايل ان اجناس

الاجناس اربعة الموضوعات والكيفيات والمضاف والذى يقال به فى

الشئ كيف هو وكيف حاله وهذا الراى فى غاية الشناعة اذ كان قد الغى من

فى الراى الثالث فى اجناس العوالى فى رد الراى الثالث

فى الراى الرابع فى اجناس العوالى فى رد ذلك الراى

فى الراى الخامس فى اجناس العوالى فى رد ذلك الراى

المقولات مقولات على غاية الظهور وهى مقولة الكم وينفعل و ينفعل فاما

كيف حاله فالم نعوت به الموضوع وقد ينبغى لنا ان نحدر من قبل الاشياء

التى مرمها الطبيعة الى ما يدخل الاساه والاغاليط فاما الراى السادس وهو

راى جالينوس فانه زعم ان اجناس الاجناس خمسة جوهر والكم والكيف

والمضاف والاطراف التى تاخذ من الكيف فاما الاطراف التى تاخذ

من الكيف فانها ليست مما نقتدر على فهم واما قصده مقولات النسب

كلها فى المضاف فانه على غاية الخطا وكان المضاف فين ليسا اللذين بينهما

بسبب حسب لكن اللذين ذات كل واحد منهما وطبيعه يقال بالقياس الى اخر

فهذا جميع الاراء التى اعتقدت فى اجناس الاجناس واذا كان كلها قد بان

خطاءها فالراى القائل انها عشرة صحيح لا محالة لانه اذا بطلت الاراء التى نطق بها

انها نفا هذا الراى فاولى لعمرها التى لم ينطق بها ان يبطل ايضا فاجناس

الاجناس اذن عشرة وقد سنبين ان اجناس الاجناس عشرة على الوجه

الذى انا ذاكره معلوم ان الطبيعة يجعل جميع ما يفعله تاما بان يكسبه

معنى الثلاثة وذلك انه من دون طبيعة الثلاثية لا يمكن امر من الامور

لان كمال كل امر انما يكون بان يبدا الفاعل فيه من مبدا ويمضى بوسط

ويقف عند غاية ولما كان اساس الموجودات هو هذا الجوهر الشخص وكان

هذا

في اجناس الراي السادس وهو راي جالينوس الطبيب العالي

في رد ذلك الراي

في تصحيح راي ارسطو وان اجناس العوالي عشرة

ان يتمّم

هذا الجوهر انما تم وجوده بمعنى الثلاثه وكان من شانه ان يطرا عليه اعراض

زايدة على ذاته وجب على الطبيعه كما جعلت له معنى الكمال في ذاته ان يجعل

له معنى الكمال في اعراضه فيقرن اعراضه معنى الثلثه ولما كانت الاعراض

الدخيله اما ان يكون في المنشو ها منه او باسه من خارج او يكون نشوها منه

ومامن خارج وجب ان يجعل كل قسم منها على ثلثه اضرب فينتج من ذلك

ان يكون عدد المقولات عشرة تسعة اعراض وواحد جوهر والمقولات الثلث

التي نشوها من الجسم نفسه هي الكم والكيف والموضوع فاما الثلثه التي

اساسها من خارج هي القسمه الجدة والزمان والمكان واما الثلثه التي ليست بان

يكون من ذات الشي اولى من ان يكون ذات الشي الذي من خارج لكنها منها

جميعا فهي المضاف ويفعل وينفعل فان نسبة الاضافة ليست بان يكون

من الاب اولى ان يكون من الابن وكالابن الابن اولى من ان يكون من الاب

لكنها منهما جميعا وكذلك يفعل وينفعل فان نسبة الفاعل الى المنفعل تعلق

بعضها ببعض فان الفاعل انما ان يكون فاعلا اذا كانت الى المنفعل النسبة

الى المنفعل وتلك حال المنفعل لانه انما يكون منفعلا من قبل الفاعل المؤثر

فيه وقد وجب علينا من بعد الفراغ من ان اجناس الاجناس عشرة

ان نعود الى ما كنا نسئله فنقول ان ارسطوطاليس من بعد ما عدد المقولات

العشرة واورد الامثلة عليها احد فى ان يفيدنا خاصة الالفاظ البسيطة فهو يقول

ان الالفاظ التى لم يشبها شئ من التركيب لا بالقوة ولا بالفعل هى انها تدل

حسب فاما ان يصدق او يكذب فلا لان الصدق والكذب انما يكونان عند

التركيب بمنزلة قولنا الانسان يمشى فان هذا الحكم ان نطبق على الوجود

كان صادقا وان لم ينطبق كان كاذبا وتركيب الالفاظ يكون على جزئين

اما ان يكون من مقولة واحدة كقولك ان الانسان حيوان او من مقولات

اثنين كقولك ان الانسان يمشى ومن بعد ذلك باحد ارسطوطاليس

فى ان يضع مقوله مقوله والامر الذى يدل عليه ويتكلم فيها بحسب القانون

القاطيغورياس ومن خواصها ايضا بحسبها وهو يقدم الكلام فى مقولة الجوهر

على سائر المقولات الاخر لان الجوهر اقدم بالطبع من سائر الاعراض فان

الاعراض فتاخرة بالطبع وهو يبتدى بان يقسم الجوهر الى الاول والى الثانى

والجوهر الاول هو هذا الشخص المحسوس الذى يدرك بالحس فاما الجوهر الثانى

فهو الصورة التى انتزعها النفس منه وحصلت لها معنى الخصوص والعموم

سمتها اجناسا وانواعا والسبب الذى من اجله دعيت ثوانى هو ان

العقل انما استنبطها وحصلها ثوانى اعنى بعد وقوف الحس على الاشخاص

وارسطوطاليس يدعى ان الجوهر الاول يوصف بانه احق وافضل واقدم فى

الجوهرية

فى خاصة الالفاظ البسيطة

فى الجوهر وانقسامه الى الاول والى الثانى

فى ان الجوهر الاول احق بالجوهرية

الجوهرية وسين هذه الدعوى على هذا الوجه بقول جميع الامور هي اما جواهر
واما اعراض والجواهر اما اول واما ثوان والجواهر الثواني مفتقرة والى
الجواهر الاول بان يحكم بها الفصل عليها فان الاجناس والانواع انما يصح
لها الوجود ويخرج من ان يكون تصورات باطلة بان يكون العقل لطبقتها
على الامور التي من خارج متحدها ينطبق عليها فاما الاعراض فانها تحتاج
في وجودها الى الجواهر الاول وكان العرض لا يقوم بنفسه فاذا كانت الامور
ما سوى الجوهر الاول مفتقرة اليه وهو غير مفتقر اليها فهو اقدم وافضل
واحق في الجوهرية منها اما اقدم فلانه متى وجد جوهر الاول لم يلزم وجود
الجوهر الاول ومتى ارتفعت لم يرتفع واما انه افضل واحق فانه الثاني
ومتى ارتفع ارتفع ومتى وجدت الجوهر الثواني لزم وجود الجوهر الاول
ومتى ارتفعت لم يرتفع واما انه افضل واحق فلانه مستغن وهي مفتقرة
فاما النوع فهو احق بالجوهرية من الجنس وهذه الدعوى سين بحجتين الاولى
منهما يجري على هذه الوجه النوع اقرب الى الشخص من الجنس من قبل انه
اول على ذات الشخص من الجنس وكلما كان اقرب الى ما هو احق بالجوهر
كان احق بالجوهرية مما بعد عنه فالنوع اذن احق بالجوهرية من الجنس قيل
انه موضوع يريد النوع موضوع للغيرة مما اشبه النوع ايضا في انه موضوع لغيره

في ان النوع احق بالجوهرية من الجنس

يكون احق في بالجوهرية ما هو موضوع والنوع موضوع للجنس فالنوع اذن احق

بالجوهرية من الجنس من بعد هذا ارسطوطاليس في ان يقايس بين الجوهر

اعني الاول والثواني والمقاسنة التي يبيعي العرض لان تلك الاول تسميها للفرق

مفابينه العمق وهذا بان يوجد من الجواهر ما هو في صنف واحد اعني شخصا

وشخصا مثلا ونوعا مثلا وارسطوطاليس لقوله انه ليس في هذه ما هو احق

بالجوهرية من غيره لانه ليس هذا الشخص احق بالجوهرية اعني بانه قايم بنفسه

من هذا الشخص الاخر ولا هذا النوع احق بالجوهرية من هذا النوع الاخر لانه

ليس هذا النوع بان يحمل على اشخاصه اولى من هذا النوع الاخر وهو من

بعد ذلك بين ما كان بقي عليه ان يتبينه وهو ان الاجناس وانواع الجواهر

جواهر ايضا فيقول ان الجواهر الثواني تحمل على الجواهر الاول حمل على وكلما

حمل الشيء على حمل على فذاته ذاته فذوات الجواهر الثواني ذات الجواهر الاول

وذوات الجواهر الاول جواهر فذات الجواهر الثواني اذن جواهر وارسطوطاليس

بعد ذلك يبتدى في افادة بيان ست خواص للجوهر ويقول ان الاخيرة

منها هي الحقيقة لانها له وحده واما البواقي فليس صورتها هذه الصورة و

السبب الذي من اجله اتى له بخواص ورسوم ولم يات له بحد هو ان الجوهر

جنس عالي والجنس العالي هو على غاية البتة ورسوم ولم يات بحد ولم يات سوما كان على

غاية

غاية البساطة فلا مبداء له وما لا مبدا له فلا حد له لان الحد ما يولف من
المبادي اعني الجنس والفصل فاول خاصة يوجد بها الجوهر هو انه لا في موضوع
اي مستقل قايم بنفسه ولما كانت الجواهر منها اول ومنها ثوان والجوهر الاول هذا
المعنى الظاهر فيها اذ كان رسم الجوهر الاول انه لا في موضوع واما الجواهر
الثاني ففي بانها اشتباه اذ كانت صورا موجودة في النفس وارسطاطاليس
بين انها لا في موضوع بآيتين احدهما ان الجواهر الثاني يحمل على الجواهر الاول
حملا على فذاتها ذاته وذاته انه لا في موضوع فذاتها انها لا في موضوع والبيان
الثواني الاعراض انما يحمل على ما هي فيه باسمها واما احدها فلا والجوهر الثواني
يحمل على الجواهر الثواني الاول باسمها وحدها فان زيدا يسمى باسم الانسان
وباسم الحيوان ويحد بحدها فالجواهر الثواني اذن ليست اعراضا وكل ما لم
عرضا فليس يحكم عليه بانه موجودة في غيره والجواهر الثواني ليست موجودة
في غيرها فهي اذن قائمة بنفوسها فهي اذن لا في موضوع وارسطوطاليس
يقول ان هذه الخاصة ليست للجوهر حسب لكنها وللفصل ايضا فان
فصول الجواهر ايضا لا في موضوع من قبل انها يحمل على الجواهر الاول باسمها
وحدها لان الناطق يحمل على زيد باسمه وحده وقد نظره على هذا الموضع
شك وهو ان يقال فصول الجواهر هي جواهر من قبل انها يحمل على الجواهر

في خاصة الاول للجوهر

في ان الجوهر الثاني تعمه فيها هذه الخاصة

يحمل

في ثلث المفسرين في هذه الخاصة

في حل ذلك الشك

باسمها وحدها وزعم ان هذه الخاصة التي هي لا في موضوع ليست للجوهر حسب

لكن في للفصول ايضا فابانا بهذا الكلام ان الفصول هي الجواهر وغير جواهر

وهذا شنع محال وحل الشك يكون على هذا الوصف قول ارسطوطاليس ان

هذه الخاصة ليست للجواهر لكنه للفصول فلا يخرج الفصول من ان يكون

جواهر وذاك ان ارسطوطاليس ليس نظره في هذا الكتاب في جميع اصناف

الجواهر وذاك ان الجوهر ينقسم الى المحسوس والمعقول والمعقول بمنزلة العلة

الاولى تقدست اسمائه والعقل والمحسوس بمنزلة السماء وساير ما لحو به

والمحسوس ينقسم الى الكاين الفاسد بمنزلة الاسطقسات والاشياء الكاينة

عنها والى الغير الكاين الغير فاسد بمنزلة السماء والكواكب والملائكة

وقد ينقسم ايضا الجوهر الى الامور الشخصية والى الامور الكلية وهي الاجناس

والانواع والفصول ونظر ارسطوطاليس في هذا الكتاب ليس هو في

جميع اصناف الجواهر وذاك انه ليس ينظر في هذا الكتاب ~~وفي العلة الاولى~~

~~في الهيولى والصورة~~ لكن نظره انما هو في الاجناس العوالي العشرة

وفي الاشياء التي يحمل هذه عليها وهي انواعها واشخاصها هذه المحسوسة

فقدير كلام ارسطوطاليس اذن يكون على هذا الوجه هذه الخاصة ليست

للجوهر الذي كلامنا فيه حسب لكن للفصول التي له ايضا وهذا لا يخرج

الفصول

الفصول من ان يكون جواهر فعلى هذا الوجه ينحل الشك وهذا الشك ليس
هو لارسطوطاليس لكنه للمفسرين فاما شك ارسطوطاليس على هذه الخاصة
فانه يجري على هذا الوجه زعم ان الجنس جوهر والفصل ايضا جوهر
والجنس والفصل هما جزءا النوع واجزاء الشئ موجودة فيه وكل ما هو موجود
موجود في شئ فهو عرض فيلزم اذن من هذا الوجه ان يكون اجناس و
فصول الجواهر جواهر واعراضا ومحال ان يكون الشئ الواحد بعينه جوهرا
وعرضا وحل الشك يجري على هذه السبيل ليس حد العرض انه الموجود
في شئ حسب لكن الموجود في شئ لا كجزء منه واجزاء الشئ يكون موجودة
مافيه على انها اجزاء له فليس اجزاء الشئ بمنزلة الاجناس والفصول الجوهرية
التي هي اجزاء الانواع اعراضا اذا كان حد العرض لا ينطبق عليها فهذه هي
الخاصة الاولى وليست حقيقية لانها ليست للجوهر وحده لكنها للفصول
كما قال ارسطوطاليس وهي للعلل الاولى ايضا وللهيولى والصورة والخاصة
الثانية من خواص الجوهر انه يحمل على ما يحمل عليه بالمتواطئ اعني بالاسم
والحد فهذه الخاصة ليست حقيقية لانها ليست للجوهر وحده ولا لكله
لانها للفصول ايضا وليست للجواهر الاول فاما ان الجواهر الثواني تحمل
بتواطؤ فذلك ظاهر وذلك ان الجنس بمنزلة الحيوان والنوع بمنزلة الانسان

في شك ارسطوطاليس في خاصة الاولى للجوهر

في حل ارسطوطاليس شكه

الخاصة الثانية للجوهر

فهي للجواهر الثواني حسب لا الاول لا لحمل ولا السبب هذه الخاصة

الخاصة الثالثة للجوهر

يحملون على سائر اشخاص الجواهر بالاسم والحد جميعا فان زيد يسمى باسم
الانسان باسم الحيوان ويحد بحدهما فهذه هي الخاصة الثانية والخاصة
الثالثة هي ان الجوهر هو الشي الذي يقصد اليه بالاشارة فاما الجواهر
الاول فان هذه الخاصة هي موجودة لها في الحقيقة وذلك ان كل واحد
من الجواهر الاول بمنزلة زيد وعمرو يمكن ان يقصد اليه بالاشارة ويومى
اليه بالاصبع بانه فلان النحوي الكاتب المهندس فاما الجواهر الثواني فقد
نظن ذلك بها ظنا من قبل اشتباه القابها وذاك انه كما كنا نسميها باسماء
مفردات كما كنا نفعل في الجواهر الاول بمنزلة قولنا انسان وحيوان توهمنا
كما ان اسماء الجواهر الاول يدل على اشياء مشار اليها ان هذه ايضا بهذه الصفة
وليس الامر على هذا فان الجواهر الثواني ليست شيئا واحدا لكنها اشياء
كثيرة فان الحيوان هو محمول على اشياء كثيرة بمنزلة سائر انواعه واشخاص
انواعه وليس هذا في الوجود مفردا لكنه هذه باسرها فليس هو اذن شيئا
واحدا موجودا لان النفس حصلته من هذه الاشخاص وميزته بكيفية جوهرية
فانها لما تناولت الجوهر وميزته بالاحساس والحركة بالارادة حصلت منه
معنى الحيوان ليس لان الحيوان شي واحد في الوجود اشياء كثيرة وليس
على هذه الجهة يجري امر الكيفيات العرضية بمنزلة البياض فان الكيفية الجوهرية



لازمينز

لازمة لشئ واحد بمنزلة فصول الحيوان والانسان فانها لا يتخطاها فاما

الكيفيات العرضية فيبرى في اكثر من نوع بمنزلة البياض الموجود في الثلج

وفي ... وغيرها وهذه الخاصة فليست للجواهر باسرها لكنها للجواهر

الاول حسب والخاصة الرابعة هي ان الجوهر لا ضد له ومعنى قولنا ان

الجوهر لا ضد له هو انه لا يوجد فيه شخصان نضادان احدهما الاخر ولا

نوعان نضاد احدهما الاخر من قبل ان الضدين يحتاجان الى موضوع

يكونان فيه كالسواد والبياض والجوهر لا موضوع له او كان هو الموضوع

لجميع الامور وقد نطرا على هذه الخاصة شك صفته هذه الصفة

كيف استجاز ارسطوطاليس ان يقول ان الجوهر لا ضد له والجوهر ان

هي عنده جوهر تضاد صورة الماء وهي عنده جوهر وبالجملة فاطال

البيان في الاول من السماع ان الصورة ضدها العدم فكيف يزعم

ان الجوهر لا ضد له فنقول انه ليس كلام ارسطوطاليس في هذا الكتاب

في جميع الجواهر لكن في الجوهر الشخصي الموصوف المحسوس المركب وانواعه

واجناسه هذه لا ضد لها فاما الصورة الهيولى فلا مدخل لهما في هذا

الكتاب وبالجملة فليس كلامه في هذا الكتاب في الجوهر على الاطلاق

ولهذا لا يلزم هذا الشك الذي شك به على الصور وهذه الخاصة فليست

الخاصة الرابعة للجوهر

شك على هذه الخاصة

في حل الشك

في حل الشك

حقيقيه من قبل انها للكم ايضا فان ذا ذراعين لا يضاد ذا ثلثة اذرع و
بالجملة لا يضاد شخص من الاشخاص الكم شخص آخر من اشخاصه والخاصة
الخامسة هي ان الجوهر لا يقبل الاكثر والاقل اعني انه لا يوجد في الجوهر
شخصان احدهما اكثر في باب الجوهرية من الاخر فانه ليس زيد في معنى انه
لا في موضوع اولى من عمرو ولا ايضا يوجد نوعان احدهما اكثر من الاخر
في باب الجوهرية بمنزلة الانسان والحمار والاكثر والاقل انما يتولدان من
اختلاط الضدين وذلك انه انما يقال في هذا انه اكثر سوادا من هذا من
قبل ان بياضه قد خالطه من معنى السواد شيء اكثر وقد بان فيما تقدم
ان الجوهر لا ضد له فليس يختلط اختلاط المتضادات فليس يوجد فيه
اقل واكثر والمفسرون يزعمون ان هذا ليس بقانون اعني ان الاكثر والاقل
انما يكون من اختلاط المتضادات فانا نقول ان خصب البدن اكثر من
الصحة وليس انما يقول ذلك لان خصب البدن فيه معنى من المرض
شيء اقل او اكثر الا الصحة ولا خصب البدن يخالطها شيء من المرض فهذه
الخاصة ليست بحقيقية اذ كان للكم ايضا والخاصة السادسة هي ان الجوهر
الواحد منه بالعدد من شانه ان يقبل المتضادات بمنزلة زيد فانه يصح
ويسقم ويبرد ويسخن لكن لا معا وهذه الخاصة احق خواص الجوهر لانها لم

الخاصة الخامسة للجوهر

ان الجوهر ليس فيه الاكثر والاقل لانهما يتولدان من الضدين

في الخاصة السادسة للجوهر فانه خاصة حقيقية للجوهر

وجد

وحدة فانه ليس في شيء من ساير المقولات الواحد منه بالعدد تقبل المتضادات

وقد تنظر على هذه الخاصة الشك الذي هو اورده ارسطاطاليس وصورة

هذه الصورة كيف يزعم ان هذه الخاصة هي للجوهر وحده ونحن نجدها

للكم والكيف ايضا فان القول هو من الكم يكون صادقا وكاذبا والصدق

مضاد للكذب والظن وهو كيفية في النفس يكون حقا وباطلا والحق ايضا

الباطل وارسطوطاليس يحل هذه الشك على ضربين ضرب يدعى ضرب

المسامحة والاخر يدعى ضرب المعاندة اما ضرب المسامحة فقوله انه وان كان

القول والظن يقبلان المتضادات فليس جهة قبولها وقبول الجوهر

جهة واحدة وذلك ان الجوهر يقبل المتضادات بتغيره في نفسه فان زيدا

انما يتعاقب عليه في نفسه الحرارة والبرودة والصحة والسقم فاما القول

والظن فليس يقبلان المتضادات بتغيرهما في انفسهما لكن بتغير الشيء الذي

يدل على القول وقضية الظان فان القول يكون صادقا لا في نفسه ولكن

من قبل مطابقته للامور وكذلك الظن انما نحن اذا كان مطابقا او

يكونان جميعا كاذبين اذا لم يطابق الامور والصدق والكذب والحق و

الباطل هي لهما من خارج لا بنفوسهما فيكون خاصة الجوهر اذن ان الواحد

منه بالعدد ويكون قابلا للضدين بتغيره في نفسه فاما الرد الذي على

في شك اورده ارسطوطاليس على هذه الخاصة

في حل ارسطوطاليس هذه الشك وانه يحله بالعناد والمسامحة

في حل ضرب المسامحة

في حل ارسطوطاليس ذلك الشك بطريق العناد

طريق المعاندة فهو ان يقال القول والظن لا يقبل ان قط الاضداد ولكن

تعرض من قبل ما يدل لان عليه ان يصدقا وان يكذبا فاما هما في نفسها

فشئ واحد لا يتغير فاما الجوهر فانه لا يقبل المتضادات متغيرة في نفسه

وعند الفراغ من الكلام في هذه الخاصة يقطع ارسطاطاليس القول في

الجوهر ويأخذ الكلام في الكم وينبغي لنا قبل ان الشرع في ايضاح كلامه

ان يخبر بالسبب الذي من اجله بدل الكلام في الكم بالكلام في الجوهر فنقول

انه فعل ذلك لسببين الاول منهما هو انه ساعة توجد هذا الجوهر الجسماني

الذي كلامنا فيه يلزمه الكم المتصل والمنفصل اما المنفصل فمن قبل انه يلزمه

اما ان يكون واحدا او كثيرا واما المتصل فمن قبل انه يلزم ان يوجد له طول

وعرض وعمق وهي انواع المتصل والسبب الثاني هو انه كثيرا ما ذكر الكم

في الجوهر وبسبب ذكره له وجب ان يجعل الكلام فيه تلو الكلام في الجوهر

والاول اما يبتدي بقسمه ويجعل قسمته على وجهين مختلفين فقسمه اولا

الى المتصل والمنفصل وثانيا الى ما له وضع والى ما لا وضع له ويقدم الكلام

في القسمة الاولى ثم يتكلم ثانيا في القسمة الثانية ونحن قبل ان نشرع في

كلامه ينبغي ان يحد المتصل والمنفصل ليكونا عندنا مفهومين فنقول

ان المنفصل كم مولف من اجزاء مفرق بعضها من بعد غيره متحدة ولا يمكن

في خاتمة ارسطوطاليس الكلام في الجوهر وكلامه في الكم

في قسمة الكم

في حد المتصل والمنفصل

ان

ان يتوهم فيها اجزاء متتالية بين كل اثنين منها حد مشترك هو نهاية احدهما
ومبدا الاخر وقد صدرنا المنفصل والمتصل قلنا خذ الان في كلام ارسطاطاليس
فيقول انه قسم المنفصل الى العدد والقول وقسم المتصل الى الخط والبسيط
والجسم والمكان والزمان وزعم ان هذه السبعة هي انواع الكم الاوائل
وانما قصد ارسطاطاليس ان يبين كل واحد من هذه انه كم وانه اما
منفصل وقبل ذلك فينبغي لنا ان نخبر بسبب ترتيبها على هذا فنقول انه
قدم المنفصل على المتصل من قبل ان المنفصل هو اظهر من في معنى الكم من المتصل
وذلك ان كون العدد عند الناس من الكم اظهر من كون الخط والسطح وهذا
السبب قدم العدد على القول لان العدد واظهر في معنى الكم من القول فاما
تقديمه الخط على السطح فلان الخط ابسط من السطح والسطح وهذا السبب
قدم العدد على القول لان العدد ابسط من الجسم واما تقديمه هذه الثلثة
على الزمان والمكان انما صار لكل المشابهتهما هذه فان المكان يشبه السطح و
الزمان يشبه الخط واما تقديم الزمان على المكان فمن قبل ان الزمان ابسط
من المكان وذلك ان الزمان ذو طول حسب المكان ذو طول وعرض وينبغي
ان يعلم ان هذه السبعة الانواع باسرها ليست كم من قبل ذواتها لكن انما صارت
كمية التقدير واقع عليها وكذلك سايرها واو قد اتينا على ترتيبها قلنا خذ لان

والمتصل هو الكم الذي ان يتوهم فيه اجزاء يلتقي كل جزئين متتاليين منها احد مشترك هو نهاية لاحدهما ومبدء للاخر

فهو ان الزمان والمكان انما

في الكلام في نوع نوع منها ويبين فيه انه كم وانه اما منفصل واما متصل ولنقدم

المنفصل على المتصل والعدد على القول فنقول ان العدد كم منفصل اما انه كم

فلانه يقدر بالوحدة وكل مقدر كم فالعدد اذن كم واما منفصل فمن قبل

انا لا يتمكن ان نتوهم بين جزئين متتاليين من اجزائه حدا مشتركا يربط

احدهما بالآخر ويكون نهاية لاحدهما ومبدا للآخر فان الخمسة والخمسة اللتين

هما جزآن للعشرة ان ربطا بحد مشترك وذلك انا ان فرضنا آخر اجزاء الخمسة

الاولى هو عدد الخمسة الثانية صارت العشرة تسعة فان فرضناه غير

صارت العشرة احد عشر ومع هذا فيكون منفصلا لا متصلا فاما ارسطوطاليس

ليس على عن ان يبين ان العدد كم لظهوره وبين فيه انه منفصل فاما

القول فاولا ما شرع فيه بين من امره انه كم وثانيا بين فيه انه منفصل اما

انه كم فتبيينه على هذه الصفة قال القول يقدر بمقطع ممدود ومقصور و

كل مقدر كم فالقول كم اذن فاما انه منفصل فمن قبل انه لا يمكن ان يتوهم بين

جزئين اعني مقطعين منه حدا مشتركا يكون نهاية لاحدهما ومبدا للآخر و

ذلك انه ليس يمكن ان يتوهم بين المقطعين اللذين يتالف منهما اسم

سقراط عن ان يكون سقراط ويبقى ايضا منفصلا مع الزيادة واذ قد ذكرنا المقطع

فينبغي لنا ان نحده فنقول ان المقطع اقل شيء يمكن التصويت به وقد نظر اولا على

في ان العدد كم منفصل

في القول وانه كم

في ان القول كم منفصل

هذا شك صفته هذه الصفة كيف يزعم ان المقطع اقل شئ يمكن التصويت
به وهو مؤلف من حروف كل واحد منهما يمكن التصويت به فنقول ان
الحرف لا يصوت به ولا ينطق لكنا باكتسابنا له اسما مؤلفا من حروف كثيرة يمكننا
الوقوف عليه وينبغي ان يعلم ان المقطع بما هو مقطع لا ينقسم كما قلنا فلا
يكون ممدودا او مقصورا بذاته لكن بالعرض ومن قبل الزمان الذي يصوت به
وان المقطع الممدود هو الذي يصوت في زمان الا طول والمقصور
ضده وان القسم فانما ينقسم زمانه لا المقطع نفسه فاذ قد بينا في نوع
المنفصل انهما كم وانهما منفصلان قلنا خذ الان في الكلام في انواع المتصل
ولها كما رتبنا الخط فاما ان الخط كم فهو بين على هذا الوجه الخط يقدر
بالذراع طولا وكل مقدر كم فالخط وان كم فاما انه متصل فمن قيل انه يمكن
ان يتوهم فيه اجزا كل جزئين بين متتاليين منه حد مشترك اعني نقطة مشتركة يصل
احدهما بالاخر ولا ينبغي لنا ان يستهينه بلفظ يتوهم فان الاجزاء ماخوذة
في المتصل ينبغي ان يوجد اجزا بالتوهم لا بالفعل فانها ان احد بالفعل
خرج المتصل من ان يكون متصلا فان المتصل يمكن ان يقدر دفعات
كثيرة ولا يمكن انيكون يتوفى نفسه اشياء كثيرة فاما ان السطح فلانه يقدر
بالذراع طولا وعرضا وكل مقدر كم والسطح كم فاما انه متصل فمن قيل

في ان الخط كم متصل

في ان السطح كم متصل

انما يمكننا ان يتوهم فيه بين كل جزئين متتاليين منه حدا مشتركا يربط احدهما
بالاخر فيكون نهاية لاحدهما ومبدا للاخر والحد ينبغي ان يوجد خطا في السطح
فاما الجسم فبين فيه انه كم من قبل ان يقدر بالذراع طولا وعرضا وعمقا
وكل مقدر كم فالجسم كم فاما انه متصل فمن قبل انه يمكننا ان يتوهم فيه
اجزا بين كل جزئين متتاليين منه حدا مشتركا هو نهاية لاحدهما ومبدا
للاخر والحد السطح فاما ان الزمان كم فظاهر وذلك انه يقدر بالساعة
فان الساعة هي ابين الازمنة باسرها وبتكرارها ينشوء يتولد واما انه متصل
فمن قبل انا يمكننا ان يتوهم فيه اجزا بين كل جزئين متتاليين منها حدا
مشتركا هو نهاية لاحدهما ومبداء للاخر والحد هو الان وذلك ان الان
يجري في الزمان مجري النقطة في الخط والان على ضربين حقيقي وغير
حقيقي فالحقيقي هو الذي يتولد عنه الزمان وهو الغير منقسم وهو
الذي يجري مجري النقطة في الخط ~~والان على ضربين حقيقي وغير حقيقي~~
~~فالحقيقي هو الذي يتولد عنه الزمان~~ والواحدة في العدد والغير حقيقي
هو الذي له عرض وهو زمان قريب من هذا الان الغير الحقيقي كما يقول
جئت الان وانا ماض الان فاما المكان فبين انه كم على هذا المكان
يقدر بالذراع طولا وعرضا وكل مقدر كم فالمكان كم فاما انه متصل

في ان الزمان كم متصل

في ان المكان كم متصل

فمن

فمن قبل انما يمكننا ان نتوهم بين كل جزئين متباينين حداً مشتركا

يربط احدهما بالاخر ويكون نهاية لاحدهما ومبدا للاخر فانه ان لم يكن

بين اجزاء المكان حد بهذه الصفة حتى يكون بين الاجزاء اخلاء و

المكان المحتوي على سائر المتمكن وجب ان يبقى من المتمكن جزء لا مكان له

فلنعرض المتمكن ما فينبغي على هذا القياس ان يبقى ذلك الجزء من

الماء وكان لا مكان له وما كنا لا نشاهد ذلك ولا العقل يشهد به

علمنا انه حيث يتصل اجزاء الجسم فهناك يتصل اجزاء المكان واو قد استوفينا

الكلام في القسمة الاولى من قسمي الكم فلننتقل الان الى الكلام في القسمة

الثانية وهي القسمة التي قسم بها ارسطوطاليس الكم الى ما له وضع وما لا

وضع له والسبب في تاخير هذه القسمة وتقديم تلك هو ان تلك القسمة

هي للكم في نفسه وهذه له بحسب نسبته الى المكان والنظر في شيء بحسب

نفسه وما يخصه اقدم من النظر فيه بحسب نسبته الى غيره وقبل ان

نعدد انواع ما له وضع له ينبغي ان نحد هذين اولا فنقول ان ما له وضع

هو كم متصل اجزاؤه ثابتة يمكن ان يشار بالاصبع الى كل واحد منها ويمكن

ان نتوهم فيها اجزاء بين كل جزئين حد مشترك يربط احدهما بالاخر فاما

ما لا وضع له فهو كم منفصل يفوته اما هذه الشروط باسرها او بعضها اذ قد

في قسمة الكم الى ما له وضع والى ما لا وضع له

في تحديد ما له وضع وما لا وضع له

حددنا كل واحد من هذين فلنسرع في قسمتها الى انواعها وسنبين في انواعها

ايها ماله وضع وايها ما لا وضع له فنقول ان انواع ماله وضع اربعة الخط

والسطح والمصمت والمكان فاما ان هذه ماله وضع فبين على هذه الصفة

هذه اجزاؤها ثابتة يمكن ان يشار الى كل واحد منها ويمكن ان يتوهم فيما

اجزاء بينها حد مشترك يربط احدها بالآخر وكل ما هو بهذه الصفة فهو ماله

وضع فهذه الاربعة انواع هي ماله وضع فاما ما لا وضع له فانواعه ثلثة

العدد والقول والزمان وذلك ان العدد ويصورة من شروط الوضع

ان يشار اليه او كان موجودا في النفس ويعوزه ان يكون اجزاؤه يربطها حد

مشترك فاما القول فيعوزه من شروط الوضع الثلثة وذلك ان اجزائه

غير ثابتة لان القول انما هو في الكون وذلك انا الى ان يلفظ بالمقطع

الثاني قد ينقضي المقطع الاول ولهذا لا يمكن ان يشار اليه اي الى اجزائه

ولا يمكن ان يربط حد مشترك فاما الزمان فصورته هذه الصورة واذ قد

بينا عن كل واحد من انواع الكم انه كم وانه اما منفصل واما متصل واما

له او وضع له فلنأخذ الان في ان نبين ان انواع الكمية هي هذه السبعة

لا زيادة ولا نقصان فنقول ان ذلك يبين بانك تعمد الى اي شيء فرضته

ما هو خارج من هذه السبعة وظننته كم متخذة فانك ما تجده انما صار كم

في ان انواع الكم منحصرة في هذه السبعة

لوجود

لوجود واحد من هذه الانواع السبعة له فانا نقول في الحركة انها طويلة وفي

العمل انه طويل او قصير والطول والقصر وانما دائما من صفات الكم فيظن

ان الحركة والعمل من الكم وليس الامر على هذا فانك اذا حددت الحركة بما هي

طويلة قلت ان الحركة الطويلة هي التي زمانه طويل والقصيرة هي التي زمانها

قصير فترد الطول والقصر الى الزمان التي هي احد انواع الكمية فيتحصل

ان سائر الانواع الكم بالذات هي هذه السبعة واعني بقولي بالذات

ان الكم يوجد في حدها فاما ما عداها فهو كم بطريق العرض كالعمل والحركة

والشئ يوجد للشئ بالعرض على وجهين اما للمحمول بتوسط الموضوع

او للموضوع بتوسط المحمول اما للمحمول بتوسط الموضوع كالحركة الموجودة

لزيد بالذات وللابيض بطريق العرض واما للموضوع بتوسط المحمول

فبمنزلة ما يصف زيدا مما به يشبه عمروا فان التشبيه وغير التشبيه انما هو اولى

للكيفية وبتوسط الكيفية للموضوع واذ قد فرغنا من الكلام في هذه

المقولة واستوفينا النظر في انواعها فلناخذ الان في افادة خواص هذه

فنقول ان ارسطوطاليس يفيد بها ثلث خواص الاولى والثانية غير

حقيقتين من قبل انها للكم وللجوهر ايضا فاما الاخرة هي الحقيقة اذ كانت

للكم حسب فالاولى ومنها هو ان الكم لا يقبل التضاد ومعنى قولنا هذا

في ان الشئ يوجد للشئ بالعرض على وجهين

في خواص الكم

في الخاصة الاولى للكم

شي لا يوجد فيه نوعان متضادان ولا شخصان متضادان فانه لا يوجد خطان

يضاد احدهما الاخر ولا سطحان ولا شخصان ولا عددان ولا زمانان ولا جسمان ولا

شخصان متضادان فانه لا يوجد خطان يضاد فانه ان ضاد احدهما

الاخر لزمه شناعتان احداهما ان يكون الضد موجود الضد فانه ان

فرض للثلثة مثلا ضد فليس يخلو من ان يكون اما ثلثة او اكثر من ثلثة

او اقل من ثلثة فان كان ثلثة ضاد الشيء نفسه وان كان اكثر من ثلثة

بمنزلة الخمسة فاما الثلثة موجودة في الخمسة فيكون الضد موجودا في

ضده وان كان اقل من الثلثة كان موجودا في الثلثة فيكون الضد ايضا

موجودا في ضده وعلى ما عملنا في العدد يعمل في سائر انواع الكم والشناعة

الاخرى هو ان يكون للضد الواحد اكثر من ضد واحد وقد استقر في غير هذا

الموضع ان الضد انما له ضد واحد ونحن نبين ذلك في هذا الموضع بقول

مختصر ان وجد للضد اكثر من ضد واحد فليس يخلو الضد الثاني ان

تضاده بالمعنى الذي به تضاده الاول فيكون على هذا القياس الثاني والاول واحد

او يضاده بغير ذلك المعنى فيوجد في الاول معنيان كل واحد منهما يضاد شيئا

ما فيصير على هذا القياس بكل ضد ضد واحد فاما كيف يصير للضد الواحد اكثر

من ضد واحد فهو انه ليس لاحد ان يعرض ان ضد الثلثة خمسة دون ان يعرضها

سطحان

في انه لا يكون للشيء الواحد

اكثر من ضد واحد

آخر

اخر اربعة فيكون على هذا القياس للضد الواحد اكثر من ضد واحد وهو
محال وقد نظر اعلى هذه الخاصة شكان عظيمان الاول منهما من قبل الصغير
والكبير والكثير والقليل وهو يجري على هذه الصفة كيف زعم ارسطوطاليس
ان الكم لا تضاد فيه والكبير يضاد الصغير والكثير يضاد القليل وهذه من الكم
فالكم فيه تضاد وارسطوطاليس يحل هذا الشك على ضربين حل يجري على
طريق المسامحة وحل يجري على طريق المعاندة فاما الحل الذي يجري على
طريق المعاندة فصورته هذه الصورة ليس هذه من الكم وذلك ان هذه يقال
بالقياس الى غيرها فان الكبير يقال فيه انه كبير بالقياس الى الصغير وكذلك
الكثير بالقياس الى القليل وكل ما قيل بالقياس الى غيره فهو من المضاف
فهذه اذن من المضاف لا من الكم فاما ان الكبير يكون كبيرا بالقياس الى
الصغير والكثير بالقياس الى القليل فمعلوم وذلك انا نقول في الجبل انه
صغير وفي الخردلة انها كبيرة فلو كان الصغير والكبير معينين في ذوات
الاشياء لكان الجبل بالكبر احق من الخردلة لكنه لما حكمنا بذلك انما
يكون بالاضافة وذلك بان نصف الجبل الى هو اكبر منه في جنسه و
الخردلة الى ما هو اصغر منها من جنسها فيحكم على ذلك بالصغر وعلى هذا بالكبر
وكذلك ان في الملوك لناسا كثيرا وفي ايثينية ناسا قليلا على انهم اضعاف ذلك

فى انه يعرض هذه الخاصة شكان الاول منهما الشك

في حل ارسطوطاليس هذه الشك على طريق المعاندة

الملعب

فاما الحل الذي يجري على طريق المسامحة فهو على هذه الصفة ههنا سلمنا
ان هذه من الكم فانه لا يصلح ان يكون تقابلهما تقابل التضاد فان الكبير
لا يقابل الصغير الا انه ضد لكن تقابل المضاف وسوف يفصل في اخر
هذا الكتاب المتقابلات على كم ضرب يقال فان الاشياء المتقابلة على طريق
التضاد وانما يفهم كل واحد منها على انفرادها بمنزلة الحار والبارد فانى بسبب
احتاج في فهم الحار الى اعتبار البارد والكبير والصغير لا يفهم كل واحد منهما
بنفسه لكن بالقياس الى القرينة فليس تقابلهما اذا تقابل التضاد لكن تقابل
المضاف وايضا ان تقابلت على طريق التضاد اعني الكبير والصغير والكثير
والقليل لزمت شناعتان احدهما ان يوجد الضدان والاخرى ان يكون الشيء
سببا نفسا ونفسه فاما كيف يكون ذلك فبين على هذا الوجه قد يجد
مقدار واحد الحكم عليه بانه كثير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس الى شيء
اخر والصغير والكبير على راي هؤلاء ضدان فيلزم اجتماعهما في موضع واحد
وهذه محال وذلك انه قد يقر انه ليس يوجد شيء يقبل الاضداد وسوى
الجوهر وهذا انما يقبلها بتغيره في نفسه لا معا وايضا انه كان الشيء الذي هو
كبير هو بعينه يكون صغيرا والضد يفسد الضد فانه يلزم ان يكون الشيء
مفسدا لنفسه وهذا محال الشك الثاني تطرا على الكم من قبل المكان و

فيه حل ارسطو طاليس هذا الشك على طريق المسامحة

الشك الثاني

صورة

صورته هذه الصورة والمكان من الكم والمكان ينقسم الى الفوق والى

الاسفل والفوق والاسفل ضدان فالكم اذن فيه تضاد والفوق والاسفل

على ضربين الضرب الاول من المضاف بمنزلة هذا السقف الذي هو بالقياس

الى شيء فوق والى شيء اسفل والضرب الثاني على من الاضداد بمنزلة

الفوق الذي هو فوق محقق اعني مقعر فلك القمر والاسفل الذي هو

محقق بمنزلة نهاية كرة او المركز وارسطوطاليس سكت عن حل هذه الشك لانه

ليس هذا موضع حله فاما المفسرون فيقولون ان المكان بما هو مكان لا

تضاد فيه وانما تضاده مايته من قبل الفوق والاسفل والفوق والاسفل

كيفيات فيه فيحصل على هذا القياس التضاد في الكيفية لا في الكمية والخاصة

الثانية هي ان الكم لا يقبل الاكثر والاقل بما هو كم وذلك ان الخمسة بما هي

كم ليست باكثر من المائة ولا هذا المكان الهادي لهذا الجسم الصغير باكبر في

معنى الكم بان يقع عليه التقدير اولى من هذا المكان وقد قلنا ان معنى

ان معنى الكم انما هو وقوع التقدير والخاصة الثالثة وهي الحقيقة ان

الكم وحده يقال فيه انه مساو ولا مساو اعني اي شخص رضيته من اشخاص

الكم معنى متساو وغير متساو بالقياس الى شيء يكون مساويا والى اخر يكون

غير مساو بمنزلة هذه الخشبة مثلا فانها بالقياس الى خشبة يكون مساوية

الخاصة الثانية للكم

الخاصة الثالثة للكم

التقدير

تصيفنا
وارسطوطاليس يبين ان هذه الخاصة هي اخص الخواص من قبل انا اذا
سائر المقولات لم نجد فيها ما يوصف بهذه الصفة ان الكيفية فان الكيفية
لا يقال فيها مساو ولا غير مساو لكنه شبيه ولا شبيه فانا نقول ان هذه الحمى
مشابهة لهذه وان قلنا هذه الحمى مساوية لهذه الحمى فانما يريد ان مدتيهما
متساويان والزمان من الكم لا من الكيف وقد نظر على هذه الخاصة شك
صورته هذه الصورة كيف زعم ارسطوطاليس ان الكم لا يقبل الاكثر
والاقل ثم زعم انه يقبل التساوي ولا تساوي وهو اكثر واقل فكانه ناقض
نفسه فيقول انه قال ان الكم لا يقبل الاكثر والاقل بما هو كم وبما النقد في
واقع عليه وههنا زعم انه يقال فيه انه مساو ولا مساو وعند قياس
بعضه الى بعض وبما بعضه مضاف الى بعض فهذا كاف في حل هذا الشك
وعند هذا يختم الكلام هذه المقولة وارسطوطاليس من بعد هذا ياخذ
في الكلام في المضاف وقبل ان يشرع في شرح كلامه ينبغي ان يخبر بالسبب
الذي من اجله تلا الكلام في الكم الكلام في المضاف فيقول ان ذلك لسببين
احدهما ان الكم المنفصل والمتصل يلزمهما المضاف وذلك ان المنفصل يلزمه
القليل والكثير والمتصل يلزمه الصغير والكبير وهذه من المضافات في الكلام
في الكم واذ قد ذكرنا العلة التي من اجلها رتب هذه المقولة بعد الكم فلنا خذ

الان

(حاشية: ...الحمى ... ان يريد مدتيهما ... من حيث ... ثم عليها ...)

(حاشية: ... ارسطوطاليس المضاف ... بسبب الاول و ... الثاني ...)

الان فى شرح كلام ارسطوطاليس فيقول اولا ما عمل هو ان حد وهذه
المقولة ثم قسمها فقال ان اشياء التي من المضاف هي التي ذات بعضها
يقال انها لبعض ويزعم المفسرون ان هذا الرسم لافلاطن وانه رسم غير
كاف للمضاف لان ارسطاطاليس سوف يلزم بحسب هذا الرسم ان يكون
جوهرا ما مما هو جوهر من المضاف وهذا محال وفى رسم المضاف برسم بان
يدل على طبيعة المضاف فى الحقيقة وهو ينقسم المضاف الى نوعه القرين
ويقول الاشياء التي من المضاف منها ما ذات بعضها يقال انها لبعض
بغير حرف وصل ومنها ما يقال ان بعضها لبعض بحرف وصل والتي
بعضها لبعض بحرف وصل ينقسم الى قسمين الى ما ينسب حرف الوصل
فيها عند التعاكس بمنزلة القول بان الاب اب للابن فانا اذا عكسنا
هذا القول ينسب حرف اللام عند الانعكاس بمنزلة قولنا ان الابن
ابن للاب والى ما لا يثبت فيه حرف الوصل عند العكس بمنزلة قولنا
ان الابن ابن للاب والى ما لا يثبت فيه حرف الوصل عند العكس بمنزلة
قولنا ان الملك ملك للمالك والوضع وضع للموضوع والحس حس
للمحسوس فان هذه المضافات عند العكس لا يثبت حرف الوصل فيها لكن
يتبدل فانا عند ما نعكس نقول ان الموضوع موضوع بالوضع والمحسوس محسوس

بالحرف للمالك مالك بالملك فيدل حرف اللام بالبلد وقد بقى علينا ان يورد
المثال على القسم الاول الذي ليس هو حرف وصل والمثال عليه بمنزلة الصغير
والكبير وارسطوطاليس يقسم المضاف بقسمة اخرى ويقول ان للمضافات
منها ما هي متفقة اسماءها ومنها ما هي متباينة اسماءها والمتفقة اسماءها
بمنزلة الشبيه والصديق فان الشبيه شبيه لشبيهه والصديق صديق
لصديقه فاما المتباينة اسماءها فهي التي الاسمان فيها مختلفان بمنزلة
الكبير والصغير ولما كان ارسطوطاليس قد ذكر في الامثلة التي
ذكرها الوضع وكان الوضع له اقسام احدها بعد وبعضها ويقول
الوضع بمنزلة القيام والجلوس والاضطجاع فاما الموضوع فهو صورة
يحدث عن حصول الوضع للشئ فان معنى ان يضطجع هو غير الاضطجاع
وذلك ان معنى ان يضطجع هو صورة وهيئة يحصل عن حصول الوضع
الموضوع والموضوع ينظر في ثلثة انظار احدها من حيث ذاته والاخر
من حيث هو طرف اضافة وذلك الموضوع ان موضوع بالوضع الثالث
من حيث اشتق له اسم من اسم الوضع ومن بعد ان فرغ ارسطوطاليس
من قسمة المضاف اخذ الان في ان يفيد بخواص المضاف فهو يصيد
بالمقولة المضاف في العاجل خواص اربع واذا رسم هو المضاف بان رسم الذي

يرتضيه

ثم تضيفه اقاويل خاصة اخرى فيصير جميع خواص المضاف بالرسم
الذي خمسا الخاصة الاولى هو انه يوجد فيه التضاد وذلك ان الفضيلة
والرذيلة هما من المضاف والفضيلة يضاد الرذيلة وهذه الخاصة ليست لجميع
المضاف ولكن لبعضه من قبل ان المضاف يوجد في جميع المقولات
والمقولات منها ما فيه يضاد ومنها ما ليس فيه يضاد فالمضاف الذي
في المقولة التي فيها يضاد يلزمه التضاد بمنزلة الفضيلة والرذيلة فاما
المقولات التي لا يضاد فيها فلا يوجد في مضافاتها التضاد فان الكبير
والصغير من المضاف وليسا متضادين والاب والابن من المضاف
وليس متضادين وهذه هي الخاصة الاولى وليست حقيقة من اجل انها
ليست للمضاف وحده فانها للكيف ايضا ولا لكله فاما الخاصة الثانية
فهي ان يوجد فيه الاكثر والاقل فان المساوي ولا مساوي والشبيه
ولا شبيه يوجد فيهما الزيادة والنقصان فان الاثنين والسبعة
وان كان غير مساويين للعشرة فان السبعة اقل في باب غير التساوي
والاثنان في ذلك اكثر منها وكذلك يلزم في الشبيه وغير شبيه فانه قد يوجد
بياضات تخالفان لبياض قابلت الا ان احدهما اكثر في ذلك والاخر
اقل فهذه هي الخاصة الثانية وليست ايضا حقيقة من قبل انها ليست

لجميع المضاف فان المضاف التي هي جواهر وكميات لا توجد فيها الاكثر والاقل او كان الجوهر والكم لا يوجد فيهما الاكثر والاقل ولا هي للمضاف وحده او كانت للكيف ايضا والخاصة الثالثة هي ان المضافات ينعكس بعضها على بعض بالتكافي ومعنى قولنا انها ينعكس بالتكافي هو انها شيئا يعني من المضاف جعلناه محمولا وانها شيئا جعلناه موضوعا بمنزلة القول ان الاب اب للابن والكبير اكبر مما هو اصغر منه والمملك ملك للمالك فان لنا ان نعكس هذا القول وهذا من الشيء الذي اليه وقعت الاضافة فنقول ان الابن ابن للاب والمالك مالك بالملكة وارسطوطاليس يعرفنا اغلوطتين تقع في هذه الخاصة ويعرفنا طريق اصلاحها ونفيدنا بابعد ذلك قانونا في اعتبار الشيء الذي اليه يقع الاضافة والاغلوطتان هما وافقتان فيما اليه يقع الاضافة احدهما اما هو ان يكون الشيء المضاف اليه اسم لا اما هو ايا من الى عن تحصيله فتضيف الشيء الى ما هو اعم منه او الى ما هو اخص منه فيفيد الاضافة ولا ينعكاس بمنزلة ما يضيف السكان الى الزورق ويقول السكان سكان للزورق فلا ينعكس ما اليه الاضافة حتى يقال ان الزورق ويقول السكان سكان للزورق فلا ينعكس ما اليه الاضافة حتى يقال ان الزورق زورق بالسكان او كانت زواريق كثيرة لا سكان لها بمنزلة التي هكذا

على

على المخاويف وبمنزلة ما يصيف الجناح الى ذى الريش فنقول ذو الريش
هو ذو ريش بالجناح فليس ينعكس النسبة فليس ذو الجناح ذا جناح
بالريش او كانت اشياء كثيرة لا ريش لها وهى ذوات اجنحة بمنزلة الخفاش
والجراد والاغلوط الثانية هو ان يكون الشئ الذى اليه الاضافة لا اسم
له فيقع بذلك الحيرة فيضاف الشئ الى ما هو اعم واخص فيفسد الاضافة
واصلاح الاغلوطتين جميعا هو ان يحصل الذى اليه الاضافة فان
كان له اسم حسا عنه الى ان يحصله وان لم يكن له اسم اخترعنا له اسما
من الاول فيقدر ذلك الاضافة فيقول ان السكان سكان لذى السكان
والجناح جناح لذى الجناح وارسطوطاليس يقيد بالقانون الذى به
يعبر الشئ الذى اليه وقعت الاضافة ونقول ان الشئ الذى
اليه يقع الاضافة يعرف بان يرفع جميع الامور التى تظن انها اليها وقعت
الاضافة فالذى بارتفاعه يبطل الاضافة يعلم منه انه هو الذى اليه
يقع الاضافة بمنزلة العبد الذى اضافته المولى اليه فى الحقيقة فان
هذا ان رفعت جميع لوازمه بمنزلة الانسان والحيوان ويعيب العبد.
بعيب الاضافة يقايه فان لم يكن وجودا انكانت كاتب وهما قد يشك
على هذا القانون يشك صفته بهذه الصفة كيف يزعم ارسطاطاليس عند

ارتفاع جميع لوازم العبد مثلا واقرار العبد على حاله يبقي الاضافة ونحن
يعلم ان العبد انما هو حاله للانسان ومعلوم انا متى رفعنا الانسان ارتفع
العبد وارسطوطاليس يحل هذا الشك على هذه الصفة لعمري ان الانسان
متى ارتفع في الوجود الا ان ارتفاعه في الوجود لا يمنع من بقا اثره في
الوهم فيبقي الاضافة ببقا ئه وايضا فلو اقرر با بقاء الانسان ورفعنا
ابعد الانسان بطلب الاضافة بارتفاعه فيعلم ان العبد الاضافية
في الحقيقة انما هي الى المولى وانما صار عبدا بالقياس اليه لا بالقياس
الى الانسان لانه لو كان الامر على هذا لوجب ان يكون كل انسان له عبد
وكذلك صورة الاب عند الابن والكبير عند الصغير والخاصة
الرابعة من خواص المضاف ان كل مضافين على الاكثر هما معا بالطبع
وانما استثنا بقولنا على الاكثر من قبل شكوك نظرا على بعض المضافات
بمنزلة الحس والمحسوس والعلم والمعلوم فان هذه يظن بها انها ليست
معا بالطبع ومعنى قولنا معا بالطبع هو انه متى وجد احدهما لزم وجود الاخر
ومتى ارتفع احدهما لزم ارتفاع الاخر فاما فان الاب متى وجد لزم وجود
الابن ومتى ارتفع ارتفع الابن وقد نظرا على هذه الخاصة شك صورة
هذه الصورة كيف يزعم ارسطو ان المضافين معا بالطبع ونحن نجد المحسوس

افاذا

اقدم من الحس والمعلوم اقدم من العلم فان زيدا هو قبل الاجناس وقبل العلم به وايضا مع الدايرة هو امر معلوم الا ان علمه بعد لم يقع لنا فهو اذن موجود قبل العلم واما ارسطوطاليس فينبغي حل هذا الشك المهابة وينبغي لنا يحق قبل ان يجاوزه ان يحله فيقول ان الغلط وقع من جهة واحدة وهي من احدهم ما من شانه ان يكون محسوسا او من شانه ان يكون علوما قبل ان يكون محسوسا ومعلوما فظنوا ان المحسوس اقدم من الحس صنعة ~~المخصوص وارسطوطاليس~~ والمعلوم اقدم من العلم وهذه الحا ليست حقيقية للمضاف من قبل انها للحدود وللخواص فان الحدود وهما معا بالطبع وكذلك الخاصة والمخصوص وارسطوطاليس من بعد هذا شير شكا قويا يلزم فيه بحسب الرسم الاول الذي رسم المضاف وزعم المفسرون انه لفلاطن ان يكون جوهر من الجواهر بما هو جوهر من المضاف وزعم المفسرون والمضافات بما هي مضافات اعراض فيكون جوهر من الجواهر بما هو جوهر عرضا وهذا محال فاما كيف يلزم ذلك فعلى هذه السبيل يقسم ارسطاطاليس الموجودات الى هذا الشخص المخصوص المحسوس والى الصورة التي في النفس ويقسم كل واحد من هذين الى الكل والاجزا فالجوهر الشخصي هو كل والجزائه بمنزلة اليد والرجل وما جرى

فليس
بجراهما وكل واحد من هذين قايم بنفسه وما هو قائم بنفسه فهو جوهر
تعرضنا الشبهة في الجوهر الشخصي فاما الجوهر الكلي اما حمليه بمنزلة جملة
الانسان والثور فلا يعرض فيها شبهه انها جواهر او كانت قائمة بنفوسها
فاما اجزاء الجواهر الكلية بمنزلة اليد الكلية والرجل الكلية والرأس
دة
الكلي فذاتها ومعناها هو انها موجودة لغيرها وكل موجود ذاته موجو
بغيره فهو من المضاف فاجزاء الجواهر الثواني بما هي جواهر هي من
المضاف والمضافات بما هي مضافات اعراض فاجزاء الجواهر الثواني
بما هي جواهر اعراض اعراض وهذا محال وهذا الرسم يجب ان يكون جميع
العينات اذ هي موجودة لغيرها من المضاف فيكون الثور اذ هو للانسان
و
والدار او هي ايضا للانسان من المضاف اليه وهذا محال ارسطوطاليس
من محال
من بعد سقبي هذا الرسم فيرسم المضاف برسم على غاية الصحة وهذا
وارسطوطاليس يحل معه جميع الشكوك والرسم الذي يرسم به المضاف
هو هذا الاشياء التي من المضاف هي التي ذات بعضها يقال بالقياس
الى بعض وهذه فيحتاج ان يستوفي فيها خمس شرايط الاول منها ان يكون
لها
كثيرة والثانية ان يكون المضافات غير الاضافة والثالثة ان يكون
لعز
اسم زايدا على اسمائها فان يسمني لزيد اما هو اسم زايد على اسمه والرا

انيكون

ان يكون حدوثها بغير حركة والخامسة ان يكون فسادها على هذه الصورة وهو

نفسه الخاصة الحقيقية للمضاف وهو ان من عرف احد المضافين على التفصيل

وجب ان يكون قد عرف الاخر على التفصيل فان من عرف ما ان هذا عرف

اب فقد عرف الشيء التي هو اب له فانه ان لم يعرفه لم يعلم ولان هذا اب

او كان علم كل واحد من المضافين معلق بعلم الآخر فمن زعم انه قد علم

احدهما ولم يعلم الاخر فقد ظن ظنا انه قد علم وما علم وهذه الخاصة فهي

للمضاف وحده وارسطوطاليس بعد هذا يحل الشك اللازم في الجوهر

ويقول انما صارت اجزا الجوهر الثواني يلزمها ان يكون اعراضا لما اخذنا

ان معنى المضافات هي التي بعضها يقال بالقياس الى بعض وكان الراس

الكلي واليد الكلية لا يقالان بالقياس الى شيء فاجزاء الجواهر الثواني

ليس من المضاف واذا لم يكن من المضاف لم يكن اعراضا والشناعة انما

دخلت من قبل كون اجزاء الجواهر الثواني اعراضا وعند هذا يقطع

ارسطوطاليس الحكيم الكلام في مقولة المضاف ويأخذ في الكلام في مقولة

الكيفية وقيل ان ينظر في مقولة الكيفية فينبغي ان يستوفي الكلام في

ثلثة اشياء الاول منها لم رسم هذه المقولة اولا ولم يفعل هكذا في مقولة

الكم ولا في مقولة الجوهر والثاني لم ترجم هذه المقولة بعد مقولة المضاف

فيقول ان السبب في انه رسم الكيفية ولم يفعل ذلك في ما في المقولات
من قبل ان الكيفية اسم مشترك يقع على الكيفية الجوهرية وعلى العرضية
وغرض ارسطوطاليس في هذا الموضع انما هو النظر في الكيفية العرضية
لا الجوهرية فيرسم الكيفية ليعلمنا انه يريد الكيفية العرضية لا الجوهرية
فقال ان الكيفية هي التي بها يقال في واحد واحد كيف هو اي هي التي
اذا سئل عن كل شخص من الاشخاص كيف هو وقع الجواب بها اعني
بانه حار او بارد او مريض او صحيح والسبب الذي من اجله رسم هذه
المقولة بالكيف والكيفية ولم يرسم الكم بالكم والكمية من قبل ان الكم
والكمية من الاسماء المترادفة وكلاهما يدلان على معنى واحد اعني المقدار
فاما الكيف فانه اعم من الكيفية فان الكيف يقال على الكيفية نفسها
وعلى ذوات الكيفية والكيفية انما يقال على معنى واحد وهي على الصورة
نفسها والحال بمنزلة الكتابة فتقدير الكلام مقولة الكيف ومن جملة
الكيف والكيفية وهذا بمنزلة ما رسم ارسطوطاليس كتابه الثاني من
الطبيعيات بالسماء والعالم لان اسم السماء اعم من اسم العالم وذلك ان
السماء يقال على فلك الكواكب الثابتة وعلى الابراج باسرها اعني السبعة و
وعلى العالم فتقدير الكلام كتاب السماء ومن جملة معاني السماء العالم فاما

السبب

السبب من ان جعل هذه المقولة بعد مقولة المضاف فان ذلك تبين

بحجتين الاولى منها انه ساغة يوجد الجوهر الجسمانى يلزمه المقدار

وبعد المقدار يلزمه الكيفيه العرضيه فيجب ان يجعل بعد الكم

الكيف الا انه لما كان الكم يلزمه الكبير والصغير والكبير والقليل

وهذه من المضاف قدم الكلام فى المضاف على الكلام فى الكيف و

الحجة الثانيه ان كثيرا ما ذكر الكيفية المضاف بمنزلة الملكة والحال

والوضع والحس ويعلم وارسطوطاليس بعد رسمه للكيفية باحد

فى قسمتها فهو تقسيمها الى اربعة انواع الاول منها الملكة والحال والملكه

بمنزلة الفضايل النفسيه والاحوال الجسمية كالبياض والسواد و العطسة

البطسة الانصراف الطويلة الزمان والحال هى الفضائل النفسانية و

الاحوال الجسمية السريعة الزوال اليسيرة الزمان الا انه قد يقال لارسطو طاليس

كيف يزعم ان الملكة غير الحال وانت زعمت انهما نوع واحد والنوع

الواحد انما هو صورة واحدة فيقول ان الملكة والحال هما واحد فى

الموضوع وانما يختلفان بحسب نسبتهما الى الزمان فان الصورة

الموجودة فى الشىء ما دام زمانها يسيرا فهى تسمى حالا فاذا طال زمانها

سميت ملكه بمنزلة ما يسمى انسان ولد اليوم صبيا فاذا استحكم وجوده

وعلت سموه سميا شيخا فصورة الحال عند الملكة الصورة الصبي عند
الشيخ وليس الحال والملكة نوعين ولا شخصين ولا فصلين لان الشخصين
والنوعين والفصلين لا يمكن ان يصير احدهما الاخر في زمان الازمنة
والحال يصير ملكة والنوع الثاني من انواع الكيف هو قوة ولا قوة اعني
التهيؤ والاستعداد والموجودين في الامور نحو الصور الطبيعية بمنزلة
التهيؤ الخوان يصير الانسان احمر ومضارعا وملاكيا ومراضا وصحيحا
والفرق بين هذا النوع وبين الاول ان الاول هو صورة موجودة بالفعل
وهذا هو الاستعداد نحو الصورة والنوع الثالث هو الكيفيات الانفعاليه
والانفعالات بمنزلة الحرارة والبرودة والسواد والكيفيات الانفعاليته
ينقسم الى ما يحدث عن الانفعال ويدرك بالانفعال والى ما يدرك بالانفعال
حسب والى ما يحدث بالانفعال وتدرك بالانفعال والكيفيات التي تحدث
عن الانفعال ويدرك بالانفعال هي بمنزلة ساير الكيفيات المحسوسة بحاسة
البصر فان الالوان باسرها تحدث بانفعال اعني بان تتغير المزاج ضربا من
التغير ويدرك بالانفعال لانا انما ندركها بعد ان تتغير حاسنا وينفعل
بها فاما الكيفيات التي يدرك بانفعال ولا يتولد بانفعال بمنزلة ساير
الكيفيات الملموسة والمذاقة التي هما فيما هو فيه متداول الجبلة بمنزلة حلاوة

العسل

العسل لم يحدث فيه بانفعاله لانها في مبداء اول كونه وكذلك حرارة النار لكنهما
يدركان بالانفعال لان حاسي الذوق واللمس يدركهما بان يتغيرهما وينطبع
بصورتهما فاما الكيفيات التي يتولد بانفعال ولا يدرك بانفعال فبمنزلة
ساير الكيفيات النفسانية اعني الخجل والفزع فان هذه يتولد بان ينفعل
الجسم ولا ينفعل بها النفس عند ادراكها فان العقل عند ارسطوطاليس
يدرك مدركا بغير انتقال لان كل انفعال في زمان وهو يدرك ما يدركه
لا في زمان فاما الانفعالات فهي احوال يطرا على الشي ولا يثبت حتى
اذا سئل عن الشي بكيف هو يقع الجواب بها فلا يستحق ان يكون كيفية
وهو انفعال لان الشي قد انفعل بمنزلة الخجل عند التنكيب والفزع عند
سقوط الصاعقة والنوع الرابع من انواع الكيفية هو الشكل والخلقة
والشكل هو صورة موجودة في الشيء هو يقال فيه انه مثلث ومربع و
مخمس والخلقة هي التناسب الموجودة في تاليف الاعضاء بعضها الى
بعض الذي يحسن يقال فيها احسان في المنظر او قباح في المنظر و
جمع المفسرون ان الشكل يوجد للمتنفس وغير المتنفس والخلقة يوجد
للاشياء المتنفسة حيث ومن جملها الحيوان او لاحق بها الانسان فاما
الاستقامة والاعتدال والكيفيات فانها يدخل في الشكل والتكاثف والتخلخل و

انفعال

والحشونة والملاسة فارسطوطاليس يخرجها من جملة الكيفية ويدخلها

في مقولة موضوع لان حدها يقتضي ذلك وذلك ان التكاثف هو الذي

اجزاؤه موضوعة بعضها عند بعض من غير فرج بينها والتخلخل ضده

والخشن هو الذي في اجزائه بعضها ناى عن البعض والاملس ضده نجد

يقتضي الموضوع ولا يقتضي الكيفية فهذه هي انواع الكيفية عن الاكثر وانما

من قبل ان ارسطاطاليس بعد وللكيفية انواعا اخر فيما بعد

الطبيعة لا مدخل لها فيما نحن بسبيله ومن بعد تخليه عن انواع الكيفية

ياخذ في ان تعلمنا عن الاشياء القابلة للكيفية اعني ذوات الكيفيات

ويقول ان ذوات الكيفيات يسمى من كيفياتها على ثلثة اضرب

على طريق المشتقة اسماوها وعلى طريق المتباينة اسماوها وعلى طريق

المتفقة اسماوها فاما على طريق المشتقة اسماوها فمنزلة الكاتب من

الكتابة والفصيح من الفصاحة والنحوي من النحو وبالجملة فان

اكثر ذوات الكيفيات انما يسمى من الكيفية على طريق المشتقة اسماوها

فاما على طريق المتفقة اسماوها فكيسميني واللون الابيض ابيض والمراة

التي معها صنعة الموسيقى موسيقى فاسم اللون واسم الملون اسم واحد

فاما المباينة اسماوها فكيسمينا الفاضل حريصا فان عادة اليونانيين

فذجرت

قد جرت بان يسمو الفاضل مريضا ولا يسموه فاضلا وهذا يوجد على

الاقل ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس في افادتنا عن خواص الكيفيه

وهو يعيد ان للكيفية ثلث خواص الاول هي ان الكيفية يوجد فيها التضاد

وذلك ان السواد يضاد البياض والصحة يضاد السقم وهذه الخاصة

ليست للكيفية باسرها لانها انما هي للاطراف بمنزلة السواد والبياض

لا للمتوسطات بمنزلة الادكن والاصفر فان المتوسطات يسمي بالطرفين

جميعا فلا ضد لها وليست لها وحدها لان المقولة يفعل وينفعل فان

يسخن مضادا لان تبرد ولهذا صارت هذه الخاصة ليست حقيقية و

يلزم هذا ان يكون متى اخذنا واحدا من الطرفين بمنزلة السواد مثلا

كيف ان يكون الاخر كيفا بمنزلة البياض فان البياض لا يدخل في مقولة من

المقولات الا في الكيف حسب والخاصة الثانية هي ان الكيف قد يدخله

الاكثر والاقل فانه قد يكون ابيض اكثر من اخر في معنى البياض وكذلك

قد يوجد فيها الاكثر والاقل فان السواد في الغاية والصحة في الغاية

لا يوجد فيهما الاكثر والاقل وارسطوطاليس ياتي بشك نظر على هذه الخاصة

صورة هذه الصورة زعم قوم ان الكيفيات لا يوجد فيها الاكثر والاقل

وانما يوجد الاكثر والاقل في ذوات الكيفيات فانا نقول ان هذا ابيض من

غيره ولا يفعل ذلك فانا نقول ان هذا ابيض من غيره وهذا اكبر جدا له
من غيره ولا يفعل ذلك في الكيفيات وهو يحل عن حل هذا الشك
ولها سر فاما نحن فنقول ان ذوات الكيفيات ايضا يقبل الزيادة
والنقصان وبالجملة الكيفيات اما ان يكون اطرافا او متوسطات و
كذلك ذوات الكيفيات اما ان يكون قابلا للاطراف او للمتوسطات و
فالكيفيات الاطراف والقابلة لها لا يقبل زيادة ولا نقصانا لانها في الغاية
فاما المتوسطات والقابلة للمتوسطات فتقبل الزيادة والزيادة بحسب
ما تقدم بيانه وارسطاليس لما اورد هذا الشك احد في تعريفها اي
شيء من الكيفيات لا يقبل الاكثر والاقل فهو يزعم ان نوع الشكل
والحلقه بامره لا يقبل الاكثر والاقل فانه لا يوجد مثلث اكثر من مثلث
بما هو مثلث وذلك ان المثلثات باسرها يرسم بانها اشكال يحيط بها
خطوط ثلثة وهو نفيد بالقانون الذي يفرق الاشياء التي يقبل
الاكثر والاقل هي التي يكون حد حدا واحدا الا انها يزيد فيه وينقص
بمنزلة يوميان اسودين يرسمان بانها لونان جامعان للبصر الا ان
احدهما اكثر والاخر اقل والخاصة الثالثة وهي الحقيقية لانها للكيفية وحدها
وهي ان الكيفية هي التي يقال في واحد واحد من اشخاصها انها شبيه و

لا شبيه

لا شبيه فانا نقول في هذه الحمى بمنزلة الغب انما شبيه لهذه الحمى اعني غبا
مثلها وغير شبيه بحمى اخرى اعني حمى دائمة وههنا تختم ارسطوطاليس
الكلام في خواص الكيفية ويأخذ في اثارة شك وبحله وعند ذلك
يقطع الكلام في الكيف وصورة الشك هذه الصورة زعم ارسطوطاليس
ان الملكة والحال من المضاف فكيف عدها في الكيفية لان ذكر احد
انواع الكيفية الملكة والحال وقد حل هذا الشك بحلين حل مرتضى
وحل غير مرتضى فالحل الغير المرتضى صورته هذه الصورة الملكة و
الحال اما اشخاصها فمن الكيفية بمنزلة هذه النحو وهذا الموسيقي لانه اذا سئل
عن الاشخاص فكيف هي وقع الجواب بها فاما اجناسها وانواعها فمن
المضاف فاما الحل المرتضى فيجري على هذه الصفة ليس بمنكر ان يكون
شيء واحد بعينه من الكيفية والمضاف بسبين اثنتين فان النحويين
قبل اذا سئلنا عن الشخص بكيف هو وقع الجواب بانه نحوي يكون
من الكيفية واذا اخذته بالقياس الى النحوي يكون من المضاف فنقول
ان النحو نحو للنحوي وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في الكيفية
ويأخذ من بعدها في الكلام في المقولتي يفعل وينفعل والسبب الذي
من اجله جعل الكلام في هذه بعد الكلام في الكيفية من قبل ان الفعل و

والانفعال انما يصدران على الكيفية وذلك ان الاسخان انما يصدر
عن الحرارة والتبريد عن البرودة وارسطاطاليس توخر الكلام فيهما فاولى
ينبغي لنا ان يرسمهما ثم ياتي بالخواص التي اوردها ارسطوطاليس فيقول
ان مقولة يفعل هي نسبة يوجد بين الفاعل وفعله والانفعال هو نسبة
يحدث بين المفعل وانفعاله فاما الخواص التي افادنا ارسطوطاليس
فهي اثنتان الاولى منهما وجود التضاد فان يسخن متضاد فان يسخن
متضاد لتبرد ويسخن متضاد لتبرد والثانية وجود الاكثر والاقل فان
معنى يسخن في بعض الادوية او الاغذية اكثر من معنى يسخن في بعضها
لانه في الهيئة بخلافه في غيرها وارسطوطاليس من بعد ذلك يعلمنا
عن مقولة متى واين وله والموضوع ويقول ان متى هي نسبة يحدث بين
الامور وبين الزمان واين نسبة يحدث بينها وبين المكان وله نسبة
يحدث بين القاني والمقتني والموضوع نسبة وهيئة يحدث عند حصول
هذه بصير الجسم صورة ما من الصور وشكل ما من الاشكال تلك الهيئة
والصورة يقال فيها مقولة موضوع ولا ينبغي لنا ان نظن ان المقولة هي النسبة
مع الطرفين اعني النسبة التي بين الانسان والزمان مع الانسان والزمان
لكن النسبة حسب وعلى هذا ينبغي ان يفهم في سائر مقولات النسب ولا

ينبغي

ينبغي ان يحسب ان النسب باسرها طبيعة واحدة لكن طبيعة كل واحدة
غير طبيعة الاخرى فان النسبة التي بيني وبين الزمان غير النسبة بيني
وبين المكان في الطبيعة وان اتفقتا في الاسم وههنا نختم الكلام
في المقولات العشرة نحن ناخذ من بعد ذلك في الكلام في الخمسة
الامور التي جرى ذكرها في القاطيغورياس من غير تحديدها وهذه
هي المتقابلات والمتقدم والمتاخر والتي هي معا واقسام الحركة واقسام
القنية وقد كان يجب على ارسطوطاليس ان يقدم تحديدها مع ما قدم
حده من امر المتفقة اسماؤها وغيرها لكنه اخرها لان عند الجمهور منها علم
فان الجمهور يعلمون من امر المتقابلات المتقابلة على طريق التضاد و
من امر المتقدم والمتاخر المتقدم والمتاخر في الزمان ولهذا السبب اخر
ارسطوطاليس ذكرها فان الموضع الذي ذكر فيه المتقابلات ففي الكم
ذلك انه يقول ان الكبير والصغير يتقابلان على طريق المضاف الا على
طريق التضاد والموضع ذكر فيه المتقدم والمتاخر فالجوهر فانه يقول
ان الجوهر الاول اقدم بالطبع من الجواهر الثواني والموضع الذي ذكر
فيه التي اي معا فالمضاف فانه زعم ان المضافات معا بالطبع والحركة
فذكرها في الكم لانه قال ان الحركة من الكم الذي بالعرض والقنية ذكرها عند

ما ذكر مقولة مقولة وارسطوطاليس هذا بالكلام في المتقابلات وبجملها ويقسمها
ويقول ان المتقابلات هي التي الموضوع لها واحد ولا يمكن ان يجتمع فيه معا
ويقسمها الى المتقابلة على طريق المضاف بمنزلة الاب والابن والصغير
والكبير والمتقابلة على طريق التضاد بمنزلة السواد والبياض والصحة والسقم
والعلم والجهل والمتقابلة على طريق الايجاب والسلب بمنزلة جالس
ليس بجالس ولكنا نحصل انواع المتقابلات اربعة في الحقيقة ينبغي لنا
ان ياتي بالفروق بينها والفرق بين الامور انما يتبين من حدودها فليبدا
بالفرق بين المقابلة على طريق المضاف وبين المضاف المقابلة على طريق
التضاد فيقول ان المقابلة على طريق المضاف فهي التي ذات كل واحد منها
يكون مفهومه معلومة بالقياس الى الاخر فان الاب وان كان متقابلا لذات
فذاته انما يكون بالقياس اليه والمتقابلة على طريق التضاد لا يقال ذات كل
واحد منهما بالقياس الى الاخر فان الحي ليس طبيعيه ومعناه بسببه الى البارد
فاذن المتقابلة الى الاخر على طريق المضاف غير المتقابله على طريق
التضاد وارسطوطاليس بعد هذا ياخذ في ان يفرق بين المقابلة على
طريق التضاد والمتقابلة على طريق العدم والملكة وقبل ذلك يقسم
المتقابلة على طريق التضاد ~~والمتقابلة على طريق العدم والملكة~~ المتضادات ويقول

ليس

ليس يخلو ان يكون بينهما وسط او لا يكون بينها وسط والتي بينها وسط اما
ان يكون بينها وسط واحد او وسط كثيرة والتي بينها وسط واحد اما ان
يكون لذلك الوسط اسم او لا يكون له اسم فالمتضادات التي ليس بينهما وسط
بمنزلة الزوج والفرد والصحة والمرض اذا كان في الغاية وهذه لا يمكن ان
يكون يخلو الموضوع من احدهما فان العدد متى لم يكن زوجا فمعنى الفرد
موجود فيه فاما التي بينها اوساط كثيرة بمنزلة السواد والبياض والحرارة
والبرودة فان الاسود والابيض بينهما الاشقر والاحمر والاخضر والاصفر
والادكن والمتضادات التي بينها وسط واحد بمنزلة المحمود والمذموم اللذين
بينهما الذي هو محمود ولا مذموم وهذا الوسط لا اسم وهو من بعض اقسام
المتضادات ياخذ في ان يفرق بينهما وبين العدم والملكة ويقول العدم
والملكة هما اللذان موضوعهما واحد ولا يجتمعان فيه ولا يجوز وجود
العدم في ذلك الموضوع الا بعد تقدم الملكة او بلوغ الوقت الذي
من شانها ان يوجد فيه بمنزلة العمى والابصار فان موضوعهما العين
ولا يجوز وجود العمى الا بعد تقدم وجود الابصار او بلوغ الوقت الذي
من شانه ان يوجد فيه كثيرا من الحيوانات يولد بحال لا يكون فيها موصوفا
لا بالابصار ولا بالعمى فاذا بلغ الوقت الذي من شانه الابصار ان يكون

فيه ولم يوجد قبل في ذلك الشيء انه اعمى والفرق بين المتقابلة على طريق

العدم والملكة وبين المتقابلة على طريق المتضادات التي لا وسط بينها

ان هذه لا يخلو الموضوع من احدهما وتلك قد يجوز ان يخلو الموضوع

منهما قبل ان يحين له ان يقبل احدهما والفرق ايضا بينها وبين المتقابلة

على طريق المتضادات التي بينها اوساط واحدها طبيعي للموضوع بمنزلة

الحرارة للنار والبرودة للثلج ان هذه لا يمكن ان يكون الموضوع منها وتلك

فقد يخلو والفرق ايضا بينها وبين التي لها اوساط وليس احدها طبيعيا

للموضوع ان هذه قد يخلو الموضوع منهما جميعا عند حضور المتوسط

والعدم والملكة عند ما يحين للقابل ان يقبل لا يخلو الموضوع من احدها

فان العين لا يخلو من احد هذين اما العمى والابصار والفرق بين العمى

والاعمى والبصر والمبصر هو ان تلك هذه هي احوال وهذه ذوات احوال

والحال غير ذي الحال وقد بقي علينا ان يفرق بين المتقابلة على طريق

الايجاب والسلب وبين المتقابلة على المضاف بين ما في المتقابلات

فنقول ان الايجاب والسلب يلزمها الصدق والكذب اما الصدق

فعند مطابقة الوجود واما الكذب فعند عدم المطابقة وباقي المتقابلات

لا يلزمها الصدق فعند مطابقة الوجود واما الكذب فعند عدم المطابقة

والكذب

وباقي

وباقي المتقابلات لا يلزمها الصدق والكذب اوكانت الفاظا بسيطة فان الاب
والحار والعمى الفاظ مفردات والالفاظ المفردة لا يصدق ولا تكذب
هو من بعد ذلك ياخذ في تقبيح الكلام في المتقابلة على طريق التضاد
عناية منبيته لها لانه لم يمض فيما تقدم فنقول ان الضد انما له ضد واحد
واعتدال الافعال النفيسة بمنزلة العفة والشجاعة والحكمة هي متوسط
بين ضدين وكل واحد منهما يضادها فيحصل من ذلك ان للضد
الواحد شيئين يضاوانه فيقولان الطرفين تضادان الوسط لا
بمعنيين لكن بما هما شر وهو خير فيهما في هذا المعنى واحد فاذن الضد انما
له ضد ويحد المقابلة على طريق التضاد فيقول ان المتقابلة على طريق
التضاد وهي التي الموضوع لها واحد ولا يجتمع جميعا فيه فينتقل الموضوع
في احدهما الى الاخر والبعد بينهما في الغاية ويجمعها جنس واحد قريب بمنزلة
السواد والبياض اللذين يجمعهما اللون والبعد بينهما في الغاية والموضوع
لهما واحد وههنا يقطع الكلام في المتقابلات ويأخذ في تعديد اقسام المتقدم
والمتاخر فهو يعددها خمسة اقسام الاول منها المتقدم والمتاخر في الزمان
بمنزلة من قد مضى من عمره السنون الطوال فانه يتقدم على من عهده قريب
من الوجود والمتقدم والمتاخر بالطبع بمنزلة البسايط والمركبات فان البسيط

اقدم بالطبع من المركب والمركب متاخر بالطبع وخواص للمتقدم بالطبع انه
متى وجد لم يلزم وجود المتاخر فان عند وجود الحرف لا يلزم وجود
الاسماء ومتى فقد فقد المتاخر لانه متى فقدت الحروف فقدت الاسماء
وخواص المتاخر بالضدين ذلك فانه متى وجد المتاخر لزم وجود
المتقدم لانه متى وجد الانسان لزم وجود الاسطقسات ومتى ارتفع المتاخر
لم يلزم ارتفاع المتقدم والمتقدم والمتاخر على طريق المرتبة بمنزلة الاشياء
التي يصدرها العلماء والخطباء في اوائل كتبهم وصناعاتهم فان صدر الكتاب
الذي يكتبه الخطيب يتقدم في المرتبة على الاقتصاص وكذلك
الاشياء التي يوطئها العلماء في اوائل صناعاتهم بمنزلة هذه النقطة و
الوحدة يتقدم في المرتبة على براهين التي يوردونها على موضوعاتهم
والمتقدم والمتاخر في الشرف بمنزلة تقدم الرؤساء والمحبوبين على
بعضهم وان كانت اسنانهم حديثة والمتقدم والمتاخر على طريق العلة
والمعلول بمنزلة الاب والابن فهذه هي اقسام المتقدم والمتاخر فاما اقسام
معا فخمسة مثلها الاولة منها الاشياء التي هي معا في الزمان بمنزلة اثنين
يولدان في يوم واحد والتي هي معا بالطبع بمنزلة المضافات والتي هي معا
في الشرف بمنزلة رئيسين رياستهما واحدة او محبوبين لهما واحدة والتي هي معا

في

فى المرتبة بمنزلة صدور العلوم التى مرتبتها عند العلوم واحدة وان مصادرات
الهندسيه ومصادرات العدد هى واحدة فى المرتبة وذلك ان كلاهما متقدمان
على الهندسة العدد فهذه اقسام معا فاما اقسام الحركة فستة حركة الكون
وحركة الفساد وحركة النمو وحركة الاضمحلال وحركة الاستحالة والحركة فى
المكان فالحركة هى الانتقال من الضد الى الضد بمنزلة الانتقال من السواد
الى البياض والدليل على ذلك ان المتحرك يوجد له احوال ثلثة حال
هو فيها بالفعل وحال هو فيها فينتقل من القوة الى الفعل ومحال ان
يكون الحركة كونه فانه اذا صار بالفعل قطع الحركة فبقى ان يكون الحركة
هى انتقال من حال الى حال فاما الحركة الكون فهى الانتقال من العدم
الى الصورة بمنزلة انتقال النى من عدم الانسان الى صورة الانسان و
الفساد هو الانتقال من الصورة الى العدم بمنزلة انتقال زيد
من صورة الانسانية الى عدمها والنمو هو انتقال من مقدار اصغر
الى مقدار اعظم والنقص من الانتقال من مقدار اعظم الى مقدار
اصغر والاستحالة هى الانتقال من الكيفية الى كيفية بمنزلة الانتقال
من السواد الى بياض ومن الصحة الى السقم والحركة فى المكان بمنزلة
الانتقال من فوق الى اسفل وبالجملة الانتقال من مكان الى مكان

وهذه الاشياء اوردت ههنا على طريق الايجاز او كان ليس ههنا موضع
الكلام فيها بان يحسب الكلام المستقصى بخرج ارسطوطاليس الكون
والفساد من ان يكونا حركتين وندعوهما بغير حركتين وقد ظن قوم الاستحالة
ليست تسمى مفردا لكنها داخلة فى ضمن النمو والنقص فان عند المرض
يتخيف الانسان فنقص وعند الصحة بحسب بدنه فزيد وليس الاستحالة
انتقالا فى الكيفية والنمو والنقص انتقال فى الكمية والكون والفساد وانتقال
والفساد وانتقال فى الجوهر وايضا فاما عندنا يزيد العلم على المربع بلزمه
الزيادة ولا يلزمه الاستحالة فان قبل الزيادة كان مربعا وكذلك
بعدها بقى بحاله مربعا والحركة على الاطلاق يضادها السكون فان
السكون هو عدم الحركة سوى الحركة الدورية فانها لا ضد لها فاما الحركات
الجزئية بمنزلة حركة الاستحالة فان المضاد لها ايضا حركة لان الحركة
من السواد الى البياض يضاد الحركة من البياض الى السواد والحركة من الصحة
الى السقم يضاد الحركة من السقم الى الصحة وحركة النمو يضادها حركة النقص
ههنا ينقطع الكلام فى الحركة فاما اصناف المعينات فسمة المعنى على انه
جزء بمنزلة الاصبع فى اليد والمعنى على انه شئ فى الجرم بمنزلة الخاتم فى الاصبع والمعنيين
والمعنى على انه كيفية بمنزلة البياض لا انه كمية بمنزلة المقدار لنا والمعنى

على انه

على انه مطبق بمنزلة الازار والرداء او المعنى الاتى فى الاناء بمنزلة الشراب
فى الحب والمعنى على تلك بمنزلة الصبغة والدار والمعنى على انه مقارن
بمنزلة المراة وارسطوطاليس يقول ان هذا ايضا صنف المعينات
لانه كما ان الرجل معنى للمراة كذلك المراة للرجل فيرجع المضاف فيصير
معينا وههنا ينقطع الكلام ارسطوطاليس فى كتاب المقولات

باسره وصلى الله على خير خلقه محمد و
آله وصحبه اجمعين
الطيبين
الطاهرين

يا فتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب بارمينياس للارسطاطاليس الحكيم

قلناخذ في الكلام بارمينياس وهو الكلام في العبارة ويجب ان يجري
على العادة في ايراد الابواب الثمانية التي جرت العادة بايرادها
في اوّل كتاب الاول منها هو الغرض فنقول ان غرض ارسطوطاليس
في هذا لكتاب هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط الحملي التي هي
هي اقتسام الصدق والكذب وذلك ان غرضه في هذه الصناعة باسرها
واعني بالصناعة الصناعة المنطقية البرهان ولان البرهان قياس
ما فطبيعته مركبة من القياس المطلق وهذا يجري مجرى الجنس و
من صورة المقدمة البرهانية وهذه يجري مجرى الفصل والكلام في جنس

بتقدم الكلام في ذلك الشيء نفسه فقدم ارسطوطاليس اولا النظر
في طبيعة القياس ولان القياس مؤلف من مقدمات ما مركبة من مادة
وصورة ومادتها الالفاظ البسيطة وصورتها المناسبة لغرضه وهي اقتسام
الصدق والكذب وذلك ان غرضه في هذا الكتاب انما هو تحصيل مقد
مات صوادق يبني منها القياس ففي كتاب المقولات تكلم في الالفاظ
البسيطة التي هي مادة المقدمات وفي هذا الكتاب يتكلم في صورتها التي
هي اقتسام الصدق والكذب فقد بان ان غرض ارسطوطاليس في هذا
الكتاب انما هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط الحملي وهي اقتسام
الصدق والكذب وانما خصص الكلام في هذا الكتاب في القول الجازم الحملي
من دون ساير الاقاويل لان غرضه البرهان والبرهان قول جازم حملي
لا شرطيا وخصص الكلام ايضا كلامه في القول الجازم البسيط حسب لانه
في القول الجازم المركب ياتي به في الكتب التي بعد هذا الكتاب وقيل ان
ياخذ في الكلام في المتفقة فليلخص ما معنى قولنا قول جازم مقدمة
حملية ومقدمة شرطية ويستوفي الكلام في اصوله وساير انواعه فيقول

[illegible] غرض ارسطو ... ان تكلم في طبيعة المقدمات ولان المقدمات

ان القول الجازم هو الذي قد حكم فيه محمولاً على طريق الثبات بمنزلة لموضوع

قولنا ان الانسان حيوان فانه ليس وجود الحيوان للانسان من قبل

وجود شيء اخر وكذلك المقدمة الحملية هي التي قرنت فيها المحمول

لموضوع من غير استثنا ولا شرايط والمثال واحد فاما المقدمة الشرطية

فهي التي قد حمل فيها محمول على موضوع بشريطة وجود شيء اخر

لشيء اخر بمنزلة قولنا ان كان النهار موجودا لان الشمس فوق الارض

فالضوء ابدا موجود منذ قارنه هذا الاستثناء فاما متى عدم هذا الاستثناء

لم يكن له وجود والقول يجري مجرى الجنس وهو ينقسم الى خمسة انواع

الى المتضرع والى المنادي والى الامر والى السائل والى القول الجازم

فالمتضرع بمنزلة القول يا رب ارحمني والمنادي بمنزلة قولنا يا زيدا

قبل والامر بمنزلة قولنا هلم فنجعل المصير الينا والسائل بمنزلة قولنا

بل النفس موجودة والقول الجازم بمنزلة ~~قولنا هلم فنجعل المصير الينا~~

~~والسائل بمنزلة قولنا بل النفس موجودة والقول الجازم بمنزلة~~ القول

بان الانسان حيوان والسبب الذي من اجله صارت انواع القول

خمسة لا زائدة ولا ناقصة هو ان الطبيعة لما انعمت على النوع الانساني

من الكمال وجعلت له في بدنه الة يستعمل كل الات وهي اليدان كذلك

ايضا جعلت له في نفسه قوى يستعمل بها بجميع ما يحتاج اليه من غيره

ويفيد بها غيره معاني قد تحصلت له وما يلتمسه فليس يخلو من ان يكون

اما امر من الامور واما ان يلتمس من الارض فيحدث القول المتضرع

واما ان يلتمس من المساوي فيحدث القول السائل وان افاد معنى ما من

المعاني التي تحصلت عنده لغيره احدث القول الجازم فقد بان ان انواع

القول خمسة لا زائدة ولا ناقصة وعصابة العورا عورثين يريدون

على هذه الخمسة الانواع خمسة اخرى وهي القول المتشكل والقول المتعجب

والقول الحالف والقول الشرطي والقول الواضع فالقول المتشكل

بمنزلة قولنا اترى النفس مائتة ام غير

ماهية والقول المتعجب بمنزلة قولنا بالله كيف خفقت هذه البلية

والقول الحالف بمنزلة اقسم بالله خالق العالم والقول الشرطي بمنزلة

قولنا ليضع ان الارض وسط السماء فهذه الاقاويل كلها لا ينبغي لنا ان

يظن

والقول ان كانت الشمس فوق الارض والنهار موجود

والقول الواضع غير محرر صح

يظن بها انها خارجة لكنها باسرها داخلة في القول الجازم الا انها مع تعجب
وتشكك وحلف وشرط ووضع والباب الثاني وهو المنفعة فيقول
ان منفعة هذا الكتاب منه حيل وذلك انه لما كان غرضنا القياس و
البرهان وكان القياس واحدا ويستوفي الكلام فيه وقيل ان يقول ذلك
ينظر في الاشياء اللازمة لهذه النسبة الاشياء وان كان ليس من غرضه
لكن قد جرت عادته اذا ذكر امرا من الامور ولزم ذلك الامر شيء
من الاشياء ان يصرح بما هو كلام والاشياء اللازمة لها هي اربعة
منها ان يكتب ويلفظ بها ويدل على صورة في النفس وعلى امر من خارج
وارسطوطاليس ينظر في الخواص اللازمة لهذه الاربعة الاشياء الخواص
اللازمة لها ثلث الخاصة الاولى هي ان ما يكتب يدل دلالة فقط و
الامور التي من خارج يدل عليها فقط لا يدل فاما الصور التي في النفس
والالفاظ والخارجة بالقول فيلزمها صفتان جميعا اعني انهما يدلان و
يدل عليهما والخاصة الثانية هي ان اثنين منها بالطبع واثنين بالتواطؤ
فاما التي هي متواطئة فهو الالفاظ والكتابة وذلك ان الحروف التي منها

باواخر

يؤلف لفظه الذي شكلها واللفظ بها عند اليونانيين بخلافه عند
العجم والعرب وقد بقي علينا ان يقول ما معنى قولنا بالطبع وما
معنى قولنا بتواطؤ قولنا فيقول ان معنى قولنا بالطبع هو ان يكون
ذلك الشيء الذي يقال فيه انه بالطبع بالطبع لا خلاف فيه بين
امة من الامم ومعنى قولنا بتواطؤ هو ان يكون الشيء الذي هو بهذه
الصفة مختلفا عند الامم والخاصة الثالثة هي ان ما يكتب وما يلفظ
به والصورة التي في النفس يلزمها عند التركيب اعني عند ما يوجب
لها شيء او يسلب عنها هي الصدق والكذب فاما اذا اخذت مفردات
فانها تدل دلالة حسب ولا يصدق ولا يكذب فان لفظة زيدا نما
يدلنا على هذا الشخص دلالة حسب من غير صدق ولا كذب فاما ان حكم
عليها بانها موجودة او غير موجودة حينئذ ان طابقت الوجود صدقت
وان لم يطابق كذبت فاما الكذب والصدق انما يكونان عند الايجاب
والسلب فاما الامور الموجودة فلا يصدق ولا يكذب الا الصدق الذي
يذكره ارسطوطاليس فيما بعد الطبيعة وهو الصدق الوجودي وهذا

هو

هو ان تكون اصورها الخاصة بها موجودة لها ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس

في الكلام في الاسم واول ما يبدا الحدود ويقول هو الاسم هو صوت

دال متواطئ مجرد من الزمان جزء من اجزائه لا يدل على انفراده فينبغي

لنا ان نشرح هذا الحد بحسب الطاقة ويذكر كل جزء اورده ارسطوطاليس

فيه ويستوفي الكلام فيه ويرى من اي شيء قد فصل الاسم بذلك

الحد فيقول ان قولنا في الاسم انه صوت يجري مجرى النفس الجنس و

قولنا فيه دال للفصل الاسم من الاصوات غير الدالة بمنزلة التضعيف

باليدين وقولنا فيه متواطئ للفصل من اصوات البهايم فان اصوات

البهايم تدل ولكنها ليست بتواطئ فان الصوت الذي يتواطئ هو

الذي يكتب ويفصل الى مقاطع الهجا وصوت البهايم هو بالطبع لا

بتواطئ وقولنا فيه ان اجزاء من اجزائه لا يدل على انفراده للفصل له

من الاقاويل فان القول جزء من اجزائه لا يدل على انفراده وفي هذا الحد

الشك صورته هذه الصورة كيف يزعم ان اجزاء الاسم لا يدل ونحن نرى

ان الاسماء المركبة اجزاؤها يدل بمنزلة فيلوسوفس فان هذا الاسم لا

ينقسم الى جزئين كل واحد منهما يدل دخل الشك يجري على هذه الصفة

الاسماء منها مركبة ومنها بسيطة والبسيطة فظاهر من امرها ان اجزاءها

لا يدل فاما المركبة فان جزوها وان كان يدل مفردا فدلالته مفردة على غير

ما كان يدل عليه وهو مجمل فان عبد الملك مجملا انما يدلنا على

الشخص المسمى بهذا الاسم فاذا فصلنا عبد من الملك لم يكن كل واحد

من الاجزاء الاسم يدل الا على قطعة من المسمى ولا على جملته لكن يدل

على شئ اخر فان العبد يدل على المشترى والملك انما يدل على السايس للعالم

فينبغي ان يعبر عن حد ارسطوطاليس بهذه العبارة ويقال الاسم هو

صوت دال بتواطؤ مجرد من الزمان جزء من اجزائه لا يدل على انفراده

على ما كان يدل عليه وهو مجمل ومن يتقدم تحديد الاسم باخذ في

قسميه وارسطوطاليس يقسم الاسم الى المحصل والى غير المحصل و

الى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخصوص فالاسم المحصل هو الذي

يدلنا على امر واحد معين بمنزلة لفظ زيد التي يدلنا على شخص واحد

فالاسم الغير محصل هو الذي لا يدلنا على شئ واحد معين بمنزلة قولنا

الانسان

الانسان فان هذه اللفظة يدل لنا على جميع الامور التي هي سوى الانسان

وينبغي ان يعلم ان هذه اللفظة ليست سالبة لان السالبة هي

التي يرفع شيئا من شئ والاسم الموضوع المستقيم هو الذي

لم يدخل عليه زيادة في اوله فاما المنصوب والمخفوض فهما اللذان

قد زيد عليهما طرف في اوائلهما بمنزلة با او لام حتى يلفظ باللفظة

بهما على هذا الوجه بزيد ولزيد والفرق بين المرفوع والمستقيم

والمنصوب والمخفوض ان المرفوع والمستقيم متى اضفنا اليه كان او

يكون تم الكلام فاما المنصوب والمخفوض متى اضفيا اليهما هذه الكلمة

الاصلية لم يتم الكلام فانا عندما يقول بزيد كان او لزيد كان

يحتاج ان ياتي بلفظ اخرى لتمام الكلام فيقول لزيد كان لا كتاب

وبزيد كان الافتخار فاما المفسرون فيعدون للاسم ثمانية معان

الاول منها كل جزء من اجزاء القول الثمينة التي هي الاسم بمنزلة زيد

والكلمة بمنزلة ضرب والخالفة بمنزلة هو والمشتركة بمنزلة الذي قام

والرباط بمنزلة الحروف التي يربط اجزا القول في تقدمه الوضع بمنزلة

من الملك ومن اجله والثانية فيها الكلمة بمنزلة متى واين وما يجرى

مجراها والثانى الاسم المحقو وهو الحرف المخصص من اجزا القول الذى

لا يدل مع دلالته على زمان بمنزلة سقراط والثالث الاسم المطلق الذى

حدده ههنا والرابع على الاسم المحصل والخامس على الاسم غير المحصل

والسادس على الاسم المرفوع والمستقيم والسابع على المنصوب والمخفوض

والثامن على الموضوع فى المقدمة وذلك ان ارسطوطاليس يسمى

المقدمة الموضوع الى المقدمة اسماء كان او كلمة ومن بعد فراغ

ارسطاطاليس من الكلام فى الاسم ينتقل الى الكلام فى الكلمة لان

الكلمة يتبع الاسم وذلك ان الاسم يتبع فيدل على الذات والكلمة

يدل على الفعل والذات اقدم من الفعل فالاسم اقدم من الكلمة وهو

يجرى على عادته فى الاسم وهذا بتحديد الكلمة ويقول ان الكلمة هى

صوت دال بتواطؤ جزء من اجزائها لا يدل على انفراده ومتى يدل معا

يدل عليه على ان ذلك الامر فى زمان وهى ابدا دالة على المحمول فقولنا

فيها انها صوت يقوم مقام الجنس وقولنا فيها انها دالة ليفصلها من الالفاظ

غير الدالة

الكلام فى الكلمة

غير الدالة وقولنا بتواطؤ ليفصلها من اصوات البهايم التي يدل ولكن دلالتها

بالطبع وقولنا جزء من اجزائها لا يدل على انفراده للفرق بينها وبين القول

الذي جزء من اجزائه الكبار يدل على انفراده وقولنا فيها انها يدل

عليه وانها دالة على المحمول ليفصلها من الاسم الذي هو دال على الموضوع

ومجرد من الزمان وهو يقسم الكلمة الى المحصلة وغير المحصلة فالمحصلة

بمنزلة قولنا صح وغير المحصلة بمنزلة قولنا لا صح وانما دعيت الاولى

محصلة لانها توقف اذهاننا من كلالتها على شئ بتعين وهو اعتدال

الاخلاط وسميت الثانية غير محصلة لانها لا يوقف اذهاننا على شئ

معين وهو يقسمها ايضا الى المرفوعة والمستقيمة والمنصبة والمخفوضة

وهي الكلم المصرفة فالمرفوعة والمستقيمة هي التي يدل على الزمان

الحاضر والمتصرفة هي التي يدل على الزمانين المنطبقين به وللكلمة

اقسام بعدد الاقسام التي عددناها للاسم ونحن متغلون عن اعادتها مستغنون

وارسطوطاليس يبين على طريق الخصوص ان الكلمة لا يصدق ولا

يكذب ويقول الكلمة لفظ بسيطة دالة والالفاظ البسيطة الدالة

ليس فيها ايجاب شيء لشيء ولا سلب شيء عن شيء والصدق والكذب انما
يدخل في الايجاب والسلب فالكلمة اذن لا يصدق ولا يكذب وايضا
فان الكلمة الاصلية التي يجري مجرى المصادر لسائر الكلم هي الالفاظ الوجودية
وهي كان ويكون وان يدل هو واذا لم يصدق هذه ولم يكذب فاولى بغيرها
من الكلم اللفظية والانفعالية بمنزلة ضرب ويضرب الا الصدق ولا
يكذب وهذه اعني الكلم الوجودية لا يصدق ولا يكذب ما لم يضف
اليها شيء فتلك ايضا صورتها هذه الصورة من بعد هذا ينتقل ارسطوطاليس
الى الكلام في القول المطلق ويبدا على الرسم بتحديده ويقول القول هو
صوت دال بتواطؤ جزء من اجزائه الكبار يدل على انفراده دلالة لفظ لا
دلالة ايجاب ولا سلب فقولنا فيه صوت يقوم مقام الجنس في قولنا
فيه دالة لتفصيله من الالفاظ وغير الدالة وقولنا فيه بتواطؤ لتفصيله
من اصوات البهائم التي هي بالطبع وقولنا فيه ان جزءا من اجزائه الكبار
يدل على انفراده لتفصيله من الاسم والكلمة فاذا اجزاء الاسم والكلمة لا يدل
على انفرادها وقولنا فيه دلالة لفظ لتفصيله من المقدمات التي يدل دلالة

الايجاب

الايجاب والسلب فاما السبب في استثناها بقولنا الكبار فمن قبل ان
القول اجزا كبار وصغار فالصغار هي اجزاء الاسم والكلمة وهذه لا يدل
على انفرادها على ما مضى والكبار بمنزلة الاسماء والكلام فان هذه اذا افردت
دلت على ما كانت يدل عليه اولا وقد عاند قوم في القول وقالوا انه ليس
هو بتواطؤ لكن بالطبع وعملوا القياس على ذلك هكذا قالوا القول اله للقوة
المصوتة وكل اله الامر طبيعي فهي بالطبع فالقول اذن بالطبع فقولهم
انه اله للقوة المصوتة غلط من قبل ان اله القوة المصوتة هي قصبة
الرية وجميع آلات الصوت فاما القول فبرى ذلك ونحن نبين بان هو
شيء انه بتواطؤ فنقول ان القول يكتب ويقرأ وينفصل الى مقاطع
الهجاء وكل ما هو بهذه الصفة فهو بتواطؤ وايضا فان اجزاء الاسم
والكلمة بتواطؤ فهو اقبل بتواطؤ ولما كانت انواع القول خمسة و
كان احدها القول الجازم وهو الذي ينتفع في البرهان الذي عرض
هذه الصناعة هو خص ارسطوطاليس بتحديده من بعد تحديده
للقول المطلق وقال القول الجازم هو صوت دال بتواطؤ جزء من اجزائه

الكبار بيل على انفراده دلالة لفظة لا دلالة ايجاب وسلب وبدخله الصدق
والكذب واما الصدق فاذا انطبق على الامور واما الكذب فاذا لم يطابقه
والقول الجازم فلابد فيه من كلمة لان القول الجازم مركب من محمول
وموضوع والموضوع اللفظ الدالة عليه اسم والمحمول كما زعم ارسطوطاليس
اللفظ الدالة عليه كلمة لان المحمول حال للشيء واحوال الشيء يجري
مجرى التاثير والتاثيرات معلقة بالزمان وكل معلق بالزمان فاللفظ
الدالة عليه كلمة وقد غاص المفسرون في حد القول الجازم بل هو
حد او رسم واستقر الراي بينهم على انه رسم لا حد وخاضوا ايضا في
امر القول الجازم هل هو جنس للايجاب والاسم ام اسم مشترك
واستقر راي من يوثق به وهو الاسكندر على انه مشترك لا جنس و
ذلك ان الجنس يحمل على انواعه بالسوا والقول الجازم لا يحمل على
انواعه بالسوية الايجاب والسلب بالسوية فان القول الجازم فهو
صوت فيه اما ايجاب شيء لشيء او سلب عن شيء وهذا لا يصلح ان
يحمل على الايجاب وحده ولا على السلب وحده من بعد تحديد القول

الجازم

الجازم احد في قسمته وهو تقسيمه الى الواحد والكثير وتقسيم الواحد الى
الواحد بالذات والى الواحد بالعرض والكثرة الى الكثرة بالذات و
الى الكثرة بالعرض ويقسم الواحد بالذات الى الاول والثاني فالواحد
بالذات هو الذي فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة
بمنزلة قولنا الانسان حيوان وهذا القول ينقسم الى الاول الذي هو
الايجاب والى الثاني الذي هو السلب فاما الواحد بالعرض فهو الذي
رباط قد ربط بعض اجزائه ببعض اواعلى عند الرباط صار القول اقاويل
كثيرة بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمرو يتكلم قالوا وقد ربطت القضيتين فجعلهما
واحدة بمنزلة قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس فوق الارض فرباط
ان قد ربط القضيتين فجعلهما واحدة والكثير بالذات هو الذي
قد صرح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشي عمرو يتكلم والكثير بالعرض
اما ان يكون معه رباط او يكون بالقوة كثيرا اما ان يكون الموضوع فيه اسما
مشتركا بمنزلة قولنا الكلب يمشي الان اسم الكلب مشترك او المحمول فيه
اسم مشترك بمنزلة قولنا الانسان يتحرك فان الحركة اسم مشترك او يكون

القضيتين

الموضوع والمحمول فيه اسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرك كان وما
من الاقاويل الجازمة بهذه الصورة فهو اقاويل كثيرة لا قول واحد لانه
تيضرع بحسب المعاني التي يدل عليها الاسماء المشتركة وههنا يقطع
ارسطوطاليس الكلام في القول الجازم وياخذ في تحديد الايجاب والسلب
ويقول ان الموجبة هي صوت دال يتواطؤ اجزء من اجزائه الكبار يدل
على انفراده دلالة لفظية دلالة ايجاب ولا سلب وفيه ايجاب شئ لشئ
ويدخله الصدق والكذب فاما السلب فحده انه صوت دال يتواطؤ جزء
من اجزائه الكبار يدل على انفراده دلالة لفظية دلالة ايجاب والسلب
ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شئ عن شئ ومن بعد هذا
ياخذ ارسطوطاليس في الكلام في النقيض وهو ينظر في النقيض ثلثة
انظار في الاول منها كيف تولده والثاني ما هو النقيض والثالث كم
شروط النقض فيقول ان تولد النقيض يجري على هذا الوجه لما كان كل
ما يوجبه موجب فللسالب ان يسلبه وكل ما يسلبه سالب فالموجب
ان يوجبه وجب ان يكون بازاء كل موجبة صادقة سالبة كاذبة يناقضها

الكلام في النقيض

وبازا

وبان كل سالبة صادقة موجبة كاذبة يناقضها وكل مقدمة فبازائها
مقدمة ساطرها الصدق والكذب فيولده يكون على هذا الوجه وهذا
هو المطلوب الاول فاما المطلوب الثاني فهو النظر فيما هية النقيض وهو
انه اية موجبة وسالبة متقاويان اعني مقتسمين للصدق والكذب حتى
اذا صدقت احديهما كذبت الاخرى لا محالة فاما شروط النقيض فهي
تسعة الاول منها ان يكون المحمول والموضوع في الموجبة هو بعينه المحمول
والموضوع بالسالبة بمنزلة زيد يمشي زيد ليس يمشي والثاني ان يكون
الموضوع في المقدمتين اسما مشتركا فانه ان كان اسما مشتركا بمنزلة الكلب
عرض ان يصدق الموجبة والسالبة معا بمنزلة قولنا الكلب يتحرك و
نعني يعني السماوي والكلب ليس يتحرك ونحن نشير الى الباع اذا كان وايضا و
الثالث ان لا يكون المحمول ايضا اسما مشتركا عرض ان يصدق المقدمتان
بمنزلة قولنا زيد يتحرك حركة النمو زيد ليس يتحرك حركة الاستحالة
والرابع ان يكون الموضوع ان كان طبيعة كلية واسور فانه ان لم يكن و
امور صدقت المقدمتان جميعا بمنزلة قولنا الانسان كاتب ونحن نريد

له يعني

سقراط الانسان ليس بكاتب ونحن نريد شخصا اخر والخامس ان يكون

الزمان واحدا فانه ان اختلف الزمان صدقت القضيتان بمنزلة قولنا

زيد يمشي ونحن نعني الآن زيد ليس يمشي ونحن نعني الزمان المستقبل

والسادس ان يكون الجهة واحدة فانها ان لم يكن واحدة صدقت المقدمتان

جميعا واعني بالجهة القوة والفعل بمنزلة قولنا الصبي نحوي زيد بالقوة

الصبي ليس بنحوي يريد بالفعل والسابع ان يكون الجزء واحدا فان

لم يكن كذلك صدقت المقدمتان بمنزلة قولنا الزنجي اسود ونحن

نريد جسمه الزنجي ليس باسود ونحن نريد اسنانه والثامن ان يكون

الاضافة واحدة فانه ان لم يكن الاضافة واحدة صدقت القضيتان

بمنزلة قولنا العشرة نصف اذا قسناها الى العشرين العشرة ليست نصفا

اذا قسناها الى المائة والتاسع انه اذا كانت احدى المقدمتين كلية

ان يكون الاخرى جزئية وهذا الفصل نشرحه فيما بعد وههنا ينقطع

الكلام في الفصل الاول ومن بعد ياخذ ارسطوطاليس ياخذ في الكلام

في الفصل الثاني وقد قلنا انه في الفصل الثاني يتكلم في المقدمات الثنائية

والسبب

والسبب الذي من اجله قدم الكلام في المقدمات الثنائية على الباقي

المقدمات لانها ابسط وذلك ان الثلاثية هي ثنائية بزيادة حرف

يوجد وكذلك ذوات الجهة هي ثنائية وثلاثية قد زيد عليها الجهة

وقد جرت عادة المفسرين ان ينظروا اصل الكلام في هذا الفصل في

ثلثة اشياء الاول منها لم مبلغ عدد المقدمات الثنائية والثاني

النظر في الامور السورة والثالث النظر في امر حرف السلب فلنبدء

بالمطلوب الاول ونقول ان عدد المقدمات الثنائية بانه اربع

واربعون مقدمة في النوع ونحن نوضح ذلك بهذا الطريق كل مقدمة

لابد فيها من محمول وموضوع وموضوعها ليس يخلو ان يكون اما

شخصا واما طبيعة كلية وهذه اما ان يكون ذات سور او غير ذات

سور وان كانت ذات سور اما ان يكون ذات سور كلي او ذات سور

جزئي فيتحصل لنا اربع مقدمات شخصية بمنزلة قولنا سقراط يمشي

ومهملة بمنزلة قولنا الانسان يمشي وكلية بمنزلة قولنا كل انسان يمشي

وجزئية بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي وهذه الاربع اما ان

الكلام في المقدمات الثنائية

[illegible]

سور

موضوعها اسما محصلا او اسما غير محصل فالمحصل بمنزلة قولنا الانسان

وغير المحصل بمنزلة قولنا اللاانسان فيتحصل لنا ثمان مقدمات بازاء

كل موجبة سالبة فيصير المقدمات ستة عشر وهذه اما ان يكون المحمول

فيها ضروريا او ممتنعا او ممكنا اما الضروري فبمنزلة قولنا الانسان

يمشي فيتحصل عدد المقدمات ثمانيا واربعين وهذه اذا تكررت في

الازمنة الثلثة صارت مائة واربع واربعين مقدمة والازمنة الثلثة

هي الماضي والحاضر والمستانف فالماضي بمنزلة قولنا زيد يمشي والحاضر

بمنزلة قولنا زيد ماش والمستقبل بمنزلة قولنا زيد سيمشي فاما السور

فينقسم النظر فيه الى سبعة مطالب الاول ههنا ما السور فيقول

ان السور لفظة بسيطة من شانها ان يقرن بالموضوع شيء ويخبر

لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول او لا يوجد بمنزلة

قولنا كل انسان يمشي فانه لفظة كل هي السور وهذه قد احاطت

بالانسان فاوجبت المشي الكلية وينبغي ان يعلم ان السور لا يجوز

ان يقرن بالشخص لكن لطبيعة كلية بمنزلة الانسان والثاني عدد

الاسوار

الكلام في السور

سبعة

هو

الاسوار فيقول انها اربعة والثالث ما هي فيقول ان الواحد منها سور
كلي موجب بمنزلة كل والآخر جزئي موجب بمنزلة واحد والثالث سور
كلي سالب بمنزلة قولنا ولا واحد والرابع سور جزئي سالب بمنزلة
ليس كل او ليس بعض والمطلوب الرابع هو ان ينظر كيف تتقابل
الاسوار فيقول ان يقابلها ليس يخلو من ان يكون استعمالنا في اسوار
متساوية او غير متساوية فان استعملناه مع المتساوية حدث يقال
الاضداد والتي يجب الاضداد اما الاضداد فاذا احدث السور الكلي
الموجب بازاء سور الكلي السالب بمنزلة قولنا كل انسان يمشي ولا
واحد من الناس يمشي فان هاتين القضيتين متقابلان تقابل
الاضداد واما التي يجب الاضداد فاذا احدث السور الجزئي الموجب
مع السور الجزئي السالب بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي ليس كل
انسان يمشي هذه يمشي يقابلها تقابل التي تحت الاضداد التضاد
الاضداد الصغار فان استعملنا الاسور غير متساوية هذه بمنزلة
ما ياخذ مع الكلي جزئيا حدث يقابل التناقض فان قلنا كل انسان

يمشي تناقض قولنا واحد من الناس يمشي فيقابل التناقض اذا اخذ مع
الكلي جزئي ويقابل الاضداد اذا اخذ مع الكلي كلي ويقابل الاضداد
والصغار اذا اخذ مع الجزئي جزئي والمطلوب الخامس النظر في خواص
هذه الثلثة المتقابلات فيقول ان الذي يخص التي يتقابل على طريق
الاضداد الكبار هي انها يجوز اجتماعها على الكذب بمنزلة قولنا كل
انسان كاتب ولا واحد من الناس كاتب وذلك ان المقدمات الكلية
في المادة الممكنة كاذبة ابدا فاما التي يتقابل على طريق الاضداد الصغار
فيخصها انها في المادة الممكنة يصدقا ابدا وذلك ان قولنا واحد من
الناس كاتب صادق وقولنا كل انسان كاتب صادق فاما المادتين
الباقيتين اعني الضرورية والممتنعة فتقسيم كلا الصنفين الاضداد
الكبار والاضداد الصغار الصدق والكذب سويات في المادة الضرورية
الموجبة صادقة السالبة كاذبة وفي المادة الممتنعة السوالب صادقات
والموجبات كواذب فاما المتقابلة على طريق التناقض فيخصها انها
تقسم الصدق والكذب في جميع المقدمات وفي جميع المواد وفي

المطلوب الخامس

جميع

جميع الازمنة حتى اذا كانت الموجبة صادقة يكون السالبة كاذبة

اما في المادة الضرورية فالموجبة صادقة والكاذبة سالبة بمنزلة

قولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا فاما في المادة الممتنعة

فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة بمنزلة قولنا كل انسان يطير ليس

كل انسان يطير فاما في المادة فالكلية كاذبة والجزئية صادقة والكلية

بمنزلة كل انسان كاتب والجزئية بمنزلة قولنا ليس كل انسان كاتبا

فقد بقي علينا ان ننظر فيما يخص المهملات والشخصيات فنقول ان

الشخصيات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الازمنة

وصورتها صورة المتناقضات فاما المهملات فصورتها صورة الجزئيات

وذلك انها في المادة الضرورية والممتنعة يقتسمان الصدق و

الكذب فاما في المادة الممكنة فيجتمعان جميعا على الصدق والمطلق

المطلق السادس

السادس هو ان ننظر كيف تسمى ذوات الاسوار من الاسوار فنقول

بان المقابلة على طريق الاضداد تسمى كليات بحسب اثنتين احدهما

لان الموضوع في المقدمات كلي والثاني لان اسوارها كلية والمقابلة

على طريق الاضداد الصغار يسمى كليات كالجزئيات فمن قبل السور

والمتقابلة على طريق الاضداد الصغار يسمى كليات كالجزئيات فمن

قبل السور والمتقابلة على طريق التناقض يسمى كليات كالكليات اما

فمن قبل الموضوع واما كالكليات فمن قبل السور الافضل وذلك

ان احدهما السور فيها كلي والاخر جزئي واما المهملات فيسمى كليات لا

كالكليات اما كليات فمن قبل الموضوع اما لا كالكليات فمن قبل

انها لا سور لها فاما الشخصيات فيسمى فرديات ووحدانيات من قبل ان

الموضوع فيها شخص في المطلوب السابع لم سلب قوله كل ليس كل

المطلوب السابع

ولم يسلب قوله واحد بلا واحد بل سلبه بعينه ولا واحد وزيد

هذه الواو فنقول ان السبب في اضافة هذه الواو وهو ان عرض

السالب ان يرفع ما اوجبه الموجب الذي اوجب الموجب الشي الى احد

من الناس وعرض السالب ليس ان يرفعه من واحد اي واحد اتفق

بل من اي واحد كان حتى يرفع وذلك الواحد في جملة ما يسلبه

السالب وههنا ينقطع الكلام في السبعة المطالب التي من بنيا المفسرين

ان

ان ينظروا فيها فى السور وقد بقى علينا ان ينظر فى المطلوب الثالث

وهو حرف السلب الى اى شئ من ما فى الموجبة الثنائية اذا اضيف

حرف السلب حدث ومنها سالبة تناقضها فنقول ان حرف السلب

فى المهملات والشخصيات يضاف الى المحمول وفى ذوات الاسوار الى

السور بمنزلة قولنا الانسان يمشى ليس كل انسان يمشى وذلك ان

غرض السالب ان يرفع ما اوجبه الموجب والموجب انما اوجب فى

الثنائية المهملة والشخصية المحمول وفى ذوات الاسوار السور فالسالب

انما ينبغى ان يعمد فيرفع هذين وفى الجملة انه على هذا الوجه تقسيم

المقدمات الصدق والكذب وههنا ينقطع التعليم الذى من شان

المفسرين ان يقدموه قبل الكلام فى هذا الفصل قلنا الان فى شرح

كلام ارسطوطاليس على الرسم فيقول اول ما بدا ارسطوطاليس فى هذا

الفصل هو ان عرفنا مبلغ عدد المقدمات الثنائية التى موضوعها

محصل فزعم انها ثمان واوضح ذلك بانه قال المقدمات احكام على الامور

فعددها بحسب عدد الامور والامور اما شخصية واما كلية فينبغى ان

الكلام فى الحرف السالب

يكون الاحكام اما شخصية واما كلية والكلية اما ذات السور او غير ذات

السور اما ان يكون كلية او جزئية فيحصل من ذلك عدد المقدمات

اربعة شخصية ومهملة وكلية وجزئية وبازاء كل موجبة سالبة فيكون

الجميع ثمان مقدمات اثنتان منها كليتان وهاتان يتقابلان تقابل

الاضداد واثنتان جزئيتان وهاتان يتقابلان تقابل الاضداد الكبار

واثنتان شخصيات وهاتان متقابلان تقابل التناقض وبعد هذا

ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان السور لا يمكن اقترانه الى المحمول

لكن الى الموضوع ومن ههنا استخرج المفسرون رسم السور فقالوا انه

لفظ يقرن بالموضوع وارسطوطاليس بين ذلك بطريق الخلف

ويقول ان اضيف حرف السلب الى المحمول لزم ان يبطل اشرف المقدمات

في الكمية والكيفية والاثنا واذا بطلت اشرف المقدمات فاولى لما دونها

ان يبطل واذا بطلت المقدمات باسرها وخرجت من ان يكون صادقة

لم يبق لنا مقدمة يصلح عند اضافة السور الى المحمول والقضية القايل

كل انسان هو كل حيوان ان يكون اي واحد واحد فرضناه من الناس

هو

هو كل حيوان فيكون سقراط طايرا ويقبلنا وغيرهما من الحيوانات وهذا

شنع وهذه الشناعة جرها القول بان السور ينبغي ان يضاف الى

المحمول فما ينبغي اذن ان يضاف السور الى المحمول فبقي ان يضاف الى

الموضوع فاما المفسرون فيتفحون هذا الباب ويستقصون بان يقولوا

ان امكن اضافة السور الى المحمول بعد الفراغ افترانه الى الموضوع فلنقل

وان الاسوار اربعة فيجب ان يعمد الى قضية ما ولا ريب ان فيها

محمولا وموضوعا وليجعل مع موضوعها واحد من الاسوار وليقرن

الى المحمول الاسوار الاربعة حتى يصير المقدمة وان سورين فيتولد

من ذلك ستة عشرة مقدمة كل انسان كل حيوان واحد من الناس

كل حيوان ليس كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس كل حيوان

كل انسان واحد من الحيوان واحد من الناس واحد من الحيوان ليس

كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس واحد من الحيوان كل انسان

ليس كل حيوان واحد من الناس ليس كل حيوان ليس كل انسان ليس

كل حيوان ولا واحد من الناس ليس كل حيوان كل انسان لا واحد من

الحيوان واحد من الناس ولا واحد من الحيوان ليس كل انسان واحد

ولا واحد من الحيوان ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوان

فهذه هي الستة عشر مقدمة التي يتولد من اضافة السور الى المحمول

حتى يصير المقدمة ذات سورين الا ان هذه الست عشرة يلزم

منها باسرها شناعات وذلك ان اربعة منها يصدق دائما في المواد

كلها واربعة يكذب في المواد كلها واربعة يصدق في الضروري و

الممكن ويصدق في المقدمات التي هذه صفتها يلزم شناعات عظيمة

وذلك انها يصدق في الشيء وضده وقبيح ان يكون القضية صادقة

على الشيء وضده فاما المقدمات الكاذبة في المواد كلها في عددها اربعة

الاولى منهن كل انسان كل حيوان والثانية واحد من الناس كل حيوان

والاربعة الصادقة في المواد كلها الاولى منهن ليس كل انسان كل حيوان

كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس كل حيوان فاما الاربع الصوادق

في الضروري والممكن الكاذبة في الممتنع فالاولى منهن كل انسان واحد

من الحيوان واحد من الناس واحد من الحيوان ولا واحد من الناس

ولا واحد

ولا واحد من الحيوان واما الاربع الكواذب فى الضرورى والممكن الصوادق

فى الممتنع فهى ليس ح انسان واحد من الحيوان ولا واحد من الناس

واحد من الحيوان كل انسان ولا واحد من الحيوان واحد من الناس من

الحيوان وقد كنا قدمنا القول بان هذه المقدمات مرذولة باسرها

من قبل صدقها فى جميع المواد وكذبها فى جميع اوصدقها فى مادتين

متقابلتين بمنزلة الضرورى والممكن اوكذبها فى مادتين متقابلتين

بمنزلة الضرورى والممكن والقياس فلا يصلح له مقدمات مشبه لهذه

الصفة لكن انما يصلح له من المقدمات ما كان صدقه بسبب الامور

لا من قبل القول وفساد نظمه والزيادة فيما لا يحتاج اليه وينبغى

ان يعلم وان يجاوزنا فيما نقوله ما نحن لسبيله ان كل مقدمة لحد

فيها سلبين فتلك المقدمة موجبة لا سالبة بمنزلة قولنا ليس كل

انسان ليس كل حيوان فان هذه المقدمة هى مساوية لقولنا كل

انسان كل حيوان وقد احتج قوم وقالوا بل السور ينبغى ان يضاف

الى المحمول ويكون المقدمة صادقة فان ارسطوطاليس وفلاطن قد

قد قرناه وقولاهما صادقان وذلك ان ارسطوطاليس يقول في كتابه
في النفس ان النفس انطلخيا ما اي كمال ما و نعني بكمال ما اي كمال واحد
والكمال هو المحمول على النفس وفلاطن يقول ان الرسطوريقي اي الخطابة
قوما فزعموا ان لفظة ما سور وليس الامر على هذا لكن لفظة ما في
هذا الموضع يجري مجرى الفصل فان لفظة ما في مواضع كثيرة يقوم
مقام الفصل فانا اذا قرناها بالحيوان قامت مقام الناطق والمائت
فهذا يكفي في ازالة هذا الاعراض ومن بعد ذلك باخذ ارسطوطاليس
في تعليمنا عن تقابل المقدمات ولما كانت المقدمات تتقابل على
ضربين على طريق التضاد وعلى طريق التناقض يخبرنا ارسطوطاليس
ويعلمنا كل واحد من هذين الضدين فيقول انها تتقابل على طريق
التضاد اذا جعلت بازاء الايجاب الكلي السلب الكلي بمنزلة القول
كل انسان يمشي فان المقابل لهذا على طريق الفساد التضاد القضية
القائلة ولا واحد من الناس يمشي فاما الجزئيات فيقابلهما على طريق
الاضداد الصغار وهاتان بمنزلة قولنا بعض الانسان يمشي ليس بعض
الانسان

الكلام في تقابل المقدمات لصنفتين

الانسان يمشي والذي يخص الصنف الاول انه يسوغ فيه ان يجتمع

المقدمتان على الكذب فاما على الصدق فلا وذلك ان المقدمات الكلية

في المادة الممكنة كواذب كلها فاما فاما الصنف الثاني فيخص ان المقدمتين

فيه يجوز اجتماعا التناقض فينقسم الى قسمين الى المتناقضة على التحقيق

والى المتناقضة على غير التحقيق والمتناقضة على التحقيق ينقسم

الى قسمين الى الكليات والى الشخصيات والكليات تنقسم الى قسمين

الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية والى السالبة الكلية والموجبة

الجزئية والذي يخص هذا الصنف من اصناف التقابل انه يقتسم

الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الازمنة فاما الشخصيات

فانها تقتسم ايضا الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الازمنة

وهذه بمنزلة قولنا زيد يمشي زيد ليس يمشي والفرق بينها وبين

الكليات ان الكليات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع

الازمنة على التفصيل والتحصيل فان الموجبة في المادة الضرورية كلية

كانت او جزئية صادقة ابدا والسالبة كاذبة ابدا وفي المادة الممتنعة السالبة

صادقة والموجبة كاذبة ابدا وفي المادة الممتنعة الممكنة في الزمانين

الماضي والحاضر احداهما صادقة على التحصيل والاخرى كاذبة ابدا وفي المادة

الممكنة في الزمانين على التحصيل فاما في الزمان المستقبل فانها يقتسم الصدق

والكذب ولكن على غير تحصيل ولا تحصل فان زيدا لا ابدا اما ان يحم او لا

يحم الا ان اثبات الحكم على احدهما قبل وقوعه فاما المتناقضة على

غير طريق التحقيق فهي المهملات وذلك ان هذه في المادتين الضرورية

والممتنعة يقتسمان الصدق والكذب على ما مضى فاما في المادة الممكنة

فيجتمعان على الصدق لان قوة الممكنات الجزئيات وهذا زعم ارسطوطاليس

ان تناقضهما على طريق التحقيق هي المقتسمة للصدق والكذب في جميع

المواد وجميع الازمنة وارسطوطاليس يثير على ذلك شكا قويا

صورته هذه الصورة القول بان المهملات في المادة الممكنة لا يقتسم

الصدق والكذب كذب وذلك ان الموجبة المهملة تساوي الموجبة

الجزئية والموجبة الجزئية تناقضها السالبة الكلية فيجب ان يكون السالبة

المهملة مساوية للسالبة الكلية فاذا كانت بهذه الصورة كانت السالبة

المهملة

المهملة مناقضة للموجبة المهملة وللتناقضان لا يصل فان كيف زعمت

انها يجتمعان على الصدق والكذب وحل الشك يجرى على هذه الصفة اما

ان الموجبة المهملة يساوى الموجبة الجزئية فلا كلام فيه واما ان السالبة

الكلية تساوى السالبة المهملة بغير مسلم وذلك ان السالبة الكلية كاذبة

لا محالة فى المادة الممكنة بمنزلة قولنا ولا واحد من الناس يمشى فاما المهملة

فليست كاذبة بمنزلة قولنا الانسان ليس بمشى وذلك انه ليس يمكن ان

يعدم المشى جميع نوع الانسان فاما المفسرون فقد يأتون بحجج من ادعى

ان السالبة المهملة المساوية للسالبة الكلية وبالحجج التى الطلب اقاويلهم

فان اصحاب فلاطن يرون ان السالبة المهملة مساوية للسالبة الكلية

ويبينون ذلك على هذه الصفة قالوا ارسطوطاليس نفسه استعمل

ذلك لقوله فى السماع الطبيعى انه لا حركة خارجة من المتحرك ويقول

فى كتاب النفس انه لا حاسة خارجة من الخمس فيقول ان ارسطاطاليس

لم يستعمل هذه الا انها سوالب ممكنة بل انما يستعملها على ان سوالب

ممتنعة والسوالب الممتنعة صوادق وايضا فان فلاطن استعمل فى

كتاب السياسة واوميرس استعملها ايضا بقوله لاخير في كثيرة الرؤساء فيقولون

ان هذه المقدمة ليست كلية لكنها جزئية والجزئية في المادة الممكنة

صادقة فاما اصحاب ارسطوطاليس فبينوا ان السالبة المهملة غير

السالبة الكلية على هذا الوجه قدموا اولا اربع مقدمات يقر بها الفريقان

احدهما ان ليس مقدمة كلية ممكنة صادقة لا موجبة ولا سالبة والثاني

ان الموجبة المهملة غير السالبة الكلية على هذا الوجه قدموا اولا اربع

مقدمات يقر بها الفريقان احدهما ان ليس مقدمة كلية ممكنة صادقة لا

موجبة ولا سالبة والثاني ان الموجبة المهملة مساوية للموجبة الجزئية

والثالث انه اذا كانت ~~المقدمات التي تالف منها القياس صادقة~~

~~وكان تاليفها قياسيا فلا سبيل الى ان يكون نتيجة يتبع احسن ما في~~

المقدمات في الكم والكيف ثم عملوا القياس هكذا الجائر ولا واحد من العدل

والعدل على الانسان بالاهمال وهذا قياس هو في الشكل الاول في

الضرب السادس ونتيجته هي قولنا الانسان ليس بجائر وهي سالبة مهملة

فقالوا لاصحاب فلاطن هذه السالبة مساوية للكلية ام للجزئية فان

[Margin: التي تالف منه القياس صادقة وكان تاليفها قياسيا فلا سبيل الى ان يكون النتيجة تتبع احسن ما في المقدمات]

فلتم

قلتم للكلية وهي صادقة ان مقدمة كلية ممكنة صادقة وهذا خلاف

الاصل واذا لم يكن كلية فهي جزئية فالسالبة المهملة مساوية للجزئية

ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان الموجبة الواحدة

انما تناقضها سالبة واحدة ويقول ان السوالب التي يمكن ان يعرض

بازاء كل موجبة اربعة سالبة يكون موضوعها وموضوع الموجبة

واحدا الا ان محمولاهما مختلفان بمنزلة قولنا سقراط يمشي سقراط ليس

يكتب وسالبة يكون محمولها محمول الموجبة واحداى موضوعهما مختلفان

بمنزلة قولنا سقراط يمشي زيد ليس يمشي وسالبة يكون محمولها وموضوعها

غير المحمول الموجبة وموضوعها بمنزلة قولنا سقراط يمشي فلاطن ليس

يمكن وسالبة يكون محمولها وموضوعها هو محمول وموضوع الموجبة

بمنزلة قولنا سقراط ليس يمشي فالسلب السوالب الاوايل لا يجوز

ان يكون مناقضان من قبل انها يجتمع مع الموجبة على الصدق والكذب

فقد بان ان المناقضة للموجبة انما هي سالبة واحدة وهي التي محمولها وموضوعها

غير محمول الموجبة وموضوعها ومثال ذلك قولنا كل انسان يمشي ليس

في ان الموجبة الواحدة نقيضها سالبة واحدة

بلغ

يمشي سقراط

فاما الجزئية فغير اللتي ليناط الموجبة الصدق والكذب

كل انسان يمشي واحد من الناس يمشي ولا واحد من الناس يمشي الانسان

يمشي الانسان ليس يمشي سقراط يمشي سقراط ليس يمشي وارسطوطاليس

ياخذ بعد ذلك في ان يبين متى يكون الموجبة واحدة ومتى يكون السالبة

واحدة ويقول ان الموجبة يكون واحدة متى كان محمولها طبيعة واحدة

وموضوعها طبيعة واحدة ولم يكن فيها اسم مشترك وكذلك السالبة

يكون واحدة بان يكون صفتها هذه الصفة ومن بعد هذا يثير ارسطوطاليس

شكا ويحله ويتبعه بالكلام في الممكن ويورد حجج من ابطله وجعل الامور

كلها ضرورية ويبطلها ويرى ان ههنا ممكنا ويوقفنا على وجه الشبهة

التي قادت الذين ابطلوا الممكن الى ابطاله وهذه الصورة الشك زعم

المتشكك ان اجري التناقض هما بحسب ما قاله ارسطوطاليس يقتسمان

الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل وهذا هو ان يكون احدهما

صادقا ابدا والاخر كاذبا ابدا واذا كان بهذه الصفة وجب ان يكون

الامور باسرها ضرورية الوجود وضرورية العدم لان الصدق ابدا

يتبعه الوجود والكذب يتبعه العدم فارسطوطاليس يحل هذا

الشك

الشك يقسمه التناقضات ويرى ان ليس كلها يقتسم الصدق
والكذب على التفصيل والتحصيل ويقول المناقضات منها كلية ومنها
مهملة ومنها شخصية والمناقضات الكلية التى هى موجبة كلية و
سالبة جزئية وسالبة كلية وموجبة جزئية يقتسم الصدق والكذب
فى جميع المواد وجميع الازمنة على التفصيل والتحصيل اما فى المادة
الضرورية فالموجبة صادقة ابدا والسالبة كاذبة ابدا واعنى بقولى
ابدا فى الازمنة الثلثة فى المادة الممتنعة السالبة صادقة ممتنعا
ابدا والموجبة الكاذبة ابدا واما فى المادة الممكنة فالكلية كاذبة
ابدا والجزئية صادقة ابدا والمناقضات المهملة يقتسم الصدق
والكذب على التفصيل والتحصيل فى المادتين الضرورية والممتنعة
على ما مضى فاما فى المادة الممكنة فجميعا صادقتان لان المهملتين
متساويتان بجزئيتين والجزئيات فى المادة الممكنة صوادق وفى
المناقضات الشخصية اما فى المادة الضرورية والممتنعة فى جميع
الازمنة فانها يقتسم الصدق والكذب على التفصيل وفى الزمان

صادقة

التحصيل اما

الماضي فانه تحقق الصدق احدهما على التحصيل وفي الزمان الحاضر للمشا هد

يصح ذلك فاما في الزمان المستقبل فلا يعلم انها صادق ولا انها كا ذب

وذلك ان اقتسامهما للصدق والكذب واجب ضرورة ولكن نحن قبل

وقوع الامر الممكن لا نعلم اي المقدمتين صادقة وايها كاذبة فان استحمام

سقراط في غد يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون وكذلك استحمامه

فالنقيض الدال عليه يجوز ان يصدق اي حركان منه ويجوز ان يكذب

فللمقدمات الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل لا تقتسم

المتناقضات الدالة عليها الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل

لكن اذا صدق احدهما كذب الاخر وهذه هي القضية التي جرت ان

يكون الامور كلها ضرورية فليس الامور اذن كلها ضرورية لكن الامور

الشخصية جواهر كانت ام الكائنة في الزمان المنصل هي ممكنة و

ذلك انه شايع في الزمان المنتصل ان يوجد وشايع ان لا يوجد

فلناخذ الآن في ابطال حجج اصحاب الضروري كما فعل ارسطوطاليس

فيقول ان الذين ادعوا ان الامور كلها ضرورية الامور الممكنة يثبتوا

فورد القول في ان الامور كلها ضرورية اوضرورية الوجود او الصدق

دعواهم

دعواهم بحجج كثيرة الاولى منها صفتها هذه الصفة قالوا الامور الممكنة

ثبتوا دعواهم بحجج كثيرة الاولى منها صفتها هذه الصفة قالوا الامور يتبع

القول بحسب ما ينصرف عليه القول ينصرف عليه الامور والاقاويل

يقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل فاحد اجزائها صادق

ابدا والاخر كاذب ابدا والصادق يتبعه ان يكون الامر موجودا او

الكاذب يتبعه ان لا يكون الامير موجودا ابدا والكاذب يتبعه

ان يكون الامر معدوما ابدا فينتج من ذلك ان يكون الامور اما موجودة

ابدا او معدومة ابدا ويبطل طبيعة الممكن وهذه الحجة الثانية صفتها

هذه الصفة قالوا اذا كان سقراط الان ماشيا فقد كان القول

السالف فيه ما يمشي صادقا لا محالة واذا كان صادقا لا محالة فالامر

من الاضطرار وجوده وما هو من الاضطرار ان يوجد فممتنع ان

لا يوجد وما هو ممتنع ان لا يوجد فليس هو ممكنا ان لا يوجد فا

لامور اذن كونها ضروري لا ممكن وهذه الحجة يدعى التي من قبل

تقدمة المعرفة والحجة الثالثة هي للمفسرين لا لارسطوطاليس قالوا

فممتنع

قالوا اذا كان الله عالما بالامور وعلمه لا يجوز ان يتغير فالامور اذن
وقوعها من الاضطرار واذا كان الامر على هذا فالامور باسرها ضرورية
ونحن نقول ليس من اجل ان الله جل اسمه عالم بالامور يجب ان يكون
هو السبب في كون هذه الامور وذلك انه ليس السبب في احراق النار
علمنا بها لكن لما كانت هي بهذه الحال فانا نحن ندركها كذلك ليس السبب
في وجود الامور علم البارى بها لكن لما كان علمه حقيقيا لا يشوبه
الخطا لعدم فعلم الامور قبل كونها وعلمها بحسب ما هى ولان منها ضرورى
ومنها ممتنعا وانها ممكنا فهو يعرف كل واحد منها بحسب طبيعته فيعلم
ان النار يحرق لا محالة والانسان ممتنع ان يطير وان زيدا يجوز ان يستحم
في غده ويجوز ان لا يستحم فهذا كان في فسخ هذه الحجة وارسطوطاليس
ياخذ في الزام الشناعة الحجتين او ردهما وقبل ذلك يورد اعتراض معترض
اعترض على اصحاب الضرورى فقال قولكم ان ضربى النقيض يقتسمان الكذب
على التفصيل والتحصيل كاذب وذلك انه لو لم يكونا جميعا صادقين او كاذبين
فارسطوطاليس يثبت هذه الراى ويقول يلزم من كونهما صادقين

يستحم

او كاذبين شناعتان الاولى منهما بطلان شرط النقيض والثانية رفع الوجود
الضروري وذلك انهما اذا كانا جميعا صادقين لزم وجود الامور والا
وجودها من الاضطرار وان كانا جميعا كاذبين لزم ان لا يوجد الامور
ولا الا يوجد من الاضطرار ومن بعد ذلك يورد الشناعة اللازمة
لاصحاب الضروري في الحقيقة ويقول انه متى كانت الامور كلها ضرورية
لزم بطلان اشرف الامور وهو العقل وذلك ان العقل انما خلقه
الله تعالى ليتصرف بحسب ما يرى فاذا كانت الامور ضرورية
فكر العقل ولم يتفكر في وقوع الامر اذا ان كان وقوعه من الاضطرار لا بد
منه ولا معنى للروية والفكر ولا لسنن ولا للنواميس ولا للامر ولا للنواهي
ويلزم من هذا ان يكون خالق العقل والروية قد خلق شيئا باطلا
فهذه هي الشناعة التي يلزمها ارسطوطاليس وهو يبين ان ههنا ممكنا
يتباين احدهما من الروية ويقول اذا كانت الروية موجودة فللانسان
ان يروى فيما يريد فيما يريد ان يفعله وله ان يفعل ما يؤثر وله ان لا
يفعل ما يؤثر وله ان لا يفعل ذلك واذا كان الامر على هذا فيجوز وجود الامر

في الزام الشناعة على المجبرين

ولا وجوده وما كان لهذه الصفة فهو ممكن والحجة الثانية من قبل الفعل

والانفعال وذلك انا شاهدا شيئا يفعل وليس فعلها دائما بمنزلة مشى

زيد واشياء منفعل وليس انفعالها وانما بمنزلة تخريف الثوب فانه قد

يجوز ان تمرق وان لا تمرق بان سائر الاشياء التى يوجد تارة ولا يوجد

تارة هى ممكنة وارسطوطاليس من بعد بيّنه ان ممكنا موجود يا خذ

فى ان ترى الشبهة التى وجدت على القايلين بان الامور كلها ضرورية

ويقول ان اعتقادهم بان جزئى النقيض يقتسمان الصدق والكذب

على التفصيل والتحصيل هو الذى جرهم الى ذلك وليس الامر على هذا لكن على

ما بيّنا اولا ان المقدمات الشخصية فى المادة الممكنة فى الزمان المستقبل

تقسيم الصدق والكذب على غير تفصيل ولا تحصيل وارسطوطاليس

ياخذ من بعد هذا فى ان يعرفنا مبلغ عدد المقدمات الغير محصلة

ويجمع جميع المتقدمات البيانية ويختم بها الكلام فى هذا الفصل فيقول

ان المقدمات الغير محصلة ويجمع جميع المتقدمات البيانية ويختم بها

الكلام فى هذا الفصل فيقول ان المتقدمة البيانية التى موضوعها غير

محصل

محصورا اما ان يكون شخصه بمنزلة قولنا الانسان يمشي وبازاء هذه الاربع موجبات

اربع سوالب فيصير عددها ثمانية وهذه اذا كررت في المواد الثلث صارت

اربعة وعشرين واذا كررت في الازمنة الثلث صارت اثنين وسبعين

واذا اضيف اليها المقدمات المحصلة ويبلغها اثنتان وسبعون يصير

المحصلة مائة واربع واربعون مقدمة في النوع وقد نفي علينا ان

يخبر بالسبب الذي من اجله لم يستعمل المحمول غير المحصل في هذه

المقدمات فنقول انه لو استعمله لاشبهت الموجبة السالبة وذلك

انه لو استعمله في مقدمة شخصية ومهملة بمنزلة قولنا الانسان لا يمشي

زيد لا يمشي لكانت صورة هذه الصورة سوالب فكانت الموجبات تشبه

السوالب وهذا من اضل ما يكون وكذلك لو استعملنا في الكليات

بمنزلة قولنا كل انسان لا يمشي لكانت تشبه هذه المقدمة ولا واحد

من الناس يمشي فلهذا السبب لم يستعمل مقدمة ثنائية محمولها غير محصل

وههنا فلينقطع في الفصل الثاني فلنأخذ الان الكلام في الفصل الثالث

وقيل ان نشرع في الكلام فيه فليورد ما من بيان المفسرين ان يوردوه قبله

في عدد المقدمات الثنائية

في انه لم يستعمل المحمول غير المحصل

الكلام في الفصل الثالث

من المباحث وهي اربعة الاول لم يجعل هذا الفصل ثالثا والثاني لم عدد
مبلغ المقدمات الثلاثية والثالث النظر في الجزء الثالث الذي به
صارت الثلاثية ثلاثية والرابع اعطى القانون اي شئ ما في الموجبة
الثلاثية اذا اضيف حرف السلب حدث في الموجبة سالبة يناقضها فيقول
ان السبب في تصيره هذا الفصل ثالثا هو ان المقدمة الثنائية ابسط
من الثلاثية والبسيطة تتقدم على المركب وذلك ان الثلاثية
هي ثنائية بزيادة حرف ثالث وايضا ان الثنائية هي بالقوة ثلاثية
وما بالقوة يتقدم على ما بالفعل في الزمان فاما عدد المقدمات فانها
وثمانية وثمانون مقدمة في النوع وبيان ذلك على هذه الصفة
المقدمة الثلاثية اما ان يكون الموضوع لها شخصا او كليا وهذا اما
مع سور والذي هو مع سور اما ان يكون معه سور كلي وسور جزئي
فيحصل من قبل ذلك اربع مقدمات موجبات وصار لكل موجبة
سالبة فيصير ثمانية وهذه اما ان يكون في المادة الضرورية او الممكنة
او الممتنعة فيصير ثمانية واربعون مقدمة وهذه في الازمنة الثلثة يكون

مائة

مائة واربع واربعين مقدمة وهذه اما ان يكون المحمول فيها محصلا او

غير محصل فيصير مائتين وثمان وثمانين وكون المحمول غير محصل به

فارقت الثنائية للثلاثية لان الثنائية لم يستطع فيها ان ياتى بحرف جهة

محمولها الا نسبة السالبة وقد شرحنا ذلك فيما تقدم فاما الحرف

الثالث فهو لفظة بسيطة دالة على الوجود من شانها ان يقرن الى

احد حدى مقدمة يربط المحمول فيها بالموضوع ويحمل بالعرض وهى

ثالث بالطبع فقولنا فيها على الوجود للفرق بينها وبين السور الذى

لا يقرن الا الى الموضوع وقولنا فيها انها يحمل بالعرض للفرق بينها

وبين المحمولات التى تحمل بالذات فان الحرف الثالث انما يحمل

بسبب اضافته الى المحمول وقولنا فيها وانها ثالث بالطبع من قبل انها

فى المرتبة قد يجوز ان يكون اولا وثانيا وثالثا فاما حرف السلب فى هذه

المقدمات اما المهملة والشخصية فحرف السلب فيها يضاف الى الثالث

واما فى ذوات الاسوار فالى السور من قبل ان الثالث والسور هما

صورتا المقدمة واذ قد استوفينا الكلام فى الاشياء التى جرت عادة

في الخلاف بين الثنائية والثلاثية

المفسرين بتقدمها قبل هذا الفصل فلنأخذ الان في كلام ارسطوطاليس
واول ما يدل في هذا الفصل علمنا عن الخلاف الثنائية والثلاثية وثانية
عن الوفاق بينهما اما الخلاف فزعم انه يجري على هذا السبيل المقدمات
الثنائية فيها متناقضان احديهما محمولها محصل والاخرى محمولها
غير محصل والاولى من هاتين والمتناقضتين يسمى بسيطة والاخرى
معدولة وبسبب يسميا معدولة من قبل عدول محمولها من التحصيل
الى غير التحصيل والمثال على المناقضة الاولى قولنا الانسان يوجد ما
شيئا الانسان ليس يوجد ما شيئا والمثال على المناقضة الثنائية
قولنا الانسان يوجد لا ما شيئا الانسان ليس يوجد لا ما شيئا ومن
بعد تحصيل ارسطوطاليس هاتين المتناقضين اخذ في المناسبة
بينهما ويرتبها اي جزئها يصدق بعضها مع بعض فهو يقول ان
السالبة المعدولة يصدق مع الموجبة البسيطة ويفضل عليها بواحد
والموجبة المعدولة يصدق مع السالبة البسيطة وبعض عنها بواحد
ويناسب بينها هذه النسبة بتوسط العدميين لان الاشيا ولا

يناسب

بيناسب بينهما بنفوسهما لكن بمتوسط والعدميان هي قولنا الانسان يوجد جائرا او

ليس يوجد جائرا فنحن مرتب هذه المقدمات في لوحين ونبين بعد ذلك صحة الترتيب

وصورة اللوحين هكذا الانسان يوجد عادلا او الانسان ليس يوجد عادلا

فاما المفسرون فانهم يزعمون — هذه الموجبة البسيطة تصدق في واحد وهو العادل ويكذب في اربعة وهي لا عادل والقابل والمتوسط — هذه سالبة بسيطة تصدق في اربعة وهي لا عادل والقابل والمتوسط

ان هذا الباب لو كان بأمر ارسطو — في اربعة وهي لا عادل والقابل والمتوسط وغير القابل — وغير القابل ويكذب في الجائر القابل

واو غير سمعاه من ارسطوطاليس — في العادل وغير القابل

ليس يوجد الانسان جائرا — الانسان يوجد جائرا

لبقي الى الان غير مفهوم ولم يرد — هذه سالبة عدمية تصدق في اربعة ويكذب — هذه موجبة عدمية تصدق في واحد

في فهمه اصول ثلثة الاول منها ان — في واحد تصدق في العادل وفي — ويكذب في اربعة تصدق

جزئي النقيض يقتسما الصدق — غير القابل وفي القابل والمتوسط — في الاعادل ويكذب في العادل

والكذب دائما والثاني — ويكذب في الجائر — وفي غير القابل والقابل والمتوسط

ليس يوجد الانسان لا عادلا — يوجد الانسان لا عادلا

ان كل امر ليس يخلو اذا — هذه سالبة معدولة تصدق في — هذه موجبة معدولة تصدق في ثلثة ويكذب

عرضت عليه صور كانت — اثنين ويكذب في ثلثة تصدق في — في اثنين تصدق في الاعادل وفي

من ان يكون اما غير قابل — العادل وفي غير القابل ويكذب — المتوسط والقابل ويكذب

او قابلا والقابل اما ان يكون فيه تهيؤ لان قبل او قد قبل والذي قد قبل — في العادل والمتوسط وفي القابل — في العادل وفي غير القابل

استنبن

اما ان يكون قبل الصورة حسب دائما وضدها دائما والامرين جميعا فى ازمنة

مختلفة فيحصل عدد الامور خمسة وهى غير القابل والذى لا يقبل والذى

قد قبل احد الضدين دائما والقابل لهما جميعا فى ازمنة مختلفة فاذا كانت

الامور تنحصر فى هذا العدد وكانت السالبة المعدولة يصدق فى اثنين

منها والموجبة البسيطة يصدق على فى واحد فمعلوم ان السالبة المعدولة

يصدق فى اثنين منها والموجبة البسيطة يصدق فى واحد فمعلوم ان السالبة

المعدولة يتبع الموجبة البسيطة ويفضل عليها بواحد وكذلك الموجبة

المعدولة يتبع السالبة البسيطة وينقص عنها بواحد والاصل الثالث

هو ان احد جزئى النقيض اذا صدق فى واحد من هذه الامور حسب

فيقتضيه يكذب فيه ويصدق فى البواقى ومن بعد فراغ ارسطوطاليس

من المناسبة بين النقيضين المعدول والبسيط المهملين يأخذ فى ان

يناسب بين النقايض الكلية ولما كانت النقايض على ضربين احدهما

فى موجبة كلية وسالبة جزئية والاخر من سالبة كلية وموجبة جزئية

وكان الاول فيه هم المناسبة التى فى المهملات حسب ذكره وعلى غير الاخر

وينبغى

وينبغي ان يعلم ان السالبة المعدولة الجزئية يصدق على مع الموجبة الكلية

البسيطة وتفضل عليها بواحد والموجبة الكلية المعدولة يصدق مع السالبة

الجزئية البسيطة وتنقص عنها بواحد وهذه الملازمة هي الملازمة التي

كانت في المهملات فاما النقيض الاخر فاجمع المفسرون باسرهم ان صورة

تناسبه ضد هذه الصورة وارسطوطاليس من بعد فراغه من بعد

المناسبة بين المقدمات المناقضات البسيطة والمعدولة عرضا ان

يناسب بينها فطراهو بقولان المهملات يصدق بعضها مع بعض في

المادة الممكنة او كانت قوتها قوة الجزئيات والجزئيات في المادة الممكنة

صادقة ابدا فاما في الكليات فطرفا فطر حسب منها صادقان وهما

الجزئيان وطرفا القطر الاخر كاذبان وهما الكليان ومن بعد ذلك

ياخذ في تعليمنا عن المناقضات التي الموضوع فيها غير محصل ويزعم ان

عدد هاو مناسباتها يجري بحسب ما جرى الامر عليه في التي موضوعها

محصل وهذه التي موضوعها غير محصل هي بمنزلة قولنا الانسان يوجد

عادلا لا انسان ليس يوجد عادلا لا انسان يوجد لا عادلا لا انسان

ليس يوجد لا عادلا وزعم ان هذه هي عدد المناقضات الثلاثية لا زائدة
ولا ناقصة وذلك ان المقدمة الثلاثية الموجبة ليس تخلوا من ان يكون
موضوعها ومحمولها محصلين او غير محصلين او احدهما محصل والآخر
غير محصل فيحصل عدد الموجبات اربعة وبازا كل موجبة سالبة فيصير
عدد المناقضات اربعة لا زائدة ولا ناقصة وارسطوطاليس من بعد
فراغه في ايراد الخلاف بين الثلاثية والثنائية باخذ في ايراد الاشتراكات
بينهما وهو يزعم ان بينهما ثلثة اشتراكات الاول منها ان الجزء الذي
من شانه ان يرتب معه حرف السلب في الثنائية معه بعينه يرتب
في الثلاثية وهذا اما في الشخصيات والمهملات فمع الكلمة التي هي ثالثة
في الثلاثيات محمولة في الثنائيات واما في ذوات الاسوار فمع السور
والاشتراك الثاني هو انه اذا كانت في المقدمات الثنائية والثلاثية
الآت كثيرة واردنا ان نجعل من الموجبة سالبة فينبغي ان نقرا تلك
الآت على ما هي عليه ونضيف حرف السلب الى الجزء الذي ينبغي ان
يضاف اليه والاشتراك الثالث هو ان الثنائية تنبسط الى الثلاثية

والثلاثية

والثلاثية ينقبض الى الثنائية فهذا مبلغ ما يورده ارسطوطاليس من

الاشتراكات ومن بعد هذا ياخذ في ان يعلمنا عن تقابل الثلاثية وتقابلها

يشبه تقابل الثنائية وذلك ان الكليتين الموجبة والسالبة بمنزلة

قولنا كل انسان يوجد كاتبا ولا واحد من الناس يوجد كاتبا يتقابلان

تقابل الاضداد من قبل انهما يجتمعان على الكذب في المادة الممكنة

فاما الجزئيات فيتقابلان التي تحت الاضداد والاضداد الصغار

من قبل انهما يجتمعان على الصدق والمادة الممكنة فاما الكلية والجزئية

بمنزلة قولنا كل انسان يوجد كاتبا ليس كل انسان يوجد كاتبا

واحد من الناس يوجد كاتبا ولا واحد من الناس يوجد كاتبا فيتقابلان

بقابل التناقض فهذا كاف في الكلام في تقابل المقدمات الثلاثية

وارسطوطاليس من بعد هذا ياخذ في تعليما عن المقدمات التي تصدق

بعضها مع بعض ولا ينفاصل ويقول ان الموجبة الكلية البسيطة

بمنزلة قولنا كل انسان حيوان يصدق معها السالبة القابلة ولا واحد

من الناس يوجد لا حيوان والمقدمة القابلة سقراط يوجد حيوان

يصدق معها المقدمة القائلة سقراط ليس يوجد لا حيوانا ولا حجر

ان تعدل على عن طريقة الاستقراء ويضع القانون الابرقلسي وهو ان تكون كل

مقدمتين متفقتين في الكمية والموضوع مختلفتين في الكيفية والمحمول

قوتهما متساوية فاما يحيى بن عدي فانه زعم انه ينبغي ان يزاد في هذا

القانون بعد ان يكون الموضوع واحد وليس لهذه الزيادة معنى ومن

بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان الاسماء والكلم غير المحصلة

بمنزلة قولنا لا انسان ولا اصح ليست لكنها الفاظ دالة بحسب والدليل

على ذلك انها فاقدة لخاصة الموجبة والسالبة وهي الصدق والكذب

والبيان على انها ليست صادقة ولا كاذبة يجري على هذه الصفة الاسماء

والكلم المحصلة اشرف من الاسماء والكلم غير المحصلة واذا كانت تلك

لا تصدق ولا تكذب فاولى بهذه الا تصدق ايضا ولا تكذب ومن بعد

هذا ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان اجزاء الموجبة اذا فصلت

وازيلت عن موضوعها بعد ان يبقى الموضوع فيها موضوعا والمحمول

محمولا والثالث ثالثا فان دلالتها تبقى واحدة وبيان ذلك انها ان

لم

لم يبق للواحدة سالبتان يناقضانها وهذا مناف لصناعة المنطق فاما

كيف ذلك فعلى هذه الجهة للموجبة الاولى التي هي الانسان لا يوجد

عدلا مثل سالبة تناقضها وهي ان الانسان ليس يوجد عدلا الانسان

فان السالبة المناقضة لهذه ينبغي ان يكون غير السالبة الاولى لانها

يناقض الموجبة الاولى فيحصل للموجبة الواحدة سالبتان يناقضانها

وهذه محال وهو من بعد ذلك ماخذ في ان يبين متى يكون للموجبة

واحدة ويكون السالبة واحدة وهو يقول ان الموجبة يكون واحدة

وكذلك السالبة اذا كان محمولها واحدا بالطبيعة وموضوعها كذلك

والحاجة الى تحقيق معنى التوحد في الموجبة السالبة لانه نافع في

الصنائع الجدلية وذلك ان ثلثة امرها على السوال والجواب و

السوال متضمن جزئي التناقض اما بالقوة بمنزلة قولنا اترى النفس

مائية واما بالفعل بمنزلة قولنا اترى النفس مائية ام غير مائية

فانه ان يضمن ذلك اسم مشترك ثم على المجيب لم يفصله قبل

الجواب الوقوع في اشيا ئينافض راه والفرق بين السوال البرهاني

فانه بلزم ان يكون للموجبة الواحدة ۴

والجدلي ان السوال الجدلي يتضمن جزئي النقيض وللمجيب ان يجيب
مايهما شيئا فاما البرهان فهو سوال عن الماهية والجواب ينبغي ان يقع
بها لا بغيرها وارسطوطاليس يتبع ذلك بالنظر في معنى خليل وهو النظر
في المحمولات الكثيرة ومتى يسوغ جمعها ويصيرها كالشيء الواحد و
متى لا يسوغ ذلك وفي المحمولات المجموعة ومتى يسوغ وتفريدها
ومتى لا يسوغ واولا يلزم القول بان جميع المحمولات الفرادى يسوغ جمعها
ويصيرها كالشيء واحد شناعات ثلث الاولى منهن الكذب وذلك بمنزلة
حملنا على بعض الناس انه طبيب الا انه في طبه متخلف وحملنا عليه
بانه بصير ونعني بذلك انه بصير نفسه فان جمعنا هذين المحمولين
كنا كاذبين فان القول بانه طبيب بصير كذبا والشناعة الثانية
المرور بما لا نهاية وذلك انا اذا حملنا على زيد وانه حيوان ابيض وجمعنا
ذلك كالجملة وحملنا عليه على طريق الانفراد انه ابيض وجمعنا ذلك
وفعلنا مثل هذا دائما لزمنا المرور بما لا نهاية له والشناعة الثالثة التكرار
والهذيان بمنزلة ما يحمل على زيد الانسان وانه حيوان فان جمعنا

ذلك

ذلك يلزمنا التكرار فان بقولنا فيه انه انسان قد قلنا فيه انه حيوان

ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في النظر في المحمولات المفردة التي

لا يسوغ جمعها والمحمولات المفردة التي يسوغ جمعها اما المحمولات المفردة

التي لا يسوغ جمعها فهي جميع المحمولات العرضية لان المحمولات

العرضية لا يتم من اجتماعها طبيعة واحدة لان ذواتها متباينة فان

طبيعة المشي غير طبيعة البياض فاما المحمولات الجوهرية فيجتمع

من الكثير منها محمول واحد بمنزلة قولنا حيوان ناطق مائت الا

انك ينبغي ان يراعى تقديم المحصور فيها من حيث هو ذات على الحاصر

بمنزلة تقديم الحيوان على الانسان فاما المحمولات المجموعة التي

يسوغ تفرقها فهي المحمولات التي ليست مولفة من النا قض الذي

هو اما بالقوة واما بالفعل ولا يتعلق بعضها ببعض اما الذي هو

مشي من الناقض بالفعل فبمنزلة قولنا الخادم رجل ولا رجل والقاضي

سلطان ولا سلطان فان امثال هذه المحمولات اذا افردت كذبت

واما الذي هو مبني من الناقض بالقوة فبمنزلة قولنا في الميت انه انسان

ميت فانه حق للانسان انه حي فمتى اسقطنا هذا المحمول لفظة الميت كذب
القول واوى ذلك الى ان نصف الميت بانه حي والذي بعضها معلق
ببعض بمنزلة قولنا اوميرس يوجد شاعرا فان حمل الموجود وغيره
مفردا كذب فاما المحمولات المجموعة التي ليست مثبتة من التناقض
لا بالقوة ولا بالفعل ولا بعضها معلق ببعض فسايغ تفريد المجموع منها
بمنزلة قولنا حيوان ناطق مائت فانه لك ان تفرد كل جزء من هذه و
تحمله مفردا وههنا ينقطع الكلام في الفصل الثالث ومن بعد هذا ناخذ
في الكلام في الفصل الرابع وهو المقدمات ذوات الجهة وقد جرت عادة

الكلام في الفصل الرابع

المفسرين قبل هذا الفصل ان ينظروا في اربعة اشياء الاول منها كم
مبلغ عدد المقدمات ذوات الجهة في النوع والثاني النظر في الجهة
والثالث النظر في حرف السلب والى اي جزء من اجزاء الموجبة ينبغي
ان يقع اضافته والرابع النظر في ترتيب هذا الفصل والسبب الذي
من اجله جعل رابعا فنقول ان مبلغ عدد المقدمات ذوات الجهة الفان
وخمسماية واثنتان وتسعون مقدمة في النوع وبيان ذلك تبصح على هذا

الوجه

الوجه المقدمة ذات الجهة ليس يخلو ان يكون ثنائية او ثلاثية فالثنائية
ليس يخلو ان يكون موضوعها اما شخصا او طبيعة كلية وهذه اما
ذات سور او عادمة للسور و ذوات الاسوار اما ان يكون معها سور كلي
او سور جزئي فيتحصل من ذلك اربع مقدمات وهذه اما ان يكون
المحمول والموضوع فيها محصلين او غير محصلين او احدهما والاخر
غير محصل وهذه ينقسم الى قسمين فيتحصل من ذلك ستة عشرة
مقدمة وهذه في المحمولات الثلثة يصير ثمانية واربعين مقدمة
وفي الازمنة الثلثة يصير مائة واربعة واربعين مقدمة وفي الجهات
الثلث فيصير اربعمائة واثنتي وثلثين مقدمة و بازاء كل موجبة
سالبة فيصير ثمانماية واربعة و ستين مقدمة فاما الثلاثية فليس
يخلو موضوعها اما ان يكون شخصا او طبيعة كلية وهذه اما ذات
سور او عادمة للسور فذات السور اما ان يكون السور فيها كليا او
جزئيا فيتحصل من ذلك اربع مقدمات وهذه اما ان يكون المحمول
والثالث فيها غير محصلة او محصلة او اثنين اثنين منها محصلين

وواحد غير محصل وواحد منها محصل واثنين غير محصلين فيحصل من ذلك

اثنين وثلثين مقدمة وهذه في المحمولات الثلثة يصير ستة وتسعين

مقدمة وفي الازمنة الثلثة يصير مائتين وثمانية وثمانين مقدمة وفي

الجهات الثلث يصير ثمانماية واربع وستين مقدمة وبازاء كل موجبة

سالبة فيصير الف وثمانماية وعشرين مقدمة فاذا اضيف اليها

الثنائيات ذوات الجهة وهي ثمانماية وعشرين مقدمة الى واربع وستون

مقدمة صار الجمع الفي وخمسماية واثنين وسبعين مقدمة واذا اضيف

الى هذه المقدمات الثنائية ومبلغها ماية واربع واربعين

والثلاثية ومبلغها مأتان وثمانية وثمانون صار الجميع ثلثة

الف واربعين وعشرين مقدمة في النوع فهذا هو المطلوب الاول

الكلام في الجهة اربع

~~هو المطلوب الاول وهو~~ واما المطلوب الثاني وهو النظر في الجهة

فينقسم الى خمس مطالب الاول منها ما الجهة والثاني كم عدد الجهات

والثالث كم صارت لهذه العدد والرابع ما الفرق بين الجهة والمادة

والخامس ما الفرق بين الجهة والسور فنقول ان الجهة هي لفظة بسيطة

من شانها

من شانها ان يقرن باحد حدود المقدمة ينبى ويخبر عن حال المحمول عند

الموضوع قد هو ضرورى له او ممتنع او ممكن فاما عدد الجهات فثلثة

ضرورى ممكن ممتنع فاما السبب فى كونها بهذا العدد فهو لان المحمول

عند الموضوعات مناسبا ثلثة وهى انه انما يكون دايم الوجود

او دائم امتناع الوجود او تارة يوجد او تارة لا يوجد له فالجهة

اللايقة بالاولى هى ضرورى والثانى ممتنع والثالث ممكن فاما

الفرق بين الجهة والمادة فهو ان المادة بالقوة والجهة بالفعل وايضا

فان المادة صادقة ابدا والجهة سايغ ان يكون كاذبة واما الفرق بين

الجهة والسور فهو ان الجهة لفظة ينبى عن حال المحمول عند الموضوع

والسور لفظة يقرن بالموضوع ينبى ويخبر بوجود المحمول له بل هو

لكله او لبعضه فاما المطلوب الثالث وهو النظر فى حرف السلب

والى اى شئ مما فى الموجبة ذات الجهة ينبغى ان يضاف فيقول ان اضافته

ينبغى ان يكون الى الجهة فى جميع المقدمات ذوات الجهة الشخصية منها

والمهملة وذوات الاسوار وسنبين ولك الفيلسوف عند ابتداء الكلام

الكلام فى تفرق بين الجهة والمادة

في هذا الفصل فاما المطلوب الرابع وهو اعطي السبب في تاخير هذا الفصل

وتقديم الثاني والثالث فهو لان المقدمات ذوات الجهة الثنائية

واما الثلاثية فضرورة فاوت الى استيفاء الكلام فيها ثم اضافة حرف

السلب اليهما فقد استوفينا في المطالب التي جرت عادة المفسرين

بالنظر فيها قبل هذا الفصل الرابع فلنا خذ الان في كلام ارسطوطاليس

الكلام في حرف السلب

فيقول ان الاول ما يلزم ارسطوطاليس يعلمناه في هذا الفصل هو

ان حرف السلب الى اي شيء ما في الموجبة ذات الجهة ينبغي ان

يضاف اولا ثم يشير شكا يوجب منه ان حرف السلب يجب ان يضاف

المحمول او الى الثالث وقول المتشكك يجري على هذه الصفة قد علمنا

ان المقدمات الثنائية حرف السلب فيها يضاف الى المحمول والثلاثية

الى الثالث فاذن حرف السلب ينبغي ان يضاف دائما الى المحمول او الى

الثالث وجب ان يصدق النقيضان جميعا بمنزلة قولنا زيد ممكن

ان يمشي زيد ممكن ان لا يمشي زيد ممكن ان يوجد ماشيا زيد ممكن ان

لا يوجد ماشيا واذا كان الامر على هذا لم يجب ان يضاف حرف السلب

الى المحمول

الى المحمول ولا الى الثالث ونحن نودع انه لا يجب ان يضاف ولا الى السور ايضا
من قبل ان السالبة يكون سالبة ممكنة لا سالبة الممكن فقد بقي ان يضاف
حرف السلب في المقدمات ذوات الجهة الى الجهة حسب فهذا بيان
الاول على اضافة حرف السلب الى الجهة والبيان الثاني يجري على
طريق المناسبة وصورته هذه السورة صورة الجهة في المقدمات
ذوات الجهة هي صورة الحرف الثالث في الثلاثية لان بهما يصير
المقدمة ثلاثية وذوات جهة وكما ان حرف السلب في الثلاثية
يجب ان يضاف الى الثالث كذلك يجب ان يضاف في ذوات الجهة
الى الجهة فيصير سلب قولنا ضروري ليس ضروري ممكن ليس ممكن
ممتنع ومن بعد ذلك يأخذ ارسطوطاليس في المناسبة بين المقدمات
ذوات الجهة وهو يضعها الواحا قريب في كل الواح المقدمات التي
يصدق بعضها مع بعض وينبغي ان يعلم ان ترتيبها على ثلثة اضرب الاول
منها فاسد وهو على ما كان عليه القدما والثاني مصلح والثالث
ترتيبها فيه على ما يجب وصورة الترتيب الاول يجري على هذا.

ممكن ان يوجد . ليس ممكن ان يوجد . فاللوح الاوّل فهو الممكنة البسيطة موجبة وبعدها

موجبة المحتملة . محتمل ان يوجد . ليس محتمل ان يوجد . محتمل ان لا يوجد .

البسيطة وبعدها . ليس محتمل ان لا يوجد . ليس ممتنع ان لا يوجد . ممتنع ان يوجد .

سالبة فالممتنع . ليس ممتنع ان لا يوجد . ممتنع ان لا يوجد . ليس من الاضطرار ان لا يوجد .

البسيطة والرابعة . من الاضطرار ان لا يوجد . ليس من الاضطرار ان لا يوجد . من الاضطرار ان يوجد .

سالبة الضروري البسيطة واللوح الثاني فيه موجبة الممكن المعدولة

وبعدها من موجبة المحتمل المعدولة والثالثة سالبة للممتنع المعدولة

والرابعة سالبة الضروري المعدولة واللوح الثالث فيه سالبة الممكن

البسيطة والثالثة الموجبة الممتنع البسيطة والرابعة موجبة الضروري

المعدولة واللوح الرابع فيه سالبة الممكن المعدولة وبعدها سالبة المحتمل

المعدولة والثالثة موجبة الممتنع المعدولة والرابعة موجبة الضروري

البسيطة والفرق بين الممكن والمحتمل هو ان الممكن ما لم يوجد بعد

ويمكن فيه ان يوجد والمحتمل هو ما قد وجد ويمكن ان يوجد وينبغي

ان يعلم ان الممكن ههنا يريد به الممكن العام والخاص والممكن العام يجري

مجرى القوة ينقسم الى القوة الدائمة فالتي يمكن ان يوجد ويمكن الا يوجد
وارسطوطاليس ياخذ في تصفح هذا وتصحيح ترتيب المناقضات
الضرورية ويقول اما المناقضات الممتنعة فامرها قد جرى على الصواب
في الترتيب لان كل موجبة منها بازاء سالبتها في اللزوم وذلك ان ما
كان ممتنعا ان يوجد فليس ممتنعا ان يوجد وما كان ممتنعا ان لا يوجد
فليس ممكنا ان لا يوجد واذا كانت موجبا الممتنع يصدق مع سالبتي
الممكن فسالبتاهما يصدق مع موجباهما فاما الضروري فان الترتيب
فيه جرى على الصواب والا اللزوم وذلك ان الموجبة المعدولة بازائها
السالبة البسيطة وقد كان يجب ان يكون بازائها السالبة المعدولة وللموجبة
البسيطة ينبغي ان يكون بازائها السالبة البسيطة فاما في اللزوم فان
الامر جرى على غير الصواب وذلك ان السالبة الضروري البسيطة
لا يصلح ان يصدق مع موجبة الممكن البسيطة من قبل ان موجبة الممكن
البسيطة القائلة ممكن ان يوجد تصدق مع موجبة الضروري البسيطة
القائلة البسيطة من الاضطرار ان يوجد فان كان يصدق مع يمكن ان يوجد

ممكنا

ليس من الاضطرار ان يوجد ممكن ان يوجد يصدق مع من الاضطرار
ان يوجد يصدق مع من الاضطرار ان يوجد ممكن ليس من الاضطرار
ان يوجد وهذا محال فليس يصدق السالبة الضرورية البسيطة مع موجبة
الممكن البسيطة فقد بقي ان يصدق معها اما موجبة الضروري المعدولة
وهي قولنا من الاضطرار الا يوجد الا ان هذه يصدق مع سالبة
الممكن البسيطة هو فيلزم ان يصدق السالبة مع موجبتها اعني سالبة
الممكن مع موجبتها وهذا محال ولا موجبة الضروري البسيطة يصدق
معها على التمام من قبل ان الضروري انما يصدق عليه ما هو دائم
الوجود فاما الممكن فيصدق ايضا على ما هو موجود تارة وغير
موجود تارة فقد بقي ان يصدق معها سالبة الضروري المعدولة
القابلة ليس من الاضطرار ان لا يوجد واذا نقلب هذه المقدمة
وجعلت في اللوح الاول وجعلت المقدمة التي في اللوح الاول
في اللوح الثاني ويصلح ترتيب المقدمات وحصلت كل سالبة بازاء
موجبتها واستقام التلازم وههنا ان يصور الواح تصويرا ثانية هو التصوير المستقيم

ممكن

ممكن ان يوجد ° ليس ممكنا ان يوجد ° ممكن الا يوجد °
ليس ممكن الا يوجد ° ومن بعد ° محتمل ان يوجد ° ليس محتملا ان يوجد
محتمل ان لا يوجد ° ليس محتملا ان لا يوجد ° ذلك يذكر ° ليس ممتنعا ان يوجد
ممتنع ان يوجد ° ليس ممتنعا ان لا يوجد ° ارسطوطاليس ° ليس من الاضطرار الا يوجد
من الاضطرار الا يوجد ° ليس من الاضطرار ان يوجد ° من هي اضطرار ان يوجد
شكا صورته هذه الصورة اذا كان ممكن ان يوجد يصدق معه ممكن
الا يوجد وكان ممكن ان يوجد يصدق معه من الاضطرار ان يوجد
ممكن ان لا يوجد يصدق مع الاضطرار ان يوجد وهذا شنيع و
قيل ان يحيل ارسطوطاليس هذا الشك بقسم اسم الممكن الى معنيين
الى للدايم والى الممكن الذي تارة يكون وتارة لا يكون ويزعم ان الممكن
والقوة بمعنى واحد ينقسم الى القوة التي فعلها دايم بمنزلة القوة التي
في النار على الاحراق والى القوة التي تارة يفعل وتارة لا يفعل بمنزلة القوى
التي معها روية وبمنزلة القوى الانفعالية فان القوة التي في النار على
الاحراق والى القوة التي تارة يفعل وتارة لا يفعل بمنزلة القوى التي معها

ردية وبمنزلة القوى الانفعالية فان القوة التى برى لها ان يصدر

فعلها ولها ان لا يصدر والقوى الانفعالية قد يصدر عنها الانفعال

قد لا يصدر بمنزلة القوة التى فى هذا الثوب على الاحتراق فانه قد لا يحترق

بل يحترق فاذا كان الممكن يقال على ضربين على القوة التى فعلها دائم وعلى

القوة التى يجوز ان يفعل تارة ولا يفعل تارة فالممكن الذى يصدق

مع من الاضطرار هو الممكن العام لا الخاص باحد جزئيه وهو الدائم

وههنا باحد ارسطوطاليس فى ترتيب اللوح بحسب رايه ونقدم المقدمات

الضرورية اولا وثانيا المقدمات الممكنة وثالثا المقدمات الممتنعة من

قبل ان المقدمات الضرورية اولا وثانيا المقدمات الممكنة وثالثا

المقدمات الممتنعة من قبل ان المقدمات الضرورية يدل على التى هى

موجودة تارة غير موجودة تارة والممتنعة يدل على ما ليس بموجود اصلا

بالفعل لكن بالقوة بمنزلة يريد العدد وانقسام العظم فان هذين انما

فى القوة لا فى الفعل وههنا ينقطع الكلام فى الفصل الرابع فلنأخذ الان

فى الكلام فى الفصل الخامس ولنبدء بالمطالب التى جرت عادة المفسرين

الكلام فى الفصل الخامس

كتب

كتب ارسطوطاليس ان ينظروا فيها قبل النظر في هذا الفصل وحدوها اربعة
الاول منها ما عرضه في هذا الفصل والثاني ما منفعته والثالث هو لارسطو طاليس
ام لا والرابع بل رايه فيه موافق الراي فلاطن ام لا فيقول ان غرض ارسطو طاليس
في هذا الفصل ان سبين ان سالبة النقيض اشد في باب المعاندة للموجبة
من الموجبة التي المحمول فيها ضد محمولها بمنزلة قولنا زيد عدل انزى اى
المقدمتين هي المعاندة لهذه في الحقيقة للموجبة التي المحمول ضد محمولها
بمنزلة قولنا زيد جاير ام السالبة المناقضة لها بمنزلة قولنا زيد ليس
بعادل اما ارسطوطاليس فيبين ان سالبة النقيض اشد في باب التضاد
عند انقسام الصدق والكذب من موجبة الضد الحجج الاولى فمنهن لا يرصها
ما طايفة كثيرة مع الاسكندر اثنين فيزعمون ان موجبة الضد اشد في
باب العناد ويقولون ان الضدين اشد في باب العناد وذلك ان الضدين
هما المتباعدان في الغاية فاما السالبة فتشمل الاوساط والطرفان كلوا حد
منهما البعيد من صاحبه من الاوساط عنهما وقد اسات هذه العصابة من قبل
انه ليس نظر ارسطوطاليس في هذا الكتاب في العناد الذي في الامور وهو

بلغت

الذي يلزم فيه ان يكون الضد اشد في باب المعاندة لضده من الوسط

لكن نظره ههنا في العناد الذي في الاقاويل وهو الحال بينهما عند انقسامها

للصدق والكذب فاما نسبتهم السالبة الاوساط فقبيح لهم وذلك ان

السالبة طبيعتها انما هي ترفع المحمول من الموضوع حسب من غير ان

ينسب صورة من الصور فقد اتضح غرض هذا الفصل وهو المطلوب

الاول فاما منفعته فظاهرة جدا وذلك انه اذا كان انما سلك في هذا

الكتاب للعناد الذي من المقدمات وعلى اي وجه وهو اعني الى

اي شيء تما في الموجبة اذا اضيف حرف السلب حدث منها سالبة يناقضها

وكان الكل موجبة مقدمتان تعاندانها المناقضة لها والموجبة التي المحمول

فيها ضد محمولها فنحن اذن شديدا الانتفاع بالنظر الى هاتين المقدمتين

واهما هي المعاندة على الحقيقة فاما المطلوب الثالث فقوم قالوا ان هذا

الفصل ليس لارسطوطاليس واستدلوا على ذلك بان فرفوريوس

لم يفسره وقد يجوز ان يكون فرفوريوس فسره ولم يظهر لنا تفسيره ابانه وليس

يلزم وانه لم يفسره الا يكون ارسطوطاليس وقوم قالوا هذا لارسطوطاليس

الا انه

الا انه ليس بحسب رأيه لكنه اورده ارادة الانكار المتعلمين ومثل هذا الرأي هو

بحث لا يليق بارسطوطاليس فاما نحن فنقول انه في الحقيقة والصحة

وبحسب رأيه من اجل المنفعة التي قدمنا ذكرها فاما المطلوب الرابع فهو

النظر فيه بحسب فلاطن فمعلوم ان رأي فلاطن يجب ان يكون موافقا

له وضح ذلك سنين من الصفح كتبه واذ قد استوفينا النظر في الابواب التي

جرت العادة بالنظر فيها قبل الفصل الخامس فلنأخذ الان في النظر فيه

وارسطوطاليس قبل ان يبين ان سالبة النقيض اشد في باب العناد

من موجبة الضد يفيد بالطريق التي يسلكها في استخراج هذا المطلوب

ويقول ان الالفاظ هي دلايل على الصور التي في النفس فان كانت النقيض سالبة

فيها اشد عنادا من موجبة الضد في اقتسام الصدق والكذب فليكن

الامر في الاقاويل يجري هذا المجرى وان كانت موجبة الضد اشد في باب

العناد فينبغي ان يعتقد فيها ان هاهنا المعاندة في الحقيقة ومن بعد

تعليمه لنا عن الطريق التي يسلكها ياخذ في ايراد الحجج الست التي يبين بها ان

سالبة النقيض اشد في باب العناد وقد كنا قلنا ان الحجة الاولى نصها

بعض

رأي

سنين

وصورتها هذه الصورة المتضادان يحدان بانهما اللذان هما للموضوعين
متضادين ومثل هذين سايغ ان يصدقا جميعا بمنزلة قولنا في سقراط انه
حر وفي فرعون انه شرير وسالبة النقيض لا يجوز ان يصدق مع موجبتها
فهي اذن اشد في باب العناد وارسطوطاليس رأى تنقض هذه الحجة من قبل انها
مثلثة على مقدمة كاذبة وهي القايلة بان الضدين يحدان بانهما للموضوعين
متضادين وليس هذا حد الضدين لكن الضدين هما اللذان للموضوع
لها واحد ولا يجتمعان معا فيه بمنزلة السواد والبياض في باب العناد
والمقاومة وهو احق بمعنى التضاد من غيره وسالبة النقيض هي الاصل
في باب العناد ~~والمقاومة وهو احق بمعنى التضاد من غيره وسالبة النقيض~~
~~هي الاصل في باب العناد~~ لموجبتها وذلك ان عنها يتفرع ما في الموجبات
الذي يوجب للموضوع ما ليس فيه والسوالب التي يسلب منه ما له بمنزلة
قولنا في سقراط انه خير وقولنا انه فيه ليس بخير وانه شرير وانه قبيح وانه مذموم
وانه ليس بجميل فان هذه الموجبات والسوالب سببها باسرها قولنا فيه
انه ليس بخير فهذه هي الاصل في باب العناد من موجبة الضد فهذه هي

الحجة

الحجة الثانية والحجة الثالثة صفتها هذه الصفة الشيء الرافع لامر ذاتي
احق في باب العناد من الرافع لامر عرضي وسالبة النقيض هي رافعة لامر
ذاتي وموجبة الضد معاندة لامر عرضي فسالبة النقيض اشد في باب
العناد ومثال ذلك قولنا في سقراط انه خير وانه ليس بشر وقولنا فيه
انه خير ذاتي له وانه ليس بشر عرضي وذلك انه يعرض للشي ان لا يكون
غير وسالبة النقيض القابلة سقراط ليس بخير رافعة لامر ذاتي وموجبة
الضد القابلة سقراط شر معاندة لامر عرضي فسالبة النقيض بانها معاندة
لامر عرضي فسالبة النقيض لانها معاندة لامر ذاتي اشد في باب العناد من
موجبة الضد فهذه لها المركب الحجة الثالثة والحجة الرابعة على هذه الصفة
عناد البسيطة للبسيط اشد من عناد المركب للبسيط وسالبة النقيض
تناقض مناقضة بسيطة وذلك انها ترفع المحمول حسب من الموضوع
موجبة الضد فيناقضه مناقضة مركبة وذلك انها انما يحدث بعد توهم
سالبة النقيض فهي موضوعة عليها فهي لانها معلقة بها الشبه المركب فهذه هي الحجة
الرابعة والحجة الخامسة صفتها هذه الصفة سالبة النقيض يعاند موجبها

هي

ابدا حتى اذا كانت صادقة كانت هي كاذبة واذا كانت كاذبة كانت هي صادقة
وهذا يكون مستمرا في جميع الامور فاما موجبة الضد فانها محرم في بعض
الامور فان الكم والجوهر لا ضد فيها فللموجبات التي المحمول فيها جوهر ولم
لا اضدادها لها سوالب فاذن سالبة النقيض اشرف في باب العناد فهذه
هي الحجة الخامسة والحجة السادسة صفتها هذه الصفة اذا كان شان متشابهان
قام في احدهما حكم ما فان ذلك الحكم لازم في الاخر وقولنا نقيضان احدهما
بسيط بمنزلة قولنا يوجد عادل ليس يوجد عادل والاخر نقيض معدول
بمنزلة قولنا يوجد لا عادل ليس يوجد لا عادل ومعلوم ان المناقض بقولنا
يوجد لا عادل قولنا ليس يوجد لا عادل لا موجبة الضد بمنزلة قولنا
يوجد شرير افان هاتين كلتاهما يصدقان واذا كان في النقيض المعدول
سالبة النقيض هي المعاندة في الحقيقة لموجبتها فيجب ان يكون في النقيض البسيط
الصورة هكذا فاذن سالبة النقيض هي المعاندة والمشاطرة للصدق والكذب
في الحقيقة وعند هذا ينقطع الكلام في كتاب باريرمينياس
وما توفيقي الا بالله

بلغت

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القياس لارسطاطاليس الحكيم

جوامع ابو لوطيف الاولى والثانية وهما القياس والبرهان اول ما ينبغي
ان يشرع فيه ان يبدا في الابواب الثمانية التي جرت العادة باستيفاها
قبل كل كتاب ولنقدم الغرض على سائرها فنقول ان غرض هذا الكتاب هو
النظر في صورة القياس المطلق واستخراج هذا يجري على هذه الصفة
قد علمتم ان غرض ارسطوطاليس في الصناعة البرهانية باسرها كتاب
البرهان ولما كان البرهان مركبا من جنس وفصل فمعرفته بمعرفة جنسه و
فصله وجنسه هو القياس المطلق اعني الطريق السديدة والميزان الصحيح
الذي يتوصل به العقل الى الوقوف على الاشياء الحقيقة بالاشياء الظاهرة

وفضل المقدمة البرهانية و شروطها ارسطوطاليس في كتاب البرهان يتكلم

في المقدمة البرهانية التي هي فصل البرهان وفي هذا الكتاب ينظر في جنسه

الكلام في اقسام الشرطي

الذي هو القياس المطلق فقد اتضح الغرض بحسب ما اوجبنا والقياس

ينقسم الى الحملي والشرطي والقياس الشرطي هو الذي فيه مقدمة شرطية

وهذا ينقسم الى خمسة انواع الى القياسين المتصلين والى المنفصلين و

الى الذي على طريق السلب اما المتصلان فالاول منهما بمنزلة قولنا ان كان

النهار موجود فالضياء موجود لكن النهار موجود فالضياء موجود وهو

الذي باثبات المقدم ينتج التالي والثاني بمنزلة قولنا ان كان هذا

المقبل انسان فهو ناطق لكن ليس هو ناطق فليس هو انسان وهذا هو الذي

يرفع التالي منه يرتفع المقدم والمنفصلان الاول منهما يجري على هذه

الصفة هذا المقبل اما ان يكون انسانا او اما فرسا لكنه انسان فليس هو فرسا

الكلام في اقسام الحملي

والثاني صورته هو هذه الصورة هذا المقبل اما ان يكون انسانا واما فرسا

وليس هو فرسا فهو اذن انسان والذي على طريق السلب هذا المقبل ليس

هو انسانا وفرسا لكنه انسان فليس هو اذن فرسا والقياس الحملي ينقسم

الى خمسة

الى خمسة انواع الى البرهان وهذا بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان
فالانسان اذن حيوان والى الجدلى بمنزلة قولنا اللذة لا يصير بها الاشياء
التى يوجد لها خيرا وكلما هو لهذه الصفة فليس بخير فاللذة لا يصير بها
ليست خيرا والى السوفسطائى بمنزلة بمنزلة قولنا البقل فوق الارض و
كل ما هو فوق الشى فهو اثقل من الشئ فهو فالبقل اذن اثقل من الارض
والى الخطابى وهذا بمنزلة قولنا فلان مبرن وكل مبرن زان ففلان
اذن زان والى الشعرى وهذا هو الذى يقدم مقدمات ممتنعة كلها فينتج
منها ان الانسان نسبة السماء والبحر فان انواع القياس الحملى هى هذه
الخمسة لا زايدة ولا ناقصة فيتبين من الامور التى القياس عليها ومن
القياس نفسه ومن القوة القياسية اما من الامور فينفتح على هذا الوجه
الامور اما ان يكون ضرورية الوجود بمنزلة كسوف القمر عند حجز الارض
له عن نور الشمس واما ممتنعة بمنزلة كون القطر مشاركا للضلع واما
ممكنة وهذه ينقسم الى ما يمكن على الاكثر بمنزلة كون الانسان ذا خمسة
اصابع وبمنزلة ورود المطر فى الشتاء والحر فى الصيف والى الممكن الذى على

الكلام فى اقسام الممكن

الاقل بمنزلة كون الانسان ذات ست اصابع وبمنزلة ورود المطر في الصيف
والحر في الشتاء والى الممكن بالتساوي بمنزلة سائر الاشياء يصدر عن الرؤية
واذا كانت الامور يتفرع الى خمسة اقسام فلا محالة ان القياس الكاين عليها
ينقسم الى خمسة اقسام فلا محالة ان القياس الكائن عليها ينقسم الى خمسة
اقسام فاما بيان ذلك من قبل القياس فيجري على هذا الوجه القياس
اما ان يكون على امور ضرورية او على امور ممتنعة او على امور ممكنة فبحسب
تعدد القياسات خمسة فاما من قبل القوة القياسية فيتبين على هذا
الوجه القوى خمسة قوة الحس وقوة التخيل وقوة الفكر وقوة العقل
وقوة الرأي فاما قوة الحسية والمتخيلة فليس من شانهما ان يستعملا القياس
من قبل انهما يدركان الاشياء الشخصية والقياس انما يكون على الامور
الكلية ولا قوة العقل ايضا من شانها ان يقيس اذا كان العقل انما فعله
استنباط الاشياء الكلية واستخراج الحدود فاما الرأي فانه يجري مجرى
الحاية للفصل فان العقل من شانه بعد تحصيل الاعتقادات ان يحكم بها
الرأي فلم يبق من قوى النفس ما يستعمل القياس في مطلوباته الا الفكر

حسب

حسب والفكر اما ان يتوصل الى الوقوف على امور ضرورية او امور ممكنة

على اقسامها او ممتنعة واذا كان الامر على هذا فقد بان من قبل القوة ايضا

ان اصناف المقائيس الحملية حمية وههنا ينقطع الكلام في العرض فلناخذ

بعده في المنفعة فيقول ان منفعة هذا كتاب تتضح بحجتين الاولى منهما

يجري على هذه الصفة لما كان عدد الجواهر ثلثة لان منها جواهر غير

عالمة وجواهر عالمة ببعض الامور خاف عليها بعض الامور والتي بين

غير عالمة بمنزلة الاسطقسات والنبات والحيوان غير الناطق واما العالم

بجميع الامور فبمنزلة الجواهر الالهية وذلك ان تلك لما كانت معراة

من الهيولى ستغنيه عن الحواس لا شيء يعوقها عن ادراك الامور صارت

مدركة لجميع الامور من غير عائق لتعوقها فاما التي هي عالمة بالبعض

خاف عليها البعض فبمنزلة الجواهر الانسانية فان هذه لما كانت مقارنة

للهيولى مفتقرة الى الحواس صارت متكدرة العلم فبعض الاشياء ظاهرة

لها وبعضها خفية عنها والاشياء الخفية عنها من شانها ان يتوصل الى

الوقوف عليها وتوصلها ربما وقع فيه الزلل حتى يظن بما لم تدركه انها

قد ادركته وبما قد ادركته العالم تدركه فلهذا ما يحتاج الى صناعة يتوصل

بها الى الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة حتى لا يغلط ولا

يزل وهذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس فهذه هي الحجة

الاولى والحجة الثانية يجري على هذه الصفة كل امرئ انما يكون سعيدا

بان يكون صورته الخاصة به موجودة له وهو متصرف بحسبها ولما كانت

صورة الانسانية الخاصة هي النفس الناطقة فيتعلم بها انما يكون هي

موجودة فيعلم به انما يكون هي موجودة له وهو متصرف بحسبها ولما كان

تصرفه بحسبها هو ان يعلم الحق ويفعل الخير وكان بعض الخيرات وعلوم

الحق خفيه عندها احتاج الى صناعة يقوم له الطريق التي يسلكها في استخراج

الاشياء الخفيه بالاشياء الظاهرة حتى لا يغلط هذه الصناعة هي

صناعة البرهان والقياس فهذه هي الحجة الثانية وقد جحد قوم

الانتفاع بالبرهان وبالجملة القياس وقالوا لا فائدة في تعلمه اذ كنا

نرى كثيرا من الناس يجدون التوصل الى ادراك ما يلتمس له من غير

ان يتعلموا القياس بمنزلة امر نصيف ادوية نافعة وانكار بعد الرأى في الزرع

وصدم

ومثلا ح لقوم الفكر في تدبير البيض فيقول انه ليس معنى ان يلتمس الشئ كيف

اتفق هو معنى ان يلتمس بطريق صناعي فانه وان اتفق للمصيب في بعض

الاوقات ان يصيب فقد يجوز ان يغلط في بعضها فاما العالم بالصناعة

فانه دائما هو متوصل التوصل الشديد من غير غلط ولا زلل وطايفة

اخرى زعمت انه وان كان القياس قد يحتاج اليه فقد يكفي فيه القرايح

وان يتوصل الانسان تعلقه الى الوقوف على ما يحتاج اليه فان فلاطن

واوميرس قد توصلا الى الوقوف على ما راها الوقوف على ما يحتاج اليه فان

على غاية ما يجب ولم يكونا عالمين بصناعة المنطق وحل الشك يجري

على هذه الصفة تبين ما زعمت هذه الطايفة وادعت ان فلاطن انه

لو لم يكن يخبر امر المنطق و... القوانين البرهانية فانه كان على غاية العلم

بهذه الصناعة وارسطوطاليس من اقاويله استخرج القوانين المنطقية

و ينبغي ان يعلم ان الصناعة انما تستخرج من الطبايع الزكية التي يصيبها

من غير صناعة فان ارسطوطاليس من قوانين فلاطن في البرهان قوى

الصناعة البرهانية وكذلك من قوانين اوميرس عمل الصناعة الشعرية

وطايفة ثالثة زعمت انه قد يكتفي في تعليم المنطق بتصفح اقاويل افلاطن في كتبه باسرها

والردها على هذه الطايفة سهل جدا وذلك انما يرى افلاطن تارة يبرهن

وتارة تنضع وتارة يجادل فان لم يتعلم صنايع ارسطوطاليس فمن اين

يتعلم البرهان من الجدل والجدل وطايفة اخرى قالت انا قد يكتفي بالتعاليم

في تعلم البرهان والرد على هذه الطايفه يجري على هذه الصفة التعاليم

ليس يتضمن قانون البرهان وانما هي مستعملة لذلك القانون فكما انه ليس

من استعمل اشياء من صناعة ما يحكم عليه بانه عارف تلك الصناعة لكن

من يعلم قوانين تلك الصناعة يحكم عليه بانه عارف بتلك الصناعة فاذا

كانت التعاليم لا تقوم لنا مقام البرهان فليت شعري اذا اردنا ان نقيس

على بقا النفس ماذا ينفعنا الهندسة والعدد لكن الذي ينفعنا انما هو صناعة

البرهان ارسطوطاليس وقوانينه فانما هي التي تفتح لنا طريقا سديدة في استخراج

جميع الاشيا الخفية بالاشياء الظاهرة على ان افلاطن يدري بالتعاليم كثيرا

وهمته يسميها ظنونا لا علوما اذا كانت غير معرفة المبداء ولا المنتهى فقد اتينا

في منفعة هذا الكتاب بما فيه كفاية فلنأخذ الان في سمته فنقول ان اقسم

هذا

هذا الكتاب انولوطيقا وتفسير هذه اللفظة التحليلات بالعكس والسبب
الذي لاجله ترجم هذا الكتاب بهذا الترجمة تتضح بحجتين الاولى منهما يجري
على هذه الصفة كل ما يستعمله في هذا الكتاب انما يجري على طريق التحليل
وذلك انه في الفصل الاول تعلمنا كيف يحل المقاييس التي في الشكل
الثاني والثالث التي هي غير تامة الى المقاييس التي في الشكل الاول التي
هي تامة ويعلمنا في الفصل الثاني كيف يستخرج المقدمات والحد الاوسط
بتحليل جزئي حدي المطلوب الى المحمولات الذاتية والخاصية والعرضية
والمباينة ويعلمنا في الفصل الثالث كيف تحليل كل قياس يرد علينا الى
جزئه وشكله والحجة الثانية يجري على هذه الصفة قد علمتم ان غرضه في
هذه الصناعة باسرها البرهان ولما كان القياس برهانا مطلقا عاد فعلمنا
عن القياس المطلق ولما كان القياس من مقدمات عاد فعلم عن المقدمات
ولما كانت المقدمات من الفاظ بسيطة دالة عاد فعلم عن الالفاظ
البسيطة الدالة وظاهر قد انعكس غرضه لان غرضه البرهان فجعل الابتداء
من قاطيغورياس فاما واضعه فارسطوطاليس وذلك يتبين من انه لما

تصفحت كتب التحليلات بالعكس التي وجدت في خزاين الاسكندرية و مبلغها
اربعون كتابا لم يشهد المفسرون ان منها شيئا لارسطوطاليس سوى
هذا الكتاب من قبل وجازة الفاظه وسداده معانيه ومشكلته لكلام
ارسطوطاليس فاما مرتبته فان قرايه يكون بعد كتاب المقدمات
وقيل كتاب البرهان واما من اي العلوم هو فمن المنطق او كان هو
الصناعة المنطقية وقد اختلف الفلاسفة في الصناعة المنطقية او كان
وطايفة زعمت انها جزء من الفلسفة والة لها وطايفة زعمت انها الة للفلسفة
وطايفة زعمت انها جزء من الفلسفة وحسب فالطايفة التي زعمت
انها جزء للفلسفة بيّنت دعواها على هذا لوجه زعمت ان الصناعة
المنطقية اما ان يكون جزء الصناعة غير الفلسفة او جزء جزء تلك الصناعة
او جزء الصناعة الفلسفة او جزء جزئها و زعموا انها لا يصلح انه يكون جزء
الصناعة اخرى ولا جزء لها من قبل ان جزء الجزء مشارك للجزء في الموضوع
والغاية فان الاصبع التي هي جزء للسيد لليد يشاركها في موضوعها من قبل ان مشاكلها
موضوعها الاسطقسات الاربع وفي غايتها من قبل ان غايتها الامساك واللمس
والنطق

والمنطق لا يشارك جزئي الفلسفة العملي والعملي لا في الموضوع ولا في الغاية من

قبل ان موضوع الفلسفة العلمية الامور وغايتها ادراك الحق وموضوع الفلسفة

العملية النفس وغايتها تقويمها وتهذيب اخلاقها فاما المنطق فموضوعه

الالفاظ البسيطة الدالة وغايتها تقويمها وتهذيب اخلاقها فاما

المنطق فموضوعه الالفاظ البسيطة وغايته تقويم البرهان فقد بقي

ان يكون المنطق جزء للفلسفة ورد هذه الحجة يجري على هذه الصفة

والتقصير في القسمة ادى الى هذه الضلالة وذلك ان المنطق اما

ان يكون جزء للفلسفة او آلة وليس هو جزء فبقي ان يكون آلة فاما المطابقة

التي زعمت ان المنطق جزء آلة فزعمت انه آلة او احد مجردا من الامور

وجزء اذا استعمل في الامور واذا تاملت قولها حق التامل علمت

انها آلة مجردة احدث او مضمرة بمادة اخرى وذلك انها ليست اكثر من

طريق يتوصل به الى الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة

فاما المشاؤون فزعمون انها آلة حسب ويثبتون دعواهم هكذا زعموا

ان الاشياء لا يصلح ان تداخل بعضها بعضا ولا يفعل بعضها ما يفعل بعض

فان العين لا يدخل اليد ولا يفعل ما يفعله اليه والمنطق يستعمل فى
الفلسفة العلمية والعملية فليس هو ابعاد جزءا وايضا فانه وان كان جزء
للفلسفة فهو جزء للطب ايضا والصنائع اخرى فيكون شيئا واحد جزء
الاشياء كثيرة وهذا محال وايضا وان كان جزء للفلسفة والطب يستعمله
يلزم من ذلك ان يستعمل الاحسن الاشرف وهذا شنع فاما قسمة هذا
الكتاب فانه ينقسم الى مقالتين اولى وثانية ففى المقالة الاولى يتكلم فى
الاشياء الجوهرية للقياس والخاصة به وفى المقالة الثانية يتكلم فى
اعراضه وهى ثمانية عشر عرضا والمقالة الاولى ينقسم الى ثلثة فصول
ففى الفصل الاول تعلمنا عن ايجاد صورة القياس وفى الثانى تعلمنا
عن استخراج المقدمات والحد الاوسط وفى الفصل الثالث تعلمنا
عن اعتبار صورة القياس وردها الى شكلها وضربها فاما الباب الثانى من
وهو النظر فى نحو التعليم فانه يستعمل الانحاء الاربعة النحو المقسم وذلك
ينقسم المقدمة الى الكلية والجزئية والمهملة ويقسم القياس الى القياس
الكامل والى القياس غير الكامل والنحو المحدد وذلك انه يحدد المقدمة
والحد

والحد والقياس الكامل والقياس غير الكامل والنحو المبرهن وذلك انه
يبرهن ان السالبة الكلية الموجودية تنعكس على ذاتها فالموجبة الكلية
والجزئية تنعكس جزئية وان السالبة الكلية الممكن لا ينعكس على ذاتها
والنحو المحلل وذلك انه تحلل القياس الذي في الشكل الثاني او الثالث
الى ضروب الشكل الاول وحلل كل قياس الى شكله فقد اتينا على الانواب
الثمانية التي جرت العادة بايرادها والنظر فيها قبل كل كتاب فلناخذ الان
في كلام ارسطوطاليس فيقول ان اول ما بدا به في هذا الكتاب اخبر بالغرض
الصناعة البرهانية باسرها فقال ان نظره انما هو في البرهان وغاية العلم
البرهاني والبرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصل به العقل الى
الوقوف على الاشياء الحقيقة وقوفا متقنا بتوسط شيئا ظاهرة والعلم
البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس من ذلك التي يجري مجرى الاصل
والاساس والعماد الذي به يغير كل برهان ويحكم على الصحيح بصحته
وعلى السقيم بسقمه والفرق بين البرهان والعلم البرهاني هو ان البرهان
ما يشاركه به ان يخرج بالصوت والعلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في

العلم النفس من ذلك التي يجري مجرى الاصل والاساس والعياد الذي
بر بغير كل برهان ويحكم على الصحيح بصحته وعلى السقيم بسقمه والفرق بين
البرهان والعلم البرهاني هو ان البرهان ما يشاركه به ان يخرج بالصوت
والعلم هو الصورة الحاصلة في النفس والعلم البرهاني هو سبب البرهان
فان الخارج بالصوت ومن بعد ذلك ذلك تعدد ارسطوطاليس اشياء
كثيرة يذكر ان العلم بها يحتاج اليه قبل العلم بصورة القياس المطلق و
هذه هي حد المقدمة و الحد الذي هو خير المقدمة هو خير المقدمة
وحد القياس وحد القياس الكامل وحد للقياس غير الكامل وشرح
معنى قولنا هذا على كل هذا وهذا في كل هذا وهذا ولا على شيء من هذا
وهذا ولا في شيء من هذا وهذا على بعض هذا وليس هذا على بعض هذا
والسبب في تقديم المقدمة على الحد وانكان الحد بسيطا هو ان المقدمة
ماخوذة في رسم الحد والاشياء الماخوذة في الرسم يحتاج ان يكون معلومة
فلهذا ما قدم تحديد المقدمة على الحد ومن بعد تحديد يأخذ في حد
واحد واحد من هذه ويقول ان المقدمة هي قول موجب شيئا لشيء

اوسالب

اوسالب شيئا عن شئ وهو ينقسم الى الكلية والجزئية والمهملة وينبغي

ان يعلم ان هذا الذي رسم به المقدمة هو رسم لا حد وذلك ان الحد

لا يوجد فيها اقسام المحدود المقدمة فقد الطوب فيها اقسامها والسبب

الذي من اجله التي ذكر المقدمة الشخصية وهوانها غير ينتفع بها

في صناعة المنطق ولا في شئ من العلوم الفلسفة او كانت الاشخاص

لا يثبت حتى يعلم و المقدمة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع

اوليس بموجود لبعضه اوليس بموجود لبعضه اوليس بموجود لكله

وذلك ان السالبة الجزئية يعبر عنها بعبارتين احدى العبارتين

من حيث هي مناقضة للكل والاخرى من حيث سلب النقيض و

المقدمة المهملة هي التي المحمول فيها موجود للموضوع او غير موجود بلا حال

بمنزلة قولنا الانسان يمشي وارسطوطاليس من بعد تحديده للمقدمة

بالحد في تصفح حدها بلا ستقراء لما كانت المقدمات اما برهانية واما

جدلية والبرهانية هو هي التي المحمول فيها موجود للموضوع او غير موجود

وكذلك الجدلية والبرهانية هي التي المحمول فيها موجود يصح من ذلك رسم

اولا على شئ منه والمقدمة
الجزئية هي التي المحمول فيها
موجود البعض الموضوع

المقدمة على الاطلاق اذ كان الكلي انما قوامه باجزائه والجدلية ههنا يقيمها

مقام ساير المقدمات سوى البرهانية ولما فرق من الجدلية والبرهانية

لئلا يظن انهما في جميع الجهات واحد اخذ في ان يورد الخلافات بينهما

ويأتي الوفاقات فهو يورد بينهما خلافين ووفاقا واحدا الخلاف الاولى

هو ان المبرهن ياخذ مقدماته من الامور والجدلي من السوال وذلك

ان الجدلي غرضه اينتاج ضد ما يراه خصمه فهو تسلسل تسلسل واي خصمه

ومقدمات ينتج عليه منها نقيض او ضد رايه والخلاف الاخر ان المبرهن

من مقدماته صادق حقيقته والجدلي مقدماته ماخوذة من الار

المشهورة والار المشهورة بعضها صادق بمنزلة قولنا بان الله سبب

جميع الموجودات وبعضها كاذب بمنزلة قولنا ان الله قادر على كل

شئ وكذلك غير المشهورة بعضها صادق بمنزلة القول ان الله غير مائت

وبعضها كاذب بمنزلة القول ان الله ثابت والوفاق بينهما انهما اذا

حصلا مقدماتهما انتظامهما واحد اذا استعملا صورة القياس على دبرة

واحد وههنا ينقطع الكلام في المقدمة فاما الحد فهو الذي اليه يحل

المقدمة

للمقدمة وهذا اما موضوع واما محمول وهذان اما ان يكون بزيادة يوجد
او بنقصانه فان كان معها حرف يوجد كانت المقدمة ثلاثية وان لم
يكن كانت المقدمة ثنائية وينبغي ان يعلم ان الاصول في المقدمة حدان
حسب هما المحمول والموضوع فاما ما يرد بعدها فهو كالخادم لهما و
المعين والسبب الذي من اجله رسم الحد بطريق التحليل ولم يرسمه
بالتركيب هو ان الوقوف على الشيء من تحليله اوكد من الوقوف عليه
من تركيبه فاما القياس فهو قول متى وضعت فيه اشياء اكثر من واحد
لزم شيء ما اخر من الاضطرار بوجود تلك الاشياء الموضوعة بذاتها
وقبل ان يشرح هذا الحد فينبغي ان يرد على الذين انكروا وجود القياس
فان طايفة زعمت ان القياس غير موجود وذلك انه ان كان موجودا
فانما يعلم وجوده بقياس والقياس بقياس وهذا يمضي الى ما لا نهاية
له وقد نعاند هذه الطايفة بمثل ما عاندت وذلك ان زعمها ان القياس
غير موجود ليس يخلو من ان يكون مثبتة او لا مثبتة فان لم يثبته لم يقبل
منها وان اثبته فقد اعترفت بالقياس فاما نحن فنقول ليس كل ما يدرك

يدرك بالقياس فاما استخراج رسم القياس فيجري على هذا لما كانت الامور
وبعضها ظاهرة للعقل وبعضها خفي عنه وكان العقل من شانه ان
يتوصل الى الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة فالقياس
ليس هو غير تطرق العقل الى الاشياء الخفيه بالاشياء الظاهرة فيقول
في رسم القياس انه قول يجري مجرى الجنس وقولنا اذا وضعت فيه
للتفصل من انواع القول الاربعة اعني الداعي والامر والمنادي والسايل
فان تلك لم يوضع فيها شي لشيء على طريق الايجاب والسلب وقولنا
اشياء اكثر من واحد للفصل بين القياس وبين لزوم التالي للمقدم
ولزوم عكس المقدمة لها فان هذين يلزمان من الاضطرار لكن
لشيء واحد لا لاشياء اكثر من واحد وللفصل بينه وبين المقاييس
المضمرة بمنزلة مقاييس الخطباء فان الخطباء ابدا ملغون المقدمة
الكلية اما لكذبها او لظهورها فانهم اذا قدموا انا فلانا ميرين القو اللقدمة
الاخرى القايلة ان كل مريب زان فيجعون فلان زان وقوله لزم شي ما
للفرق بين الاقترانات القياسية والاقترانات غير القياسية فان الاقترانات

غير

غير القياسية يلزم عنها الاضداد اعني الايجاب الكلي والسلب الكلي فاما
الاقترانات القياسية فاللازم عنها شيء واحد من الاضطرار وقوله
اخر فللفرق بينه وبين الاقاويل التي كان يوردها الرواقيون ويحتجون
منها شيئا لصمته القياس بمنزلة القول اما ان يكون الليل موجودا
او النهار لكن الليل موجودا فالليل موجود واما قوله من الاضطرار
فللفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال فان الاستقراء والمثال
اللازم عنهما ليس من الاضطرار بمنزلة قولنا ان الثور والانسان يحركان
فكيهما الاسفلين فكل حيوان هذه الصفة فان هذا ليس ملازم
ليس الاضطرار فان التمساح لا يحرك فكه الاسفل وبمنزلة القول ان
فلانا ركب البحر فغرق ففلان ايضا اذا ركب فيه يعرف فان هذا
ايضا ليس يلزم من الاضطرار وفرق بين ان يقال في النتيجة انها ضرورية
وبين ان يقال فيها انها لازمة من الاضطرار فان كونها ضرورية هو
ان يكون المحمول فيها ضروريا للموضوع وكونها لازمة من الاضطرار هو
ان يتبع المقدمات من الاضطرار وان كان المحمول فيها ممكنا وقولنا فيه من

وضع تلك الاشياء الموضوعة نبانها للفرق بينه وبين المقائيس التى

يكفى فيها احدى المقدمتين بمنزلة قولنا امساويتا ج وج مساوية ب فاد

مساوية ب فان هذا القياس قد القى منه المقدمة المعتمد عليها وهى الكلية

وهى قولنا وكل الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية فان ارسطوطاليس

لا يعتقد قياسا ما كان احدى مقدميته ناقصة بل الذى مقدمتاه

كلها موجودة فيه وان كانت شيجته ربما كانت ظاهرة بمنزلة نتايج الشكل

الاول وربما كانت غير ظاهرة بمنزلة نتايج الشكل الثانى فان الشكل

الثانى والثالث اجمع المفسرون ان مقائسهما كاملة فى نفوسها

الا انها غير الظاهرة لنا ويجرى الانسان المستتر فى بيت فانه فى

نفسه كامل الا ان كماله غير ظاهرة لنا وللفرق بينها وبين المقاييس التى

فيها مقدمة زايدة بمنزلة قولنا النفس متحركة من ذاتها كل متحرك من

ذاته غير مايت والعالم كرى فالنفس غير مايتة وقد انبينا فى شرح رسم

القياس قلنا خذ الان فى تحديد القياس الكامل فيقول ان القياس

الكامل الذى هو بنتيجة ظاهرة اللزوم لمقدمة اى ان العقل ساعة يقف

المقدمتين

نتيجته

مقائسهما

المقدمتين نصف على الشيخ من غير توقف وهذا القياس هو الشكل الاول

وجميع ضروبه فان جميع ضروب الشكل الاول نتايجها ظاهرة اللزوم

لمقدمة اى للمقدمات الى اكثر من شرح معنى قولنا هذا على كل هذا و هذا

ولا على شئ من هذا فاما القياس غير الكامل فهو الذى نتيجة ظاهرة

اللزوم للمقدمات بمنزلة ضروب الشكل الثانى وضروب الشكل الثالث

فان جميع هذه نتايجها غير ظاهرة اللزوم للمقدمات وانما يظهر باخذ من

اما بعكس احدى المقدمتين ورد ذلك الضرب الى احد ضروب الشكل

الاول واما باستعمال برهان الخلف فاما معنى قولنا هذا على كل هذا هو ان

يكون المحمول موجود الاى واحد واحد اخذ به الموضوع بمنزلة قولنا

الحيوان على كل انسان ومعنى قولنا هذا فى كل هذا هو ان يكون الموضوع

فى كل المحمول ولا يفهم من هذا انه تساوقه فى الوجود او كان المحمول

امن الموضوع بل انما يساوقه فى الاسم والحد والفرق بين الاول والثانى

ان فى الاول بدات من المحمول ووقفت عند الموضوع وفى الثانى بدات

من الموضوع ووقفت عند المحمول ومعنى قولنا هذا ولا على شئ من هذا

هو ان يكون المحمول غير موجود لاى شئ اخذته من الموضوع بمنزلة قولنا

الحجر ولا على شئ من الانسان ومعنى قولنا هذا ولا فى شئ من هذا هو

ان يكون الموضوع منافيا للمحمول فى اسمه وحده ومعنى قولنا ان هذا

على بعض هذا هو ان يكون المحمول موجود البعض الموضوع بمنزلة قولنا

الكاتب على بعض الانسان ومعنى قولنا هذا ليس على كل هذا هو ان يكون

المحمول ليس على بعض الموضوع بمنزلة البياض فانه ليس على بعض

الانسان وههنا ينقطع الكلام فى الاشياء التى وعد ارسطاطاليس

بالنظر فيها قبل الكلام فى صورة القياس المطلق ولما كان قد ذكر ان

ضروب الشكل الثانى والثالث انما يظهر نتايجها باستعمال العكس

او برهان الخلف احدفى ان يعلمنا العكوس فاما برهان الخلف

فيؤخره الى المقابلة الثانية وقبل ان تعلمنا عكس المقدمات ياخذ فى

تحصيل عدد المقدمات التى ينبغى ان يعلم عن عكوسها فهو يقول انه

جميع المقدمات التى ينبغى ان يعلم عن عكوسها ثمانية عشر وذلك

ان المقدمة الوجودية فهى التى يوجد المحمول فيها موجود للموضوع حسب

من

من غير ان يراعى هل هو ضروري له او ممكن بمنزلة قولنا السماء متحركة واما
الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع من الاضطرار ومعها جهة
هي لفظة الاضطرار وهذه اللفظة تبين و تخبر ان المحمول ضروري للموضوع
دايم الوجود له بمنزلة القول ان الانسان من الاضطرار حيوان واما
المقدمة الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن للموضوع اعني انه غير موجود
له ويمكن ان يوجد ويمكن الا يوجد ويمكن الا يوجد ومعها ايضا جهة
الامكان بمنزلة القول ان الانسان ممكن ان يكون كاتبا والسلب الذي
من اجله القي المقدمة الممتنعة هو ان الممتنع داخل في الممكن والضروري
وذلك ان سالبة الممتنعة على ما بان في كتاب العبارة داخلة في موجبة
الممكن وصادقة معها وموجبة الممتنع صادقة ايضا مع موجبة الضروري
المعدولة والبسيطة فاما المفسرون فانهم يقسمون الضروري الى ثلثة معان
الاول منها من الشي الموجود ابدا بمنزلة النفس لزيد والثالث ما دام المحمول
موجودا بمنزلة مشي الماشي اذا كان ماشيا ويقسمون الوجودي الى هذه
الثلثة الاقسام وتقسيم الممكن الى اربعة اقسام ثلثة منها هذه المتقدمة والرابع

هو الخاص بمعنى الممكن وهو الذي ليس بموجود ويمكن ان يوجد ويمكن
ان لا يوجد وذلك انه ان لم يصدق الممكن على الثلثة المعاني المتقدمة
فانه سلبه يصدق عليها فيصدق مع من الاضطرار ليس ممكنا ان يوجد
وهذا محال لان هذا يصدق معه ممتنع ان يوجد فاما الاسكندر و
جماعة ممن اتى بعده فيعتقدون ان الوجودي هو ما حضر من الاعراض
بالفعل بمنزلة مشي الماشي اذا كان ماشيا فاما ثاوفطسطس وا
مسطوس
مشطوس وجل المفسرين فانهم لا يرون هذا الراي ويردونه ويزعمون
انه ان كانت المقدمة المحمولية وجودها الوجودها محمولية عرض حاضر
بالفعل وقد بان ان المقدمات الكلية في المادة الممكنة لا يمكن ان يكون
صادقة لم يوجد مقدمة كلية وجودية صادقة وعمدة القياس على
الكلي فلا يكون قياس من مقدمتين وجوديتين وايضا القضية القايلة
السماء تتحرك ليست ضرورية لان جهة الاضطرار ليست معها ولا ممكنة
لفقدها جهة الامكان فبقي ان يكون وجودية والمحمول فيها ليس هو عرضا
حاضرا بالفعل وارسطوطاليس يقسم المقدمات الوجودية والضرورية

والممكنة

وللممكنة من جهة الكيفية الى الموجبة والسالبة ومن جهة الكمية الى الكلية

والجزئية والمهملة فيحصل مبلغ عدد المقدمات الضرورية سه وكذلك

الممكنة وكذلك الوجودية وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك في ان

تعلمنا عكس واحدة منها والمفسرين قبل ذلك يلتمسون ان يحدوا العكس

فيقولون العكس اما ان يكون في الامور او في الاقاويل اما في الامور فبمنزلة

قول فلاطن ان الريطوريقي اى الخطابة معاكسة لكذا بالبقطرى الجدل

بمعنى مساوية لها لان كلاهما يستعملان المقدمات المشهورة وان كان العكس

في الاقاويل فاما ان يكون في الالفاظ البسيطة بمنزلة عكس المضاف

وهذا بمنزلة قولنا الاب اب للابن والابن ابن للاب او في الاقاويل

المركبة وهذه على ضربين اما المركبة التركيب الاول بمنزلة المقدمات

او المركبة التركيب الثاني بمنزلة القياس وعكس القياس وهو ان يوجد

نقيض وضد النتيجة ويضاف على احد مقدمتي القياس وينتج عنه

ضدا او نقيض المقدمة الاخرى فاما عكس المقدمات اما الشرطية

منها فهو ان يرفع التالي فيرتفع المقدم وهذا العكس هو العكس الذي مع

التضاد قولنا انكان المقبل انسانا فهو حيوان لكن ليس هو حيوان فليس
هو انسان واما المقدمات الجزئية فعكسها المطلق يجري على هذا السبيل
العكس هو اشتراك مقدمتين في حدودهما واختلاف ترتيب حدودهما
مع بقاء الكيفية والصدق بمنزلة قولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان
انسان وقد ذكرنا العكس المطلق فلناخذ الان في تعليم عكس مقدمة
مقدمة ولنبداء بالوجودية من قبل انها ابسط واعم وذلك اندرجة
معها ويجعل السالبة الكلية الا هذا كما فعل ارسطوطاليس من قبل انعكاسها
على نفسها ومن بعد ان تعكسها بتبيين عكس الموجبة الكلية والجزئية
وارسطوطاليس يبين ان السالبة الكلية ينعكس على ذاتها اي سالبة
كلية على ضربين بالمثال والافتراض واما بالمثال فبمنزلة قولنا اذا كان
الحجر ولا على شيء من الانسان فالانسان ولا على شيء من الحجر واما الافتراض
يجري على هذه الصفة اذا كانت او لا على شيء من ا فان لم يكن ب ولا على
شيء من ا فليكن على بعضها فا على ذلك البعض وب ايضا محمولة عليه
فقد اشتركت ا و ب وقد فرضنا في الاصل متباينين فليس ب اذن على بعض ا

فح

فهي اذن دال على شي من آ فاما ثاوفرسطس واوديمس فليان ان السالبة

الكلية ينعكس على ذاتها ثلثان يعتقد انه سهلا وصورته هذه الصورة

للمباين مباين لمباينه واذا كانت آ مباينة لجميع ب ف ب من الاضطرار

مباينة لجميع ا وههنا يجب علينا ان يتبين لم عدل ارسطوطاليس

عن استعمال الفاظ الى الحروف فنقول لما كانت غرض ارسطوطاليس

القانون والقانون لا يجوز ان يعلم عنه في مادة مخصوصة من المواد

دون مادة وكانت الالفاظ انما يدل على مواد مخصوصة اعتاض عن

الالفاظ بالحروف واقامها مقام الالفاظ على الاطلاق والدعلى الامور

على الاطلاق حتى اذا علم القانون بها خصصه في اي مادة اراد وما احمد

ما فعل في اعتياضه عن الفاظ بالحروف للتناسب التي بينهما اذ كانت

الذي

الفاظ انما هي مولفة من حروف فلما الموجبة الكلية الوجودية والموجبة

الجزئية الوجودية فكلاهما ينعكسان على الموجبة الجزئية وارسطوطاليس

يتبين كل واحدة منهما بالمثال وباستعمال عكس السالبة الكلية اما بالمثال

فبمنزلة قولنا انكان الحيوان على كل انسان فالانسان على بعض الحيوان

وان كان الابيض على بعض الانسان فالانسان على بعض الابيض واما اتما

عكس السالبة الكلية فيجري على هذه الصفة ان كانت آ على كل ب فب على

بعض آ فان لم يكن ب على بعض آ فهي ولا على شيء منها واذا كانت ب

ولا على شيء من آ فا ولا على شيء من ب وقد كانت على كلها وهذا محال فب

اذن على بعض آ ايضا ان كانت آ على بعض ب فب على بعض فان لم يكن

على بعضها فهي ولا على شيء منها واذا كانت ب ولا على شيء من آ فا ولا على

شيء من ب وقد كانت على بعضها وهذا محال فب اذن على بعض فاما

ثاوفرسطس واودمس فبيان عكس هاتين المقدمتين على هذه الصفة

المشارك مشارك لمشاركه واذا كانت ا على كل ب وعلى بعضها فهي

مشاركة لها فب اذن مشاركة لآ وليس يلزم ان يشاركها باسرها فهي

اذن مشاركة لبعضها فب اذن على بعض آ فاما السالبة الجزئية فلا عكس

لها اذ كان ليس يلزم نظاما واحدا في جميع المواد فلا قانون لها فانها

في المادة الضرورية تنعكس على الموجبة الكلية بمنزلة قولنا ان كان ليس

كل حيوان انسانا فكل انسان حيوان وفي المادة الممكنة ينعكس على

الموجبة

الموجبة الكلية بمنزلة قولنا انكان ليس كل حيوان انسانا فكل انسان

حيوان في المادة الممكنة ينعكس على الموجبة الكلية كقولنا انكان ليس الجزئية

كل انسان كاتبا فبعض الناس كاتب ينعكس على الموجبة الجزئية

وفي المادة الممتنعة ينعكس على السالبة الكلية كقولنا انكان ليس كل

طاير انسانا فولا واحد من الناس طايرة فقد استوفينا في عكوس استقصينا

المقدمات الوجودية والمفسرون من شانهم ان يوردوا شكوكا في

عكوس السالبة الكلية والموجبة الكلية والجزئية يرومون بها ردا على

ارسطوطاليس بمنزلة قولنا ولا حايط واحد في وتد فان عكس هذا

يظن انه ولا وتد واحد في حايط وهذا كذب وبمنزلة القول ولا قرعة

واحدة قاطعة لسكين فانه يظن انه ولا وتد واحد في حايط وهذا

كذب وبمنزلة القول ولا قرعة وهذا كذب وبمنزلة القول كل نبت

الان فقد كان بكرا فينقص الابكار اذن قد كن بثيبات وهذه الشكوك فينقض

باسرها انما وردت من قبل ان المحمول والموضوع لم يستوفيا عند العكس

وارسطوطاليس من بعد فراغه من تعليم عكوس المقدمات الوجودية

باحد في الكلام عكس المقدمات الضرورية من قبل ان الضروري اشرف
من الممكن ويبدأ بالسالبة الكلية على الرسم ويدعي ان السالبة الكلية
الضرورية بمنزلة قولنا ولا على شيء من ب من الاضطرار ينعكس على
سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ب ولا على شيء من آ من الاضطرار
فان لم ينعكس هكذا فليكن ب ممكنا ان يوجد لبعض وهذه ينعكس
فاذن ينعكس ممكن ان يكون لبعض ب وانكانت ولا شيء من آ وقد يجوز
ان لا يستعمل النقيض ممكنا بل وجوديا فنقول ان لم يكن ب ولا على شي
من آ من الاضطرار فب على بعض آ وجودا وهذه ينعكس فيكون آ على
بعض ب وجودا وقد كانت ولا على شيء منها من الاضطرار فهذا محال
فب ولا على شيء من آ من الاضطرار فاما ثاوفرسطس واوذيموس فبينا
ان السالبة الكلية ينعكس على ذاتها مثل ما بينا في السالبة الوجودية فاما
الموجبة الكلية والموجبة الجزئية فينعكسان على موجبة جزئية وذلك
انه انكانت آ على كل ب من الاضطرار وعلى بعضها فب على بعض آ من الاضطرار
فان لم يكن على بعضها فهي ولا على شيء منها فاذا ولا على شيء من ب لان السالبة

الكلية

الكلية ينعكس على ذاتها وقد كانت على كلها او على بعضها من الاضطرار و

هذا محال فيه فب اذن على بعض من الاضطرار والذى يرى الليس و

ثامسطيوس الا يوجد النقيض الا مما يقع فيه الخلاف فاما لا يقع فيه

الخلاف فلا نوع ع والجهة فلا خلاف فيها اما السالبة الجزئية فلا عكس

بها على مثل ما مضى فى الوجودية والسكوت التى يشك فيها فى السالبة

الكلية والموجبة الكلية الموجودية بمثلها يشكك فى الضرورية ويسلك

الحلول عجل فاما للمقدمات الممكنة اما الممكن الذى يعنى الضرورى

والوجودى فعكسه يجرى على مثل ما جرى عليه الامر فى الوجودى

والضرورى واما الممكن الخاص فالسالبة الكلية الممكنة فيه لا ينعكس

على مثل ما ينعكس عليه السالبة الضرورية والوجودية اعنى على ذاتها لكن

على سالبة جزئية ضرورية ونحن نتبين ذلك اذا انتهينا الى موضعه

وهو النظر فى المقاييس الكائنة من مقدمات ممكنة فى الشكل الثانى

فاما الموجبة الكلية الممكنة والموجبة الجزئية بمنزلة قولنا ا مكان على كل ب بلا

او على بعضها فينعكس موجبة جزئية ممكنة وذلك بمنزلة قولنا ب ممكن

ان يكون لبعض آ فان لم يكن لهذه الصفة فليكن ولا على شيء منها فاذن ولا على
شيء من ب آ لان السالبة الكلية الوجودية ينعكس وقد كانت على كلها
او على بعضها بالامكان وهذا محال فب اذن ممكن ان يكون لبعض فاما
السالبة الجزئية فسنبين انها ينعكس على سالبة جزئية في غير هذا الموضع
وهذا بخلاف ما جرى عليه الامر في الوجودي والضروري وقد بقي
ان يستقر بالفرق بين السالبة الضروري وسالبة الاضطرار فيقول
ان السالبة الضرورية هي التي يرفع المحمول من الموضوع من الاضطرار
ويبقى فيها الجهة على حالها بمنزلة قولنا الحجر من الاضطرار غير موجود
لواحد من الناس وهذه يدعى موجبة معدولة ايضا وذلك ان الحرف
الثالث فيها قد عدل به من التحصيل الى غير التحصيل فاما السالبة الاضطراري
التي يبقى المحمول للموضوع ويرفع معنى الاضطرار وهو الجهة بمنزلة قولنا
الكتابة ليس من الاضطرار على بعض الناس وههنا ينقطع الكلام
في الاشيا التي يدعو الحاجة اليها قبل النظر في صورة القياس المطلق ومن
ههنا ناخذ ارسطوطاليس في الكلام في صورة القياس المطلق ونعلم ان

الكتابة

في

فى سكل شكل وضرب ضرب وقبل ان يشرع فى ذلك فيجب ان يستوفى
الكلام فى الابواب جرت عادة للمفسرين ان يبحثوا عنها قبل النظر فى صورة
القياس وعددها خمسة الاول منها الاقتران وكان القياس هو اقتران
مقدمتين فيقول ان الاقتران هو اشتراك مقدمتين فى حد اوسط
بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان وقولنا فى الاقتران
انه اشتراك مقدمتين يجرى مجرى الجنس وقولنا فى حد اوسط
تفصيل به من المتناقضين بمنزلة قولنا الانسان حيوان الانسان
ليس حيوان والمتضادين بمنزلة قولنا كل انسان يمشى ولا واحد من الناس
يمشى والاضداد الصغار بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشى ليس كل انسان
يمشى والاقتران ينقسم الى قياسى وغير قياسى فالاقتران القياسى
هو الذى يلزم عنه مطلوب ما من الطالب والاقتران غير القياسى
هو الذى لا يلزم عنه مطلوب ما من الطالب من قبل انه عند اختلاف
المواد يلزم الاضداد والضلال ان يرفع احدهما الاخر رفع التضاد ورفع
النقيض من قبل الجزئيات التى تحتها الثانى النظر فى عدد الاقترانات

الكائنة عن المقدمات من المعنيين فيقول ان عدد الاقترانات الحادثة
عن كل مقدمتين هي ستة وثلثون وبيان ذلك تجري على هذه الصفة
لما كانت مقدمتا القياس يلزمهما من قبل الكيفية معنى السلب والايجاب
ومن قبل الكيفية معنى الكلي والجزئي والمهمل من قبل النتيجة معنى
الاكبر والاصغر وذلك ان المحمول في النتيجة يدعى حد اكبر والموضوع
فيما يدعى حدا اصغر فيصير عدد جميع ذلك تسعة المقدمتان والمعنيان
اللذان يلزمانهما من قبل الكيفية والثلثة المعاني التي من قبل الكمية
والمعنيان اللذان يلزمانهما من قبل النتيجة فهذه بحسب قانون
الازدواج ينبغي ان يسقط منهما واحد ويضرب الباقي في الاصل فيحدث
عن ذلك اعني عن ضرب ثمانية في تسعة اثنان وسبعون اقترانا
واذا سقط النصف من ذلك بقي ستة وثلثون اقترانا فكل مقدمتين
مقترنتين الحادثة عنها يكون ستة وثلثون اقترانا ونحن نرسمها حتى
يتضح الكليات اربع

كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية . كبرى سالبة كلية وصغرى

ينتج

ينتج في الشكل الاول موجبة كلية وفي الثالثة سالبة كلية في الاشكال

الشكل الثاني لا ينتج وفي الثالث ينتج لا ينتج

موجبة جزئية

كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج في كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة

الشكل الاول سالبة كلية وفي الشكل الثاني سالبة كلية ينتج في الشكل الثاني سالبة كلية

كلية وفي الشكل الثالث سالبة جزئية وفي الاول والثاني لا ينتج

الجزئيات

كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة جزئية في كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة جزئية

الاشكال الثلثة غير ناتج كبرى سالبة جزئية وصغرى في الاشكال الثلثة غير ناتج كبرى موجبة جزئية

موجبة جزئية في الاشكال الثلثة غير ناتج صغرى سالبة جزئية في الاشكال الثلثة غير ناتج

المهملة

يتعين حكمها ترتيب الجزئيات وهي ايضا غير ناتج في واحد من الاشكال الثلثة

كليات وجزويات عددها ثمنية كبرى وصغرى جزئية اربعة

كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج

في الشكل الثالث موجبة جزئية وفي الثاني سالبة جزئية غير ناتج

لا ينتج　　　　في احدها

كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج في　　كبرى موجبة كلية وصغرى

الاشكال الثلاثة جزئية فكبرى جزئية وصغرى كلية　　سالبة جزئية ينتج في الشكل الثاني

اربعة　　　　سالبة جزئية ولا ينتج في الاول والثالث

كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج　　كبرى ثالثة جزئية وصغرى

في الشكل الثالث موجبة وغير ناتجة في الاثنين　　سالبة كلية غير ناتج في احدها

كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية　　كبرى موجبة جزئية وصغرى

ينتج في الشكل الثالث سالبة جزئية ولا ينتج في الاخرى　　سالبة كلية ولا ينتج في احدها

كليات ومهملات عددها ثمنية　　صورتها صورة الكليات والجزئيات الناتجة

جزئيات ومهملات عددها ثمنية هذه غير ناتجة　　فيها ناتجة وغير الناتجة غير ناتجة

هذه غير ناتجة ولا في واحدة من الاشكال الثلثة فيصير جميع الاقترانات

ستة وثلثين اقترانا اربعة كليات واربعة جزئيات واربعة مهملات

وثمانية كليات وجزئيات وثمانية كليات ومهملات وثمانية جزئيات ومهملات

منها النتائج في الشكل الاول اربعة وفي الشكل الثاني اربعة وفي الثالث

ستة

ستة فيصير الجميع اربعة عشرة اذا قطت واسقط التكرار فيها عادت
الى ثمانية سوى المهملات فانها والجزئيات واحدة وعددها ثمانية منها
في الشكل الاول اثنان وفي الثاني اثنان وفي الثالث اربعة وارسطوطاليس
يلقي المهملات لانها جزئيات واحد والثالث هو النظر في الشروط و
الخواص اللازمة لكل واحد من الاشكال الثلثة والعامة لها فيقول ان
الاشياء العامة للاشكال الثلثة عددها ستة الاول منها هو ان القياس لا
يكون من مقدمتين جزئيتين والثاني انه لا يكون من سالبتين والثالث
ان النتيجة يتبع اخس ما في المقدمات من الكمية والكيفية والرابع
انه لا بد فيه من معنى الكلي والخامس انه لا بد فيه معنى الايجاب والسادس
هو ان الذي لا يوجد في نتيجة كل واحد منها ليس هو الحد الاوسط
ولكن الحاشيتين ويكون الحد الاعظم محمولا على الاصغر فاما الشروط
التي تخص الشكل الاول اما في مقدماته فهو ان يكون الكبرى كلية والصغرى
موجبة اخص من هذا هو ان لا يكون فيه سالبة جزئية والذي
يخصه في وسط ان يكون الاوسط فيه وسط بالطبع موضوعا للاكبر

محمولا على الاصغر والذي يخصه في وسط انيكون الاوسط فيه وسط
بالطبع موضوعا للاكبر محمولا على الاصغر والذي يخصه في نتايجه انه ينتج
المطالب الاربعة اعني الايجابين الكلي والجزئي والسلبين الكلي والجزئي
واخص من هذا انه ينتج الايجاب الكلي فاما الشكل الثاني فالذي يخصه
في مقدماته هو انيكون الكبرى كلية والصغرى مخالفة لها في الكيفية وفي
وسطه انيكون الوسط فيه محمولا على الطرفين وفي نتايجه ان ينتج سوالب
حسب والذي يخص الشكل الثالث في مقدماته هو انيكون الصغرى
فيه موجبة وانيكون احدهما كلية واخص من هذا هو انه سايغ فيه ان
يكون كبراه جزئية والذي في وسطه انيكون موضوعا للطرفين جميعا
والذي يخصه في نتايجه هو ان جميع نتايجه جزئية موجبات وسالبات
والرابع اعطاء السبب الذي من اجله استعمل ارسطوطاليس في
الاقترانات اسماء هندسية تسمى جزء المقدمة حدا والمقدمة بعدا وتاليف
المقدمتين شكلا فيقول انه استعمل هذه الاسماء للمشابهة الواقعة بين
الاقتران القياسي وبين الاشكال الهندسية وذلك انه عندها يقرن

المقدمات

المقدمات يحصل لهما اما شكل الخط المستقيم او شكل المثلث وهذا على

جزئين اما منكوس واما غير منكوس فالشكل الاول يشبه الخط المستقيم

اوكان الوسط فيه بين الطرفين والشكل الثاني يشبه المثلث الذي

راسه الى فوق من قبل ان الوسط فيه محمول على الطرفين والشكل

الثالث يشبه مثلثا منكوس الراس لان الوسط فيه موضوع للطرفين

واما تسمية المقدمة بعد المشابهة بها للخط وجزئها حدا فلمشابهته للنقطة

والخامس هو النظر في ترتيب الاشكال فنقول ان الشكل الاول استحق

الاولية لخمسة اسباب الاول منها انه كامل اعني ان نتيجته ظاهرة اللزوم

لمقدماته والاثنان والاخران غير كاملين والثاني انه يتبين به جميع

المطالب الاربعة والثالث ان الحد الاوسط فيه لا يزول مرتبته اعني انه

بالطبع اوسط من قبل انه موضوع الاكبر على الاصغر والرابع ان العلوم

البرهانية اياه يستعمل وهو الذي في طبايع الناس كانه مركوز فيها والخامس

ان عنه يتولد الشكلان الاخران وذلك انه لما كان الشكل الاول فيه

صغرى موجبة وكبرى كلية ولكلواحد منهما عكس فعن عكس الكبرى يتولد

الشكلان الاخران وذلك انه لما كان الشكل الاول فيه صغرى موجبة و

كبرى كلية ولكل واحد منهما عكس فعن عكس الكبرى يتولد الشكل الثاني

لانها اشرف من الصغرى واذا علست صار الموضوع فيها محمولا وهو

الوسط وقد كان محمولا على الاصغر الطرفين جميعا وعن عكس الصغرى

يتولد الشكل الثالث والوسط فيه موضوع للطرفين جميعا فهذه هي

المعاني التي جرت العادة بالنظر فيها قبل الكلام في كل واحد من الاشكال

فلنأخذ الان في النظر في الشكل الاول وقد كنا قلنا لم يرتب هذا الشكل

اولا وعدنا وشروطه وخواصه ومقدماته ووسط ونتايجه وقد بقي

علينا ان يعدد الاشياء التي يتسلمها ارسطوطاليس تسلما من غير بيان

في هذا الموضع وعددها خمسة منها الاول هو ان القياس البسيط انما يكون

من مقدمتين ومن ثلثة حدود وان يكون بين المقدمتين حد وسط

والثاني ان الاشكال ثلثة والثالث ان القياس لا يتم الا بمقدمة

كلية وموجبة والرابع ان من جزئيتين وسالبتين ومهملتين لا يكون

قياس والخامسة ان النتيجة نسبة اخس ما في المقدمات في الكيفية

والكمية

فيصير الاوسط محمولا على

والكلية لا في الجهة وبسبب تسليمه لهذه كلها هو انه لو احتاج ان بينها لا
ان يستعمل في بيانها صورة القياس المستقيم وهذا مما لم يعلمه بعد وينبغي
ان يعلم ان الذي فعله ارسطو في كل واحد من الاشكال هو انه لما كانت
الاقترانات الموجودة في كل شكل ينقسم الى القياسيه وغير القياسيه
فهو فعلنا القياسيه بان توفينا شروطها وخواصها وغير القياسيه بان
رنا انها لا يلزم نظاما واحدا في جميع المواد وانما صارت الاقترانات
القياسيه قياسيه لانها يلزم القانون في جميع المواد وينتج ابدا نتيجة واحدة
وارسطوطاليس يبدء بتعليمنا صورة القياس في المادة الوجودية لانها
البسط ولانها اعم ونحن نزعم ان عدد الاقترانات القياسية التي في
الشكل الاول ستة اقترانات كليان احدهما من كبرى موجبة كليه وصغرى
موجبة كليه ينتج موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على كل ب وب على كل ج
فا على كل ج والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج
سالبة كلية بمنزلة قولنا ولا على شيء من ب وب على كل ج فا على
شيء من ج لان ج واحدة من ب واثنان جزئيان الاول منهما من كبرى موجبة

كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية بمنزلة قولنا أ على كل

ب وب على بعض ج فا على بعض ج لان بعض ج واحد من ب والثاني

من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية بمنزلة

قولنا اولا على شئ من ب وب على بعض ج فاليس على بعض ج لان

بعض ج واحد من ب فى اثنان مهملان الاول منهما من كبرى موجبة

كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج موجبة مهملة بمنزلة قولنا آ على

كل ب وب على ج بالاهمال فا على ج بالاهمال والثاني من كبرى سالبة

كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج سالبة مهملة بمنزلة قولنا آ ولا على

شئ من ب وب على ج فاليس على ج بالاهمال لان ج واحدة من ب

وارسطوطاليس يزعم ان صورة المهملة والجزئية واحدة فنصف

الاقترانين المهملتين الى الجزئيتين فيصير جميع الاقترانات القياسية

في الشكل الاول اربعة ولان كل مقدمتين يحدث عنهما ستة وثلثون

اقترانا فاذا سقطت منها الستة الاقترانات القياسية بقي ثلثون اقترانا

وارسطوطاليس يزعم انها غير قياسية من قبل انها عند ما يعطها عن المواد

ينتج

ينتج الاضداد اعني الايجاب الكلي والسلب الكلي والموجبة الكلية يحبها
الموجبة الجزئية والسالبة الكلية يحبها السالبة الجزئية والعامل في هذه
يرفع بعضها بعضا رفع التضاد ورفع النقيض فاي نتيجة ابحث
رفعها اما ضدها او نقيضها فلا يلزم عن هذه الاقترانات مطلوب
من المطالب الاربعة وكل قياس يحد مطلوب فليست بمقاييس قد
بقي علينا ان يرسم جميع الاقترانات غير القياسية ويورد الامثلة
عليها من المولد مثل ما نقل ارسطوطاليس التي يحسبها يلزمها الاضداد
ويخرج من ان يكون قياسا فالضرب الاول من كبرى سالبة كلية و
صغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم منها الايجاب الكلي فهو الناطق
والفرس والانسان والحدود التي يلزم منها السلب الكلي فهي الناطق
والفرس والحمار والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة
كلية اما الحدود التي يلزم منها الايجاب الكلي فهي الحي والانسان والفرس
والسلب الكلي فهي الحي والانسان والحجر والضرب الثالث من كبرى
سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية والحدود التي يستعمل فيها شيء الحدود

المقدمة فى الضرب الاول من الاقترانات غير القياسية والضرب الرابع

من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية والحدود التى بها يظهر

انه غير ناتج هى حدود الضرب الثانى والضرب الخامس من كبرى موجبة

جزئية وصغرى موجبة كلية والحدود التى ينتج منها الايجاب الكلى

هى الخير والفقه والحكمة والتى ينتج منها السلب الكلى هى الخير والفقه

والجهل والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية

والحدود الذى ينتج منها الايجاب الكلى الابيض والفرس والغراب و

الضرب الثالث السابع من كبرى موجبة كلية جزئية وصغرى سالبة

كلية والحدود على مثل ما تقدم فى الضرب الذى قبله والضرب

الثامن من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية والحدود

الخير والفتنة والحكمة والخير والفتنة والجهل والضرب التاسع من

كبرى من سالبة كلية صغرى سالبة مهملة وحدود ذلك هى حدود

الذى صغراه سالبة جزئية والضرب العاشر من كبرى موجبة كلية

وصغرى سالبة مهملة والحدود فيه هى الحدود التى فى القياس الذى

صغراه

صغراه سالبة جزئية والضرب الحادي عشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى

موجبة كلية والحدود فيه هي الحدود والضرب الذي كبراه موجبة جزئية

والضرب الثاني عشر من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية وحدوده

هي الحدود والذي كبراه سالبة جزئية والضرب الثالث عشر من كبرى

سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية وحدوده وحدود الذي كبراه سالبة

جزئية والضرب الرابع عشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة

كلية والحدود المستعملة فيه هي الحدود المستعملة في الذي كبراه موجبة

جزئية وقد بقي ستة عشر اقترانا اربعة جزئيات واربعة مهملات وثمانية

جزئيات ومهملات وارسطوطاليس يجمعها معا ويرى انها غير ناتجة لحدود

واحدة باعيانها والحدود التي ينتج ايجابا كليا فهي الحي والابيض والانسان

والتي ينتج السلب الكلي هي الحي والابيض والحجر ونحن نصفها حتى يظهر

المهملات موجبتان الجزئيات

سالبتان موجبتان سالبتان سالبة موجبة سالبة

موجبة وسالبة سالبة وموجبة موجبة وسالبة وموجبة

الجزئيات والمهملات الكبرى جزئية وصغرى مهملة موجبتان

سالبة وموجبة

واذ قد فرغنا من الكلام في الشكل سالبتان

موجبة وسالبة

الاول فلنأخذ في الشكل الثاني كبرى مهملة وصغرى جزئية

ولنجر على العادة في ايراد الاقترانات موجبتان سالبتان

سالبة وموجبة موجبة وسالبة

القياسية وغير القياسية وعدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل اربعة

وان ارسطوطاليس نقيض المهملتين والجزئيتين للضربين من قبل

ان المهمل يساوي الجزئي الضرب الاول منها كبرى سالبة كلية وصغرى

موجبة كلية ينتج سالبة كلية ويظهر بنتيجته ويصير كاملا بعكس

الكبرى من مقدميته بمنزلة قولنا ولا على شيء من ب واعلى كل ج فب ولا

على شيء من ج فاذا عكست الكبرى وهي القابلة ولا على شيء من ب فان

ب يكون ولا على شيء من آ و آ على كل ج فب ولا على شيء من ج وهذا هو

الضرب

الضرب الثاني من شكل الاول والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية
وصغرى سالبة كلية ينتجه سالبة كلية وهذا يكمل بعكس الصغرى
والنتيجة وهذا بمنزلة قولنا آ على كل ب واو لا على شئ من ج فب ولا
على شئ من ج فاذا عكست الصغرى صارت ج ولا على شئ من آ و آ على
كل ب فيصير ج ولا على شئ من ب ولان السالبة الكلية منعكس ما يصير ب
ولا على شئ من ج والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة
جزئية ينتج سالبة جزئية ولكمل نتيجه بعكس الكبرى وهذا بمنزلة قولنا
او لا على شئ من ب واعلى بعض ج فب ليست على بعض ج فالمقدمة
القابلة ا ولا على شئ من ب ينعكس على المقدمة القابلة ب ولا على
شئ من آ و آ على بعض ج فب ليست على بعض ج وهذا هو الضرب
الرابع من الشكل الاول والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى
سالبة جزئية ينتج سالبة سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب و آ
ليست على بعض ج فب على بعض ج وهذا الاقتران لا طريق الى اظهار
نتيجها بالعكس لان الكبرى من مقدمة موجبة كلية فانه عكست انعكست

على موجبة جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين والصغرى من مقدمته
لا ينعكس لانها سالبة جزئية فارسطوطاليس يظهر نتيجته بالخلف و
نتيجته سالبة جزئية بمنزلة قولنا ب ليس على بعض ج ونقول ان لم يكن
سالبة جزئية فليكن موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على كل ج ونضيف الى
ذلك المقدمة القائلة الموجودة في كل ب فينتج من ذلك في الضرب
الاول من الشكل الاول ان آ موجودة في كل ج وقد كانت ليس في بعضها
وهذا محال فان ب ليست في بعض ج والضرب الخامس المساوى
للضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة سالبة
مهملة ويتضح نتيجته بعكس الكبرى وهذا بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب
وا على ج فب ليست على ج وهذا يتضح بعكس الكبرى ورد الاقتران الى
الاقتران السادس من الشكل الاول المتساوى للرابع والضرب السادس
المساوى للرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة ينتج سالبة
مهملة ويتضح بالخلف على ما مضى في الضرب الرابع هذه هي الاقترانات
القياسية فاما الاقترانات الغير القياسية فعددها ثلثون اقترانا اثنان

كليتان

كليتان واربعة مهملة واثنان من كبرى كلية وصغرى مهملة واربعة من
كبرى مهملة والصغرى كلية وثمانية من جزئية ومهملة فالضرب الاول
من الكليات وهو الذي من موجبتين اعلى من كبرى موجبة كلية وصغرى
موجبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فهي الجوهر والحي
والانسان والتي يلزم فيها السلب الكلي فهي الجوهر والحي والحجر والاوسط
هو الجوهر والضرب الثاني الذي من سالبتين اعني من كبرى سالبة
كلية وصغرى سالبة كلية واما الحدود التي ينتج الايجاب الكلي فالخط
والحي والانسان والتي ينتج السلب الكلي فالخط والحي والحجر والوسط
والخط والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية
اما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فالابيض والققنس والحمام والوسط
الابيض فاما حدود لا يلزم منها الايجاب التي ينتج منها السلب الكلي فا
الابيض والعقعق والحمام والوسط الابيض فاما حدود التي يلزم منها
الايجاب الكلي فلا طريق الى وجدانها من قبل ان الصغرى في هذا الشكل
يصدق مع السالبة الجزئية واذا كان الامر على هذا عاد هذا الى الاقتران

الرابع وهو قياسي وسلواه وهو ينتج سالبة جزئية فان وجد له حدود ينتج

منها الايجاب الكلي وهو ينتج السلب الجزئي لا انتج سالبة جزئية فان وجد له

حدود ينتج منها الايجاب الكلي وهو ينتج السلب الجزئي انتج اقتران ما

قياسي جزئ النقيض وهذا شنع لكن الموجبة الجزئية وان كانت يصدق

في المادة الممكنة مع السالبة الجزئية فهي في المادة الضرورية يصدق مع الموجبة

الكلية فيصير الاقتران من موجبتين كليتين وهذا لا ينتج ههنا السالب

الكلي فيوجد وهي الاسود والثلج والحي فاما الايجاب الكلي فلا طريق

الى وجدان حدود ينتج منهما من قبل ان الصغرى التي هي سالبة جزئية

يصدق في المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية فيعود الاقتران قياسي

ينتج سلبا جزئيا فيلزم في اقتران قياسيان ينتج المتناقضين وهذا

محال الا انها وان صدقت مع الموجبة الجزئية في المادة الممكنة فانها يصدق

مع السالبة الكلية في المادة الممتنعة فيصير الاقتران من سالبتين وهذا

ينتج في واحد من الاشكال والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية

وصغرى موجبة كلية فالحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي الابيض

والحي

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي ينتج صح

والحي والقفس والتي يلزم فيها السلب الكلي الابيض والحي والثلج والوسط
الابيض والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية
اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فهي الابيض والحي والغراب والتي
يلزم فيها السلب الكلي الابيض والحجر والغراب والوسط الابيض والضرب
السابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي
يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والحجر والجوهر والحدود التي يلزم فيها
السلب الكلي فالحي والجوهر والعلم والوسط الحي والضرب الثامن كبرى
سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية الحدود التي يلزم فيها الايجاب
الكلي فالايجاب فالحي والجوهر والغراب والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي
فالحي والابيض والغراب والوسط والحي والضرب التاسع وهو من
كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهملة والضرب العاشر وهو من كبرى
موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية والضرب الرابع عشر وهو من كبرى
سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية والحدود المستعملة فيها هي الحدود
المستعملة في الاقترانات التي استعمل فيها مكان المقدمة المهملة مقدمة

جزئية وقد بقي من الاقترانات ستة عشر اقترانا اربعة جزئيات واربعة
مهملات وثمانية مؤلفة من جزئية ومهملة منها اربعة من كبرى جزئية
وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة وصغرى جزئية اما الحدود التي
يلزم فيها الايجاب الكلي فالابيض والحي والانسان فالحدود التي يلزم
فيها الايجاب الكلي فالابيض والحي والانسان فالحدود التي يلزم فيها
السلب الكلي فالابيض والحي وغير الباقي والابيض الوسط وينبغي ان
نصف هذه الستة عشرة الاقترانات على طريق الرسم

الجزئيات   المهملات

موجبتان سالبتان   موجبتان سالبتان

وههنا ينقطع الكلام في الشكل   سالبة وموجبة   موجبة وسالبة   سالبة وموجبة   موجبة وسالبة
الثاني ويجب ان يتبعه بالنظر   الجزئيات   والمهملات
في الشكل الثالث ونجري على   كبرى جزئية وصغرى مهملة   كبرى مهملة وصغرى جزئية

موجبتان   سالبتان   موجبتان   سالبتان

الرسم في تعديد الاقترانات   سالبة وموجبة   موجبة وسالبة   سالبة وموجبة   موجبة وسالبة

القياسية

القياسية وغير القياسية فنقول ان عدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل

ستة كليتان واربعة جزئية وينبغي ان يعلم ان الاقترانات الكلية انما دعيت

كلية اما من قبل ان مقدمتيها كليتان او من قبل ان النتيجة كلية والجزئية

انما دعيت كلية اما من قبل ان مقدمتيها جزئية اما من احدى مقدمتيها

جزئية او من قبل ان ينتجها جزئية وكذلك المهملة فالضرب الاول من كبرى

موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ونتيجته يظهر

ويكمل بعكس الصغرى ورد الاقتران الى الاقتران الثالث من الشكل

الاول بمنزلة قولنا ا على كل ب و ج على كل ب فا على بعض ج وذلك ان

الصغرى ينعكس فيصير ب على بعض ج و ا على كل ب فا على بعض ج فارسطو طاليس

يريد بان في هذا الشكل استعمال الافتراض وهو ان يفرض من الوسط شيئا

جزئيا والسبب الذي من اجله استعمل الافتراض هو انه لما كانت في

الشكل الثالث ان يكون اقتران قياسي من موجبتين كليتين وكانت

النفس لا بد عن نسبة ان يكون موجبة جزئية عن موجبتين كليتين

فلهذا ما احتاج الى ان يستعمل الافتراض ويبين ان المحمولين على بعض الموضوع

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة

جزئية وهذه يكمل بعكس الصغرى ويرجع الاقتران الرابع من الشكل

الاول بمنزلة قولنا ولا على شيء من ب وج على كل ب فاليست على بعض

ج وذلك ان المقدمة ج على كل ب ينعكس على المقدمة القائلة

على بعض ا ولا على شيء من ب فاليست على بعض ج وقد بين ذلك

بالاعراض ايضا والضرب الثالث من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة

كلية ينتج موجبة جزئية ويظهر نتيجته بعكس الصغرى بعكسين بعكس

الكبرى والنتيجة بمنزلة قولنا على بعض ب وج على كل ب فا على بعض

ج فاذا عكسنا ا على بعض صارت ب على بعض ا وج على كل ب فيصير ج

على بعض ا وهذه ينعكس فيصير ا على بعض ج والضرب الرابع من كبرى

موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ويظهر نتيجة بعكس الصغرى بمنزلة

قولنا ا على كل ب وج على بعض ب فا على بعض ج فاذا عكست الصغرى

يضرب على بعض ج وا على كل ب فا على بعض ج وما سطوس يعتقد هذا

ثالثا والذي قبله رابعا والضرب العاشر من كبرى جزئية وصغرى

موجبة

ثالثة

الخامس

موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا ا ليس على بعض وج على

كل ا ب فا ليست على بعض ج ولا طريق الى اظهار النتيجة بالعكس لان

الكبرى فيه لا ينعكس لانها سالبة جزئية والصغرى ان انعكست صار

القياس من جزئيتين وارسطوطاليس بينه بالخلف على هذه الصفة

بقوله ان لم يكن نتيجة سالبة جزئية فليكن موجبة كلية بمنزلة قولنا

ا ليس على بعض ب وج على كل ا ب فا ليست على بعض ج والطريق

الى اظهار النتيجة بالعكس ان الكبرى فيه لا ينعكس لانها سالبة جزئية

والصغرى ان انعكست صار القياس من جزئيتين وارسطوطاليس

ثلثه بالخلف على هذه الصفة بقوله ان لم يكن نتيجة سالبة جزئية فليكن

موجبة كلية بمنزلة قولنا ا على كل ج ويضاف الى هذه ج على كل ب

فيصير ا على كل ب وقد كانت ليست على بعضها وهذا شنيع فاذن

ا ليست على بعض ج وهذا الضرب بعده وثامن سطر ساقط مسا لاخا

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج

سالبة جزئية ويظهر نتيجة بعكس الصغرى وهذا بمنزلة قولنا ا و لا على

شي من ب ومن ج على بعض ب فاليست على بعض ج وذلك ان المقدمة

القايلة ج على بعض ب ينعكس على المقدمة القايلة ب على بعض ج اولا

على شيء من ب فاليست على بعض ج وثاوفرسطس يجعل هذا الصنف

خامسا لا سادسا والضرب السابع وهو من كبرى موجبة مهملة وصغرى

موجبة كلية بصورية كصورة الضرب الثالث وارسطوطاليس يجعلها

واحدا من قبل ان المقدمة المهملة والجزئية واحدة والضرب الثامن

وهو من كبرى موجبة كلية مهملة وصورته صورة الضرب الرابع و

الضرب التاسع وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة مهملة وصورته

كصورة الضرب السادس وهنا ينقطع الكلام في الاقترانات القياسية

فاما الاقترانات غير القياسية فعددها ستة وعشرون اقترانا ا ثلثتان

كليات واربعة جزئية واربعة مهملة واربعة كلية وجزئية واربعة

كلية ومهملة وثمانية جزئية ومهملة فالضرب الاول من الكليات

من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم بها

الايجاب الكلي فالحي والفرس وغير الباقي واما الحدود التي يلزم فيها

وصغرى موجبة مهملة صح

كلية فصورته كصورة الضرب الخامس والضرب العاشر وهو من كبرى سالبة كلية و صغرى موجبة صح

السلب

السلب الكلي فهي الغراب والسبج والبياض والوسط فاما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فانها لا يوجد من قبل ان السالبة الجزئية في المادة الممكنة يصدق مع الموجبة الممكنة فيصير قوة الاقتران قياسي ينتج سلبا جزئيا وهو الاقتران الذي من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وهذا الضرب الخامس من هذا الشكل وكان يلزم ان ينتج اقتران قياسي النقيضين وهذا محال الا انها وان كانت يصدق المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة يصدق مع السالبة الكلية فيصير الاقتران من سالبتين ولا ينتج والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالباقي والانسان والحي والوسط الباقي واما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فغير موجودة من قبل ان السالبة الجزئية فيصير قوة الاقتران قوة اقتران قياسي ينتج موجبة جزئية وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة وهذا لا ينتج جزئية وهو الرابع من هذا الشكل فلو وجدت حدود ينتج السلب الكلي

فالانسان والفرس وغير الباقي والوسط فيها غير الباقي والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي الجزئية والفرس والانسان والوسط الفرس واما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي وغير الباقي والانسان والوسط والانسان والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي

يصدق مع الموجبة الجزئية

تصدق
للزم اقترانا تاما قياسيا النقيضان لكنها وان كانت في المادة الممكنة
مع الموجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة تصدق مع السالبة الكلية
فيحصل الاقتران من سالبتين والضرب الخامس من كبرى جزئية
وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فهو الحي
والعلم والمائي والوسط للمائي والضرب السادس كبرى موجبة جزئية
وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي
والانسان والمائي والتي يلزم فيها السلب فالحي والعلم والمائي والوسط
المائي والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهملة
والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وصغرى والضرب التاسع
من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية والضرب العاشر من
كبرى موجبة مهملة وصغرى من سالبة كلية وهي مساو للضروب التي
استعملت فيها بدل المهملة الجزئية والحدود التي يلزم فيها الايجاب
الكلي والسلب الكلي واحدة وقد بقي علينا في الاقترانات غير القياسية
ستة عشر اقترانا اربعة جزئية واربعة مهملة وثمنية جزئية ومهملة

منها

منها اربعة مما من كبرى جزئية وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة

وصغرى جزئية وارسطوطاليس يقرنها في قرن واحد من قبل ان الحدود

التي يلزم فيها الايجاب الكلي واحدة وكذلك السلب الكلي اما الحدود التي

يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والانسان والابيض والوسط الابيض والحدود

التي يلزم فيها اما السلب الكلي فالحي وغير الناطق والابيض ونحن نضعها

هـهنا ينقطع الكلام في الشكل الثالث   الجزئيات   المهملات

الثالث ومن بعد هذا يأخذ   موجبتان سالبتان موجبتان سالبتان

ارسطوطاليس في ايراد   سالبة وموجبة موجبة وسالبة سالبة وموجبة موجبة وسالبة

الاشياء التي يعم   الجزئيات   المهملات

الاشكال باسرها ويقول   كبرى جزئية مهملة   كبرى مهملة وصغرى جزئية

الاول هـهنا هو ان من   موجبتان   سالبتان   موجبتان   سالبتان

سالبتين او مهملتين او   سالبة وموجبة   موجبة وسالبة   سالبة وموجبة   موجبة وسالبة

جزئيتين لا يكون قياس من قبل انه لا يلزم عنها شيء من الاضطرار والثاني

هو ان الاقترانين اللذين احدهما من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة

كلية والآخر من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية الذين آخرجهما
من ان يكون قياسين وقد يتم فيهما ان يكون قياسين بوجه من الوجوه
اما الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية فيكون قياسيا
في الشكل الاول بعكس المقدمتين جميعا وفي الشكل الثالث بعكس
الصغرى اما في الشكل الاول فعلى هذه الصفة ح ولا على شيء من ب و ب
على بعض ا ج ليست على بعض وامّا في الشكل الثالث فعلى هذه الصفة ج
ولا على شيء من ب ا وعلى كل ب ج ليست على بعض واما الذي من كبرى
موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما في الشكل الاول فيجرى على هذه الصفة
ح ولا على شيء من ب ا وعلى بعض ب ج ليست على بعض او قد جرت
عادة المفسرين ان تسموا هذه الاقترانات المشبهة للقياسية وذلك انها
ينتج غير المطلوب وهذا هو الفرق بينها وبين الاقترانين الذي في الشكل الثاني
والشكل الثالث اللذين يتمان بعكس النتيجة وذلك ان بنيك وان ينتجا
غير المطلوب فعند عكس النتيجة ينتجان المطلوب فاما هذه فلا طريق الى
عكس نتيجتها او كانت سالبة جزئية والثالث هو ان المقاييس المهملة والمقاييس

الجزئية

الجزئية واحدة او كانت المقدمة المهملة والمقدمة الجزئية واحدة من بعد

ما اورد الاشتراكات التي يعم الاشكال باسرها اخذ في ان يورد الاشتراكات

التي يعم الشكل الثاني فهو يقول ان هذين الشكلين يشتركان في ان نتائجها

ما يظهر لزومها لمقدماتها ويصير كاملة اما بالعكس او برهان الخلف وبا

لجميع فهذا ما يشترك فيه الشكل الثاني والثالث ومن بعد هذا يعلمنا

الاشياء التي يشترك فيها الشكل الثاني والثالث والضربان الجزئيان من

الشكل الاول ويقول انها باسرها مفتقرة محتاجة الى الضربين الاولين

من الشكل الاول وذلك ان ذينك الضربين يجريان مجرى الملكين

في المقاييس وهما الاثنان اللذان في العظم وذلك ان مقاييس الشكل

الثاني اما الكليات فيظهر بردها الى الضرب الثاني من الشكل الاول و

اما الجزئيات فبردها الى الضرب الرابع من الشكل الاول واما الشكل الثالث

فيظهر نتايجه بردها الى الضربين الجزئيين من الشكل الاول فاما الضربان

الجزئيان من الشكل الاول فيظهر نتائجهما اكثر اذا استعمل فيهما برهان الخلف

وعندما يبرهن نتائجهما بالخلف يلتئمان بالضربين الكليين من الشكل

الاول مفتقرة محتاجة الى الشكل الاول وههنا يقطع الاسكندر انيون الحدث

القراة وبيمون الباقى الجزء الذى لا يفرقا ما نحن فلنجر على سنن ارسطو طاليس

ولناخذ فى النظر فى صورة القياس فى المادة الضرورية وارسطوطاليس يورد

الوفاق بين المقائيس الضرورية الوجودية والخلاف بينهما ويقول ان

الخلاف بينهما من قبل المادة وذلك ان مادة تلك المقدمات الوجودية

ومادة هذه المقدمات الضرورية والوفاق بينهما هو ان الشروط التى بها تتم

القياس الوجودى بها بعينها يتم القياس الضرورى وعدد الضروب القياسية

منها واحد فى الشكل الاول اربعة كليات وجزئيات فى الشكل الثانى

اربعة كليان وجزئيان وفى الشكل الثالث كليات واربعة جزئية و

عدد نتائجها واحد والاشياء التى يظهر بها النتايج واحدة وعكس السالبة

الكلية فيهما واحد وكذلك معنى القول على الكل ولا على شئ منه والنتائج

التى يظهر بالعكس والمقدمات وجودية فيها بعكس يظهر والمقدمات ضرورية

ان الضربين الجزئيين اللذين فى الشكل الثانى والثالث اعنى الرابع من

الشكل الثانى والخامس من الشكل الثالث اللذين كانت نتايجهما يظهر

بالخلف

الثانى وهذه فيظهر نتايجهما يردها الى الضرب الثالث من الشكل الاول فاذن جميع الضروب القياسية ماسوى الضربين الكليتين من الشكل ...

... المقاييس ...

بالخلف وللمقدمات وجودية لا طريق الى اثباتها بالخلف وهو ضرورية

من قبل انها ان ثبت بالخلف ونقيض النتيجة ممكن احتجنا الى استعمال

قياس مؤلف من ضروري وممكن وهذا لم يعلمناه ارسطوطاليس بعد

لكن اظهارها هو بالافتراض في الشكل بعينه التي هي فيه وهذا بان يفرض

من الوسط ما لا يقال عليه الاصغر في الشكل الثاني والاكبر في الشكل الثالث

فيظهر ذلك ان نتيجة سالبة جزئية وههنا ينقطع الكلام في المقاييس

الضرورية ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس في الكلام في المقاييس

المؤلفة من المقدمات المختلطة وجودي وضروري وهو يبدأ بالنظر في

المقاييس الكلية في الشكل الاول وهو يفيدنا اولا القانون الذي به يعلم

متى تكون النتيجة ضرورية ومتى تكون وجودية و يقول انه متى كانت الكبرى وجودية

والصغرى ضرورية وجودية فالنتيجة ضرورية ومبلغ عدد المقدمات القياسية

وفي الشكل الاول ثمانية الاول منها كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى

موجبة كلية وجودية فالنتيجة موجبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا آ على

كل ب من الاضطرار و ب على كل ج وجودا فا على كل ج من الاضطرار من

قبل ان ج واحد من ب والضرب الثاني كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى

موجبة كلية ضرورية والنتيجة موجبة كلية وجودية بمنزلة قولنا ا

على كل ج وجودا وب على كل ج من الاضطرار فا على كل ج وجودا من قبل

ان ج واحدة من ب والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية

ومن صغرى موجبة كلية وجودية النتيجة سالبة كلية ضرورية بمنزلة

قولنا ولا على شيء من ب من الاضطرار وب على كل ج وجودا فا ولا على

شيء من ج من الاضطرار من قبل ان ج واحدة من ب والضرب الرابع

من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية والنتيجة

سالبة كلية وجودية بمنزلة قولنا ا ولا على شيء من ب وجودا وب على كل

ج من الاضطرار فا ولا على شيء من ج وجودا من قبل ان ج واحدة من ب

والضرب الخامس كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية

بمنزلة قولنا ا على كل ب من الاضطرار وب على بعض ج وجودا اما على

بعض ج من الاضطرار لان ج واحدة من ب والضرب السادس من

كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة

موجبة

موجبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا ا على كل ب وجودا و ب على بعض ج من الاضطرار فا على بعض ج وجودا لان ج واحدة من ب والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية والنتيجة سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا ولا على شيء من ب من الاضطرار و ب على بعض ج وجودا فا ليس على بعض ج من الاضطرار لان ج واحدة من ب والضرب الثامن كبرى سالبة كلية كبرى سالبة وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا ا ولا على شيء من ب وجودا و ب على بعض ج من الاضطرار فا ليس على بعض ج وجودا لان ج واحدة من ب فهذه هي ضروب الشكل الاول فاما ضروب الشكل الثاني ثمانية الاول منها من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ضرورية وهذا الضرب يكمل ويظهر نتيجه بعكس السالبة الكلية بمنزلة قولنا ا ولا على شيء من ب من الاضطرار و ا على كل ج وجودا فب ولا على شيء من ج من الاضطرار والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية

ضرورية ينتج سالبة كلية وجودية بمنزلة قولنا اولا على شئ من ب وجودا

وا على كل ج من الاضطرار فب ولا على شئ من ج وجودا وهذا الضرب تلك

بعكس السالبة الكلية الوجودية والضرب الثالث من كبرى موجبة

كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية وجودية

بمنزلة قولنا ا على كل ب من الاضطرار وا ولا على شئ من ج وجودا فب ولا

على شئ من ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس سالبة كلية الوجودية

وعكس النتيجة والضرب الرابع كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى

سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ا على كل ب

وجودا وا ولا على شئ من ج من الاضطرار فب ولا على شئ من ج من

الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية وعكس النتيجة

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية

وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب

من الاضطرار وا على بعض ج وجودا فب ليست على بعض ج من الاضطرار

وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الضرورية والضرب السادس

من

من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية جزئية ضرورية ينتج
سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا ولا على شئ من ب وجودا وهي على
بعض ج من الاضطرار فب ليست على بعض ج وهذا الضرب يصير
كاملا بعكس السالبة الوجودية والضرب السابع من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية وجودية وهذا
الضرب يبين بالحدود هي الحيوان والانسان والابيض فالحيوان
على كل انسان من الاضطرار وهو ليس على بعض الابيض وجودا والضرب
الثامن كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ضرورية
اما ارسطوطاليس فيعتقد ان نتيجة سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا
ا على كل ب وجودا وهي ليس على بعض ج من الاضطرار فب ليست على
بعض ج وجودا واما اللبس فيعتقد ان نتيجة سالبة جزئية ضرورية
وهذا الضرب يبين بالحدود السابقة في الضرب الذي تقدمه فهذه
هي الضروب القياسية التي في الشكل الثاني فاما الضروب القياسية
التي في الشكل الثالث فاثنا عشر ضربا الضرب الاول منها من كبرى موجبة

كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية

بمنزلة قولنا ا على كل ب من الاضطرار وج على كل ب وجودا فا على بعض

ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الوجودية

والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية

ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا ا على كل ب وجودا

وج على كل ب من الاضطرار فا على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب

يصير كاملا بعكس الكبرى والنتيجة والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية

ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية

بمنزلة قولنا ولا على شيء من ب من الاضطرار وج على كل ب وجودا فا ليست

على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب وج على كل ب يصير كاملا بعكس

الموجبة الكلية الوجودية والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية

وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا

او لا على شيء من ب وجودا وج على كل ب من الاضطرار فا ليست على

بعض ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الضرورية

والضرب

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة
كلية وجودية ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا ا على بعض ب
وجودا وج على كل ب من الاضطرار فا على بعض ج وجودا وهذا الضرب
يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة
جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية
بمنزلة قولنا ا على كل ب وجودا وج على ب من الاضطرار فا على بعض ج
من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة و
الضرب السابع من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية
وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا ا على كل ب من الاضطرار
وج على بعض ب وجودا فا على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير
كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة جزئية وجودية بمنزلة
قولنا ا على كل ب وجودا وج على بعض ب من الاضطرار على بعض ج وجودا
وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب التاسع من كبرى

سالبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية

وجودية بمنزلة ضرورية قولنا ليست على بعض ب من الاضطرار وج

على كل ب وجودا فليست على بعض ج وجودا وهذا الضرب يبين

بالحدود التي تصح بها هي واليقظان والحي والانسان والحد الاوسط

الحي والضرب يبين بالحدود التي تصح بها هو والنقطان والضرب

الحادي عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية

وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا او لا على شيء من ب

من الاضطرار وج على بعض ب وجودا فليست على بعض ج من

الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثاني

عشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية

ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا او لا على شيء من ب وجودا وج

على ب من الاضطرار فليست على بعض ج وجودا هذا الضرب يصير

كاملا بعكس الصغرى منه فقد اتينا على تعديد الضروب القياسية

الكائنة من مقدمتين مختلطين في الشكل الثالث وبالجملة في الاشكال

الثلثة

ينتجها

الثلثة وبين اى الاقترانات ينتجها ضرورية وانها ينتجها وجودية فاما ثامسطيوس وجماعة من المفسرين الجلة فيعتقدون ان نتايجها باسرها وجودية لانهم يعتقدون النتيجة تشبه اخس ما فى المقدمات فى الكمية والكيفية والجهة وارسطوطاليس من بعد ذلك ياخذ فى تعليمنا صورة القياس فى المادة الممكنة ولما كان الممكن اسما مشتركا يقع على معان كثيرة فهو يذكر المعنى الذى كلامنا فيه ويقول ان الممكن الذى كلامنا فيه هو الذى ليس بضرورى وان فرض وجوده لم يلزم منه محال وهذا هو الممكن الخاص اعنى الذى هو غير موجود ويمكن فيه ان يوجد ويمكن ان لا يوجد وذلك انه لم يكن ليس بضرورى فهو ضرورى وما كان ضروريا فهو غير ممكن ومن ذكره الممكن الذى كلامه فيه يعلمنا عكسه فيقول ان العكس الممكن هو اشتراك مقدمتين فى حدودهما والصدق والخلاف فى الكيفية بمنزلة قولنا ممكن ان يوجد كل انسان كاتبا ممكن ان لا يوجد كل انسان كاتبا وبالجملة العكس الممكن هو صدق السالبة مع الموجبة كلية كانت وجزئية او مهملة وا على

بالسالبة لا سالبة الممكن بكن السالبة الممكنة التي هي موجبة معدولة ومن
بعد تعليمه عكس الممكن المطلق يقسم الممكن ويعلمنا عكوس الخاص
لكل واحد من اقسامه وهو يقسم الممكن الى ثلثة اقسام الى الممكن الذي
على الاكثر بمنزلة قولنا كل انسان ذو خمس بصابع وهو الذي سببه
الطبيعة وذلك ان الطبيعة على الاكثر يعمل من مني الانسان انسانا
وقد يجوز ان لا يفعل الطبيعة من مني الانسان انسانا لقلة قوا فقة
المادة والى الممكن الذي على التساوي وهو الذي سببه الروية بمنزلة
النظر في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك و
الى الممكن الذي على الاقل هو الذي كونه في الندرة بمنزلة يكون
الخير في الشتا والسرورة في الصيف واما عكس الممكن الذي على الاكثر
هو اشتراك مقدمتين في حدودهما واختلاف الكيفية وبقا الترتيب
والصدق اعني ان الممكن ان يوجد فيه يصدق مع ممكن ان لا يوجد
سوى ان امكان الوجود فيه اكبر من امكان لا يوجد والذي على
التساوي هو الذي امكان الوجود فيه ولا امكانه بالسوى والذي على

الاقل

الاقل وهو الذي يكون في الندرة بمنزلة يكون الحرف الشا والشوه في الصنف

فاما عكس الممكن الذي على الاكثر فهو اشتراك مقدمتين في حدودها

واختلاف في الكيفية وبقا الترتيب والصدق اعني ان الممكن ان يوجد فيه

يصدق مع ممكن ان لا يوجد سوى ان امكان الوجود فيه اكثر من امكان

ان لا يوجد والذي على التساوي فهو الذي امكان الوجود فيه ولا امكانه

بالسوى والذي على الاقل فهو الذي امكان الوجود فيه اقل من لا امكانه

ولما كان الممكن الخاص ينقسم الى الثلثة اقسام فنحن نخص القسم

الذي منه وعليه يكون القياس ويقول ان الممكن الذي على الاكثر

من قبل ان الذي على التساوي منه وعليه يكون القياس ويقول ان

الممكن الذي على الاكثر من قبل ان الذي على التساوي غير محصل

والذي في الندرة فهو غير دايم والقياس يكون على الاشيا الدايمة و

المحصلة ومن بعد فراغه من هذه الاشياء ياخذ في تعليمنا صورة القياس

في المادة الممكنة وهو مبتدئ بتعليمنا ذلك في الشكل الاول ويقول ان عدد

الضروب القياسية في الشكل الاول ثمانية اربعة منها كاملة واربعة غير كاملة

الاول منها من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة

نتيجة موجبة ممكنة بمنزلة قولنا امكن ان يوجد لكل ا ب وب ممكن

ان يوجد لكل ج فا ممكن ان يوجد لكل ج والضرب الثاني من كبرى

سالبة كلية وصغرى موجبة كلية نتيجة سالبة كلية موجبة بمنزلة قولنا

امكن ان لا يوجد لكل ب وب ممكن ان لا يوجد لكل ج فا ممكن ان لا

يوجد لكل ج والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة

جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا ممكن ان يوجد لكل ب وب

ممكن ان يوجد لبعض ج فا ممكن ان يوجد لبعض ج والضرب الرابع

من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة

جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا ممكن ان لا يوجد لكل ب وب ممكن ان يوجد

لبعض ج فا ممكن ان لا يوجد لبعض ج والضرب الخامس من كبرى

سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية ممكنة بمنزلة

قولنا الممكن ان لا يوجد لشيء من ب وب ممكن ان لا يوجد بشيء

من ج فا ممكن ان لا يوجد بشيء من ج وهذا الضرب غير كامل دائما

يكمل

بكمل بعكس الصغرى منه العكس الممكن والضرب السادس من كبرى موجبة
كلية ممكن وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بمنزلة قولنا
ا على بعض ب بالامكان وب ولا على شئ من ج بالامكان فا على كل
ج بالامكان وهذا الضرب يكمل بعكس الصغرى العكس الممكن والضرب
السابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية جزئية ممكنة و
ينتج سالبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا ولا على شئ من ب بالامكان وب
ليس على بعض ج بالامكان فا ليس على بعض ج بالامكان وهذا الضرب
يظهر بعكس الصغرى العكس الممكن والضرب الثامن من كبرى
موجبة الكلية ممكنة بمنزلة قولنا ا على كل ب بالامكان وب ليست
على بعض ج بالامكان فا على بعض ج بالامكان وهذا الضرب يكمل
بعكس الصغرى العكس الممكن وهو هذه هي ضروب الشكل الاول الناتجة
فاما باقي الضروب فكلها غير ناتجة لانها عند نقلها في المواد يلزمها الايجاب
الكلي والسلب الكلي وهذان ضدان ومن بعد هذا ياخذ في النظر في
المقاييس المؤلفة من ممكن ووجودي ويبلغ عدد الاقترانات القياسية

النايجة في هذا الشكل اثنا عشر اقترانا وجميع نتائجها ممكنة سوى المقاييس
التي كبراها سالبة كلية وجودية فانها ينتج سالبة الاضطرار بحسب ما افاده
اليه برهان الخلف الضرب الاول من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى
موجبة كلية وجودية ينتج موجبة كلية ممكنة بمنزلة قولنا اعلى كل
ب بالامكان وب على كل ج وجودا فا على كل ج لان ج واحدة من
ب وهذا الضرب الكامل والضرب الثالث كبرى سالبة كلية
ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ممكنة بمنزلة
قولنا او لا على شيء من ب بالامكان وا على كل ج وجودا فاولا على شيء
من ج بالامكان لان ج واحدة من ب وهذا الضرب كامل والضرب
الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية
ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا على كل ب بالامكان وب
على بعض ج وجودا فا على بعض ج بالامكان لان ج من واحد من ب.
وهذا الضرب كامل والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا او لا

الثاني

على

على شيء من ب بالامكان وب على بعض ج وجودا فا ليست على بعض
ج وجودا فاليست على بعض ج بالامكان لان ج واحدة من ب
فهذه هي الضروب التي كبراها ممكنة وصغراها وجودية وجميعها كاملة وقد
قبل ان نعملناه عن الضروب التي كبراها وجودية وصغراها ممكنة بين
انه متى كان لنا مقدم وتال لازم له من الاضطرار في كان المقدم بحال
ما من الاحوال اعني ضروريا او ممكنا او كذبا غير محال فان التالي ينبغي
ان يكون لهذه الصفة بمنزلة اب ولنجعل الالف هي المقدم وب هي
التالي فان كانت ا ممكنة فان ب ينبغي ان يكون ممكنة فان لم يكن لهذه
الصفة فانه يلزم ان يكون ا ممكنة اما ممكنة فلانها مفروضة هكذا وما
غير ممكنة فيجب العكس الكائن مع التضاد وذلك ان يرفع التالي
يرفع المقدم وارسطوطاليس يجعل الالف مكان المقدمات والب مكان
النتيجة فيقول انه ان كانت المقدمات بحال ما فيجب ان يكون النتيجة بتلك
الحال بعينها واذ قد قدمنا هذا الاصل فلنعد الى سبيلنا فيقول والضرب
الخامس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة

كلية ممكنة بمنزلة قولنا اعلى كل ب وجودا و ب على كل ج بالامكان فا على

كل ج بالامكان فان لم يكن هكذا فليكن امن الاضطرار ولا على شئ من ج

ونبقل المقدمة القايلة ب على كل ج بالامكان ولنجعلها وجودا

وهذا كذب الا انه غير محال ويعمل القياس هكذا او لا على شئ من ج من

الاضطرار و ب على كل ج وجودا فا ليست على بعض ب من الاضطرار

وقد كانت على كل وجودا وهذا محال فاذن ا على بعض ب كل ج بالامكان

وهذا المحال لم يجب عن المقدمة المنقولة التى هى كذب غير محال فبقى

ان يكون وجوبه عن نقيض النتيجة المفروضة وههنا يقول ارسطوطاليس

ان المقدمات الكلية المحمولة فيما ينبغى ان يوجد دائما لا فى زمان ما

وذلك انه ان اخذ فى زمان ماصار الضرب الاول من الشكل الاول

لم يلزم الاضداد وهذا شنيع بمنزلة قولنا الانسان موجود فى كل متحرك

اذا لم يتحرك سواه والمتحرك ممكن فى كل فرس فالانسان من الاضطرار

ولا على شئ من الفرس وايضا الحى فى كل متحرك وجودا والمتحرك ممكن

لكل انسان فالحى على كل انسان من الاضطرار والمفسرون يزعمون ان

المقدمات

المقدمات الكلية يناسبها الزمان الدائم والجزئية زمان ما ولهذه انما
خصص لهذا الموضع لحاجته الى نقل الممكنة الى الوجودية والضرب
السادس من كبرى كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج
سالبة الاضطرار وهذه النتيجة يدعى لنصف الممكن لانها بنصف فعل
فعل الممكن بمنزلة قولنا اولا على شيء من ب وجودا وب على كل ج بالامكان
فاولا على شيء من ج بالامكان وهذه النتيجة ينتج بالخلف وذلك
انه ان لم يكن اولا على شيء من ج بالامكان فليكن على كلها من الاضطرار
ولننقل المقدمة القائلة ب على كل ج بالامكان ونجعلها وجودية ونعمل
القياس هكذا على كل ج من الاضطرار وب على كل ج لا بالامكان ونجعلها
~~وجودية ونعمل القياس هكذا على ج من الاضطرار وب على كل~~ وجودا
فا على بعض ب من الاضطرار وقد كانت ولا على شيء منها وجودا هذا
محال فاذن اولا على شيء من ج ليس من الاضطرار والضرب السابع
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار
بمنزلة قولنا اولا ج على شيء من ب وجودا وب ولا على شيء من ج بالامكان

فالبست من الاضطرار على شيء من ج وهذا الضرب يتبين بعكس الصغرى

العكس الممكن وبرهان الخلف وهذا نعكس يبقى الاقتران في الشكل بعينه

وانما يخرج من ان يكون غير قياسي فاما العكس المطلق فانه يرد من شكل

الى اخر وذلك ان الصغرى اذا عكست العكس الممكن عاد هذا الاقتران

الى الاقتران السادس وهذا كان ينتج سالبة الاضطرار فلهذا اذن بهذه الصفة

والضرب الثامن كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية

ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان

الخلف بمنزلة قولنا على كل ب وجود او ب ولا على شيء من ج بالامكان

وا على كل ج بالامكان وذلك انه عند ما يعكس الصغرى يعود الاقتران

الى الضرب الخامس ينتج موجبة كلية ممكنة فينتج هذا الاقتران موجبة

كلية ممكنة والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى

موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا على كل ب

وجودا او ب على بعض ج بالامكان فا على بعض ج بالامكان وهذه

النتيجة يتبين بالخلف ان يوجد بان يوجد نقيض النتيجة وينقل الصغرى

من

من الامكان الى الوجود والضرب العاشر من كبرى سالبة كلية وجودية

وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية وهذه النتيجة

يتبين بالخلف بان يوخذ نقيض للنتيجة وينقل الصغرى من الامكان

الى الوجودي وهو كذب غير محال والضرب الحادى عشر من كبرى سالبة

كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس

الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف وذلك ان عند عكس الصغرى

يرجع هذا الاولون الى الضرب العاشر ونتيجة سالبة الاضطرار فالنتيجة

هذا الاقتران يجب ان يكون سالبة الاضطرار جزئية الضرب الثاني

عشر من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة

ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن البرهان الخلف

وذلك ان عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران الى

الاقتران التاسع وقد كان ينتج موجبة جزئية ممكنة فهذا اذن لهذه

الصفة فهذه هي الاقترانات القياسية الكاينة من خلط الضروري

الممكن وعدد هذه القياسات اثنا عشر كعدد المقاييس الكاينة من الخلط الوجودي

الاقتران

والممكن نتايجها باسرها ممكنة سوى المقاييس التي كبراها سالبة ضروري
فان نتيجتها سالبة وجودية الضرب الاول من كبرى موجبة كلية ممكنة
وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة كلية ممكنة وهذا الضرب
كامل والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة
كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ممكنة وهو كامل والضرب الثالث من
كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة
جزئية ممكن وهذا الضرب كامل والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية
ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية ممكنة و
الضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة
كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكن بالخلف والضرب السادس من
كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية
وجودية وينص بالخلف والضرب الثامن كبرى موجبة كلية ضرورية
وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة لعكس الصغرى و
العكس الممكن وبالخلف والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية

وجودية

ممكنة

بعكس الصغرى العكس الممكن و
برهان الخلف والضرب
السابع من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة
كلية ممكنة ينتج سالبة
كلية وجودية م

وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية وتتضح بالخلف

والضرب العاشر من سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة

ينتج جزئية وجودية وبالخلف وبعكس الصغرى العكس الممكن والضرب

الحادى عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية

ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية وتتضح بالخلف والثانى عشر من كبرى

موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية

ممكنة وتتضح بعكس الصغرى العكس الممكن وبالخلف فهذه هى الضروب

الكاينة فى الشكل الاول من خلط الضرورى والممكن وارسطوطاليس

ياخذ فى تعليمنا من بعد ذلك المقاييس الممكنة فى الشكل الثانى وهو

بقول انه لا يكون قياس فى الشكل الثانى من ممكنتين لا موجبتين ولا

سالبتين ولا موجبة وسالبة لان السالب ينقلب فيصير موجب بحسب

العكس الممكن وكذلك الموجبة سالبة فيصير جميع المقاييس فى الشكل

الثانى فى الكاينة من ممكنتين من موجبتين فاما ارسطوطاليس فيقول

انه لا ينتج المقاييس فى هذا الشكل اذا كانت المقدمتان ممكنة من قبل ان النتيجة

الكلية الممكنة لا ينعكس ومقاييس هذا الشكل انما يكمل نتايجها بعكس السالبة

الكلية وهو يبين ان السالبة الكلية الممكنة لا ينعكس بثلث بيانات

البيان الاول تجري على هذه الصفة ان كانت سالبة الكلية ينعكس على

ذاتها لزم من ذلك ان ينعكس الموجبة الكلية على ذاتها وهذا خلاف

الحق بمنزلة قولنا امكن ان يكون ولا شئ من ب وهذه يصدق

معها ان امكنه ان يكون على كل ب فان انعكس على تلك القضية القابلة

ب ولا على شئ من ا انعكس على هذه القضية القابلة ب على كل الف

وهذا خلاف الصواب والبيان الثاني هو من الامور هو ان كان ولا واحدا

من الناس يمكن ان يوجد ابيض فالعكس الصحيح هو ان بعض الا بيض

ليس بانسان من الاضطرار لا القول بانه ولا واحد من الابيض يمكن

ان يكون انسانا والبيان الثالث وهو دائم تبيينها بالخلف لم يمكنه

فاما ثاوفرسطس فزعم ان السالبة الكلية الممكنة ينعكس على ذاتها وياخذ

في بيانها بالخلف ويقول ان كان امكن الا يوجد بشئ من ب فيمكن

ان لا يوجد بشئ من ا والبيان على سالبته انه ان لم يكن هذا فليس يمكن

راسم رائيم

بلغت

ان لا يوجد لشئ من آ وهذه يصدق معها ب من الاضطرار على بعض آ فـ
هذه ينعكس فيحصل آ من الاضطرار على بعض ب وقد كانت ممكنة ان لا
يوجد لكلها وهذا محال وهذا المحال اوجبه قولنا ليس ممكن فممكن ان
لا يوجد لشئ من ارسطوطاليس يفسد هذا لطريقة بان يرى ان النقيض
لم يوجد على ما نحت وذلك انه ليس نقيض هذا نقيض ممكن ان لا يوجد
الذي يقوم مقام ليس يمكن من الاضطرار ان يوجد لان هذه بتسير لا
يصلح ان يوجد من الاضطرار ان يوجد في البعض صادقة معها حسب
لكن من الاضطرار ان لا يوجد في البعض فاما الموجبة الجزئية الضرورية
فانه يناقض ممكن ان لا يوجد فاما السالبة الجزئية الضرورية فلانها
لا ينعكس المناقض فلا يتم البيان بالخلف فلا يصح عكس السالبة الكلية
الممكنة وارسطوطاليس من بعد هذا باخذ في تعليمنا الاقترانات القياسية
ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ضرورية
ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس الممكن وتعكس الكبرى
العكس المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى

موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب

الثلث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج

سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس

المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة

جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الكبرى العكس المطلق

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية وجودية

ينتج سالبة الاضطرار العكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس

المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة

وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى

العكس المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من

خلط الممكن والوجودي في الشكل الثاني ومن بعد هذا يأخذ ارسطوطاليس

في ان نعلمنا خلط الممكن والضروري في هذه الشكل ومبلغ عدد الضرب

والناتجة في هذا الخلط ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية جزئية ضرورية

وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى العكس

المطلق

المطلق وعكس الصغرى العكس الممكن والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة وجودية كلية بعكس الكبرى
العكس المطلق والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى
سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الصغرى العكس
الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى جزئية موجبة ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس
الكبرى العكس المطلق والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس
الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة
كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الصغرى
المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الضروري
والممكن في الشكل الثاني وارسطوطاليس ياخذ في تعليمنا المقائيس الممكنة
والمختلط من الممكن والوجودي والممكن الضروري في الشكل الثالث وهذا
المقائيس الكلية وهو يقول ان عدد الاقترانات القياسية الكائنة من مقدمات

ممكنة وصغرى موجبة كلية اثنا عشر اقترانا اربعة كلية الاول منها من كبرى

موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى

العكس المطلق والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج سالبة

جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والثالث من كبرى سالبة

كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن

والمطلق والثالث من كبرى سالبة كلية موجبة وصغرى كلية موجبة

كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والرابع من

كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى

العكس الممكن والعكس المطلق واربعة من كبرى جزئية وصغرى كلية

الاول ومنها من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة

جزئية الممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة العكس المطلق و

الضرب الثاني من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة

جزئية سالبة جزئية بالخلف ويجوز ان ينتج بعكس الكبرى العكس الممكن

والمطلق وعكس النتيجة العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى موجبة

جزئية

جزئية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى الممكن والكبرى

المطلق وعكس النتيجة واربعة من كبرى كلية وصغرى جزئية الاول منها

موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس

الصغرى العكس المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى

سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية الكليات لان الصغرى

ممكنة فلا نحصل الاصغر واحد من الاوسط

موجبة	موجبة	ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى المطلق وبالخلف
سالبة	سالبة	ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى الممكن والمطلق
سالبة	سالبة	وبالخلف ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى المطلق وبالخلف
موجبة	موجبة	ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى الممكن والمطلق والخلف

~~ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى المطلق لا ينتج لان~~

٢- ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى المطلق لا منتجة لان الصغرى ممكنة

موجبة — موجبة — الصغرى سالبه

سالبة — سالبة — ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس

سالبة — سالبة — الصغرى المطلق لو ينتج لو ثت

موجبة — موجبة — الصغرى سالبة

الجزئيات

كبرى كلية وصغرى جزئية

موجبة — موجبة — موجبة — موجبة

سالبة — سالبة — سالبة — سالبة

سالبة — سالبة — سالبة — سالبة

موجبة — موجبة — موجبة — موجبة

صورة نتاج بنه شرائكى فعلان

كبرى جزئية وصغرى كلية

موجبة — موجبة — ينتج موجبة جزئية بعكس الكبرى المطلق و

سالبة — سالبة — عكس النتيجة ينتج الخلف لبتة شابعد عكس

موجبة — موجبة

سالبة — سالبة — الصغرى العكس الممكن

ينتج

ينتج سالبة جزئية بالخلف ينتج موجبة جزئية بعكس

ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى الكبرى المطلق وعكس

الممكن والكبرى المطلق النتيجة لا ينتج لان

	موجبة	موجبة	
بعكس الصغرى			الصغرى سالبة
	سالبة	سالبة	
العكس المطلق	سالبة	موجبة	ينتج سالبة جزئية بالخلف
والعكس الممكن	موجبة	سالبة	ولا ينتج

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية

ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والضرب

الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج موجبة

جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والعكس الممكن فى هذه الضروب

الكاينة فى الشكل الثالث من مقدمات ممكنة ومن بعد ذلك تعلمنا

ارسطوطاليس للمقاييس الكاينة من مقدمات ممكنة ومن بعد ذلك

تعلمنا ارسطوطاليس للمقاييس وجودية فى هذا الشكل ومبلغ عدد

الاقترانات القياسية الكاينة فى هذا الاختلاط ثمنية عشر اقترانا ستة

ستة كلية الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة

كلية وجودية كلية ممكنة ينتج موجبة كلية جزئية ممكنة بعكس الصغرى

العكس المطلق وبالخلف والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية

وصغرى سالبة كلية ممكنة سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى

الممكن والمطلق وبالخلف والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية

وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى

العكس المطلق وبالخلف والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وجودية

وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى

العكس المطلق والممكن وبالخلف والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية

ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والممكن وبالخلف الى وصغرى موجبة

كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية

ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وستة من كبرى

الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية موجبة كلية وصغرى جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى

وصغرى موجبة جزئية صح

العكس

العكس المطلق وبالخلف والثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى
سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس
الممكن والمطلق وبالخلف الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية و
صغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار ينتج موجبة جزئية
جزئية بعكس الصغرى العكس والرابع من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى
العكس الممكن والمطلق وبالخلف والخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة
وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس
الصغرى العكس المطلق والسادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى
العكس المطلق ومنه من كبرى جزئية وصغرى كلية الاول منها من كبرى
موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية
ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والثاني من كبرى سالبة
جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس

الصغرى العكس الممكن وبيان الخلف والثالث من كبرى سالبة جزئية

وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخلف

والرابع من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة

ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى

المطلق وعكس النتيجة والخامس والكبرى من كبرى موجبة ممكنة وصغرى

موجبة كلية وجودية ينتج موجبة موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى

العكس المطلق وعكس النتيجة والسادس من كبرى سالبة جزئية ممكنة

وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية بالخلف فهذه هي

الضروب الكائنة في الشكل الثالث من خلط الوجودي والممكن بعد

هذا يعلمنا ارسطوطاليس لاقترانات القياسية في هذا لشكل من المقدمات

الممكنة والضرورية ومبلغ عددها ثمانية عشر اقترانا وصورتها كصورة

التي تقدمها ولهذا اما استغنينا عن اعادتها سوى ان التي فيها سالبة

كلية اضطرارية ينتج سالبة وجودية وممكنة وفي الاختلاط المقدمة

شكال

كانت ينتج سالبة الاضطرار وههنا ينقطع الكلام في صورة القياس في الا

جزئية

الثلثة

الثلثة في المواد باسرها الموجودية والضرورية والممكنة مفردة ومختلط و
ارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك في تعليمنا اشياء كثيرة نسلمها تسلما قبل
بعلم صورة القياس وهذه المعاني فعددها اربعة الاول منها ان الاشكال
ثلثة وان جميع المقاييس تنتهي الى الضربين الاولين من الشكل الاول
الشرطية والجزئية التي بالخلف والثاني ان القياس لا بد فيه من
مقدمة كلية ومقدمة موجبة والثالث ان القياس البسيطة انما
يكون من مقدمتين وثلثة حدود وحدا وسط والرابع ان النتيجة
سبب احسن ما في المقدمات وهو يبتدي بالمطلوب الاول
ويبين ان جميع المقاييس ترتقي الى الضربين الكليين من الشكل
الاول ويقول ان القياس اما انيكون حزميا او شرطيا او يجري على
طريق الخلف فالقياس الجزمي لا يتم من مقدمة واحدة واقل ما يكون
من مقدمتين بينهما وصلة وحدا وسط اما انيكون بين الطرفين
فيكون الشكل الاول او فوقهما فيكون الشكل الثاني او تحتهما فيكون
الشكل الثالث فيصح من ذلك ان الاشكال ثلثة وكل قياس جزمي انما

يكون في واحد من الاشكال الثلثة وقد بين ان جميع الاشكال ثلثة جميع

ضروبها سوى الضربين الكليتين من الشكل الاول انما يكون بتصحح

بالضربين الاولين من الشكل الاول فاذن جميع المقائيس الجزئية انما

يتصحح بالضربين الاولين من الشكل الاول بالخلف في مركبة من الشرط

والجزم والذي فيها انما هو الجزم وهذا هو نقيض النتيجة وذلك ان

هذه اذا بين كذبها صدق نقيضها والمقائيس الجزئية انما يكون في واحد

من الاشكال الثلثة والاشكال الثلثة يرتقي الى الضربين الاولين من الشكل

الاول وكذلك المقائيس الشرطية وذلك ان المقائيس الشرطية مركبة

من شيئين من الوضع وامايتلو الوضع والوضع هو المقدمة الشرطية

وهذه ينقسم الى المقدم والتالي بمنزلة قولنا ان كان الانسان ناطقا فهو

ذو تمييز وما يتلو الوضع ينقسم الى الاستثناء والنتيجة والاستثناء

بمنزلة قولنا لكن الانسان ناطق والنتيجة بمنزلة قولنا فهو اذن ذو تمييز

والذي يتبين من ذلك انما هو الاستثناء وبيانه بالجزم وسائر المقائيس

الحملية يكون بواحد من الاشكال الثلثة والاشكال الثلثة تبين تصحح بالضربين

الاولين

فاما التي

الاوليين من الشكل الاول فاذن جميع المقائيس الجزئية والتي بالخلف
والشرطية يكمل ويتم بالضربين الاولين من الشكل الاول وينبغي ان يعلم
ان المقائيس الشرطية عددها خمسة اثنان منها متصلان ومعنى متصل
هو ان الوضعية التالي فيها متصل بالمقدم ليس بينهما حرف او او غير
ذلك والتالي دائما يلزم العموم والمساواة وهذا اما بوجود المقدم
بوجود التالي او يرفع التالي يرتفع المقدم بمنزلة قولنا ان كان الانسان
موجودا فالحيوان موجود لكن الانسان موجود فالحيوان موجود
وبمنزلة قولنا ان كان النهار موجودا فالضيا موجود لكن ليس الضيا
موجودا فليس النهار موجودا واثنان منفصلان ومعنى منفصلان
ومعنى منفصل هو ان التالي فيها منفصل من المقدم بحرف اما واو مثل
قولنا اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الذين وهذان اما برفع
احدهما يوجد الاخر واما بوجود احدهما يرتفع الاخر بمنزلة قولنا اما ان
يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار لكن النهار موجود فليس الليل
موجود فليس موجودا بمنزلة قولنا اما ان يكون الليل موجودا او النهار

لكن ليس النهار موجود ~~فليس الليل موجودا وبمنزلة قولنا اما ان يكون~~

~~الليل موجودا او النهار لكن ليس النهار موجودا~~ فالليل اذن موجود والخامس

منها على طريق السلب وهي الذي الوضعية فيه تجري على الطريق

السلب بمنزلة قولنا هذا اللبن هو احمر واصفر لكنه احمر فليس هو اصفر

فالمقاييس التي من المضاف فقوم ادخلوها في الحملية وقوم في الشرطية

وقوم قالوا انها صنف آخر والحق هو انها من الحملية والمقاييس التي من

المضاف هي التي انما تكون من النسبة وبالجملة في الاشياء التي فيها الاضافة

بمنزلة قولنا ان حال كون في العدل المدينة والانسان الواحد حالا واحدا

وكون العدل في المدينة يكون بحسب اعمال اجزائها الخاصة فيكون

العدل في الانسان ايضا يتم بحسب الافعال التي تخص اجزاءه وهذا

يكون حمليا هكذا حال العدل في الانسان هي حالية وحال العدل في المدينة

نصفه فلانية فحال العدل في الانسان بتلك الصفة فاما المقاييس

التي بثلاثة حدود فهي مقاييس شرطية وان كان باكثر من ثلثة حدود

بمنزلة قولك ان كان سقراط انسانا فهو ناطق فان كان ناطقا فهو حي

وانكان

وان كان حي فهو جوهر فان كان سقراط انسانا فهو جوهر فاما المقائيس

الكاينة باستثناء فهي مقائيس حملية بمنزلة قولك ان ما يحمل عليه

الشجرة فقد يحمل عليه النبات والشجرة محمولة على الدلبة فالنبات محمولة

على الدلبة وتركيبه على الطريق الحملي هكذا النبات على كل شجرة والشجرة

على كل دلبة فالنبات على كل دلبة فهذا كاف في هذا المعنى ومن بعد ذلك بان حد

ارسطوطاليس في تعليمنا انه يحتاج في كل قياس الى مقدمة كلية مرة وقد

موجبة وهذا هو الباب الثاني فاما ان كل قياس فيحتاج الى مقدمة

كلية فنسبه على هذا الوجه ان لم يكن فيا ساالمعنى الكلي فحصل اما من جزئيين

او مهملتين او جزئية ومهملة وهذه يلزمها الاضداد فليست اقترانات

قياسية وبالجملة فالمقدمة الكلية هي عمدة القياس وصورته وعليه

الاعتماد وعنها ينتج النتيجة وانما المقدمة الاخرى كالشارحة الواصلة

بحد المطلوب وانما حاجة القياس الى مقدمة موجبة فمن قبل ان

السوالب حدودها متباينة والقياس فيحتاج الى حد اوسط يربط بين

الحدين اعني حدي المطلوب فلا بد من مقدمة موجبة هو هذا المطلوب

الثاني فاما المطلوب الثالث فهو الذي يعلمنا فيه انكل قياس بسيط يحتاج

الى مقدمتين وثلثة حدود وبيانه يجري على هذه الصفة القياس انما هو

نحو المط ليبين بخلو ان يبين بوسط واحد او باوسط كثيرة فان تبين

بوسط واحد كان القياس الواحد الكاين عليه البسيط بمنزلة قولنا

الانسان ناطق والناطق حيوان وان تبين باوساط كثيرة فليس يخلو

ان يكون الاوساط الكثيرة اخذت طولا او عرضا فان كانت طولا فمعلوم

ان ذلك المط تبين بمقاييس كثيرة ومضمن بعضها في البعض بمنزلة

قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان والحيوان جسم والجسم جوهر

فالانسان جوهر وان اخذت عرضا فاما ان يكون كثيرة في العدد او

واحدة في الموضوع كثيرة في الحد والكثيرة في العدد بمنزلة قولنا الانسان

ناطق والناطق حيوان فالانسان حيوان وايضا الانسان ماشي

والماشي حيوان فالانسان حيوان فاما الشي اوسطها واحدة في

الموضوع كثيرة في الحد فهي التي يكون فيها وسط واحد الا انه يوضع

تارة بين الطرفين فيكون الشكل الاول وتارة اعلى منهما فيكون الشكل

الثاني

فالانسان حيوان

الثاني تارة اسفل منها فيكون الشكل الثالث فيحصل من جميع ذلك

ان القياس البسيط مؤلف من مقدمتين وحدود ثلثة وارسطوطاليس

يناسب بعد هذا بين الحدود والمقدمات وبين النتايج والمقدمات و

يقول ان الحدود ابدا يزيد على المقدمات بعدد واحد والقانون

لذلك انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت الحدود افرادا ومتى

كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا فاما النتايج اما

في القياس البسيط فانها نصف المقدمات واما في المركب فانها يزيد

كثيرا على المقدمات فهذا كاف في المطلوب الثالث فاما الرابع فهو

ان النتيجة متشبهة الاحسن ملوف للمقدمات وذلك ان المقدمات يجري

مجرى العلة والنتيجة تشبه المعلول فلان المعلول يشابه العلة ما ينبغي

انيكون النتيجة تشبه المقدمات فلان المعلول دون العلة في الشرف

ما ينبغي انيكون النتيجة اوكانت معلولا اقل في الشرف من المقدمات

واحسن ويجب ان يعلم النتيجة انما يتبع الاخس في الكمية والكيفية

حسب فاما في الجهة فلا وذلك ان بحسب راي ارسطوطاليس اذا انفق

انيكون المقدمات بعضها وجودية وبعضها ضرورية قد يجوز انيكون

النتيجة تارة ضرورية وتارة وجودية وقد بان ذلك فيما سلف فامّا

ثاوفرسطس واوديمس وثامسطيوس وعدة من المفسرين فيرون

النتيجة يتبع ايضا الاخس في الجهة وقد اوردنا فيما سلف بعض

حججهم وكثرناها بحسب ما يستحقه صناعة المنطق وقد استوفينا الكلام

في المطالب الاربعة التي وعدناها بالكلام فيها وارسطوطاليس بعد

ذلك تقيدنا اي المطالب يمكن بيانها بمقاييس كثيرة ولهذا يكون

بيانها سهلا وابطالها صعبا وانها لا يمكن ذلك فيه ولهذا ما يكون

بيانها صعبا وابطالها سهلا ويعيد ذلك على طريق القانون ويقول

ان المطالب عددها اربعة ايجاب كلي وايجاب جزئي وسلب كلي وسلب

جزئي اما الايجاب الكلي فبيانه يكون بالشكل الاول وبالضرب الاول

منه ولهذا ما يكون صعبا واما ابطاله فيكون في الاشكال ثلثتها بالسلب

الجزئي وبالسلب الكلي ولهذا ما يكون سهلا واما الايجاب الجزئي فتبيين

في الاول وفي الثالث ويبطل بالاول والثاني واما السلب الكلي فبيانه

بالاول

بالاول والثاني وابطاله في الاول والثالث وسلب الجزئي يتبين
بالاشكال كلها ويبطل بالاول وحسب وارسطوطاليس بعد هذا يرقى
الى فوق وينظر في صورتي الاثبات والابطال ويدعي ان الابطال اهون
من الاثبات وذلك ان المثبت يحتاج ان يراعي في اثباته المطلوب كذب
نقيضه والمبطل ليس يحتاج الى شيء من ذلك وههنا نختم الكلام
في فصل الاول من هذه المقالة ونشرع في تعليمنا الفصل تعلمنا فيه
الثاني وهذا الفصل
كيف يكسب المقدمات والحد الاوسط بالقانونين والسبب
الذي دعاه الى ذلك هو انه لما كانت صورة القياس وكل صورة يحتاج
الى موضوع وكان موضوع الصورة القياسية انما هو المقدمات ربما
وكانت المقدمات
يكون عتيدة عند العقل ولا يكون واذا لم يكن احتاج العقل اولا الى
تحصيل المقدمات وثانيا الى نظمها نظما ينتج بينها مطلوبه فارسطو
طاليس
علمنا اولا صورة القياس اذ كانت المقدمات موجودة عتيدة عند
العقل وههنا نعلمنا الطريق التي بها يتوصل الى تحصيل المقدمات والحد
الاوسط وهو يبتدئ بقسمة الامور ويقول ان الامور اما ان يكون موضوعة عنه

حسب وهي الامور الشخصية او محمولة حسب بمنزلة الاجناس
العوالي او محمول وموضوعة بمنزلة المتوسطات وانواع الانواع
والسبب في قسمته لها الى هذه الاقسام هو ليعلمنا من اي الامور يستخرج
الحد الاوسط ومن ايها لا يستخرجه وذلك ان الحدود الاوسط لا يصلح
ان يكون موضوعا حسب ولا محمولا حسب لانه في الشكل الاول موضوع
ومحمول موضوع الاكبر ومحمول على الاصغر وفي الشكل الثاني محمول
على الطرفين جميعا وفي الثالث موضوع لهما جميعا ومن بعد قسمته للموجودات
التي منها وقفنا على استخراج الحد الاوسط من اي الامور يكون احد في
تعليمنا مطلوبه هو استخراج الحد الاوسط على اي وجه يكون ويقول انه
ينبغي ان يوضع المط الذي يرام انتاجه ويفصل الحد به على الى محموله
وموضوعه وينظر في كل منهما بان يحصل محمولاته وموضوعاته الى الاشياء
المباينة له وينظر ايضا في المحمولات انما منها جوهرية وخاصية وعرضية
ويكون الاشياء المفردة الماخوذة كلية لا جزئية فاذا فعل ذلك يمكن
الانسان من استخراج مقدمات ينتج منها المطالب الاربعة اما الايجا

الكلي

الكلي فعلى هذه الصفة ان ينظر في الموضوع المحمول والمحمول للموضوع فاذا
وجد شيئا واحدا بالطبيعة يمكن الانسان من انتاج الايجاب الكلي
مثال ذلك ليكن المط وهو الانسان حيوان ومحمول الانسان الناطق
وموضوع الحيوان الناطق وهذان هما لطبيعة واحدة فيعمل القياس
على هذه الصفة الحيوان على كل ناطق والناطق على كل انسان فالحيوان
على كل انسان وهذا هو الضرب الاول من الشكل الاول صح وأما الايجاب الجزئي فينتج بان
باخذ الموضوع لكلي الطرفين جميعا فاذا وجدتهما واحدا بالطبيعة انتج
ان الاكبر في بعض الاصغر ومثال ذلك ليكن المط هو ان الناطق حيوان
وموضوع الناطق الانسان وموضوع الحيوان الانسان وهذان شيء
واحد بالطبيعة فتألف القياس على هذا الوجه الحيوان على كل انسان
فالحيوان على بعض الناطق وهذا هو الضرب الاول من الشكل الثالث
وأما السلب الكلي فيتبين على هذا الوجه وهو ان ينظر في مباين المحمول
ومحمول الموضوع فان كانا واحدا بالطبيعة انتج ان المحمول لا على
شيء من الموضوع مثال ذلك الحجر ولا على شيء من الانسان فمباين الحجر

الناطق وهو محمول على الانسان فيتا لف القياس على هذا الوجه الناطق

ولا على شئ من الحجر والناطق على كل انسان فالحجر ولا على شئ من الانسان

وهذا هو الضرب الاول من الشكل الثاني وعند عكس السالبة الكلية

يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول فيصير على هذه الحجة الحجر ولا على

شئ من الناطق والناطق على كل الانسان فالحجر ولا على شئ من الانسان

وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الاول واما السلب الجزئي فانه يتبين

على هذا الوجه ينظر في موضوع الموضوع ومباين المحمول فاذا وجد

منهما شئ واحد بالطبيعة انتج ان الاكبر ليس على بعض الاصغر مثال ذلك

ليكن المطلوب الحجر ليس على بعض الناطق ومباين المحمول الانسان وموضوع

الناطق الانسان وهذان واحد بالطبيعة فيتألف القياس على هذا الوجه

الحجر ولا على شئ من الانسان والناطق على كل انسان فالحجر ليس على بعض

الناطق وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثالث فقد تبين على اي

وجه يستخرج الحد الاوسط عندما يرام ان ينتج كل واحد من المطالب

الاربعة فاما ان كان محمول المحمول ومحمول الموضوع واحدا بالطبيعة

والمباين

وللباين لهما واحدا بالطبيعة فانه لا يتم من ذلك قياس اما الاول فلانه

يكون من موجبتين في الشكل الثاني والثاني سالبتين ومثال

ذلك اما الاول منهما فبمنزلة ما يكون المط ان الانسان حيوان و يكون

المحمول على الحيوان الجوهر و على الانسان الجوهر فيتالف الاقتران

على هذا الوجه الجوهر على كل حيوان والجوهر على كل انسان فالحيوان

على كل انسان ومثل هذا الاقتران ليس بقياسي لان نتيجة على ما بين فيما

تقدم لم يجب عن المقدمات انما هي ماخوذة من الامور واما الثاني

فبمنزلة قولنا الحجر ولا على شيء من الانسان والمباين لهما جميعا الحمار

فالحمار ولا على شيء من الحيوان والحمار و لا على شيء من الانسان فالحجر

ولا على شيء من الانسان فهذا الاقتران من سالبتين وقد بان فيما

تقدم انه ليس بقياسي فاما ارسطوطاليس فانه يوضح ما اوضحناه

بالحروف وينبغي ان يتامل الحد الاوسط المستخرج حتى يكون واحدا

بالطبيعة فانه ان لم يكن بهذه الصفة كانت المقدمتين متباينين

واذا كانت بهذه الصفة لم يكن عنهما قياس لان القياس انما يتم بمقدمتين

مقرنتين لا متباينين وعلى هذا الوجه يستخرج المقدمات والحد الاوسط

للقياس الذي يكون بالخلف وذلك ان براهين الخلف انما يتبين بحال

نقيض المط والمتناقضات محدودها واحدة واذا كانت الحدود واحدة

فمحمولاتها وموضوعاتها ومبانيها واحدة والفرق بين المقاييس الجزئية

والتي بالخلف هو ان للمقاييس الجزئية تبقى المط فيها ثابتا حاله ونحل

العقل مقدمات نتيجته بها فاما التي بالخلف فانها العقل نقيض

المط ويبين كذبه واذا ابطل احد النقيضين وجب صدق الاخر وايضا

فان براهين الخلف احدى مقدماتها كاذبة فاما المقاييس الجزئية و

فمقدماتها صادقة كلها فاما المقاييس الشرطية فان الذي يتبين

فيها ~~المقاييس الجزئية فمقدماتها صادقة كلها فاما المقاييس الشرطية~~

~~فان الذي يتبين فيها~~ انما هو الاستثناء وهذا يبين بقياس جزئي و

قد بينا كيف يستخرج المقدمات والحد الاوسط في المقاييس الجزئية

وارسطوطاليس من بعد ذلك يوصينا ان يكون المحمولات والموضوعات

التي نستعملها في حدي كل مطلوب خاصة بذلك المط وبالصناعة التي

فيها

فيها ذلك المط حتى انكان المط هندسيا مثل استعملت فيه محمولات

وموضوعات هندسيه وخاصة بذلك المط الذي يتوجه النظر

نحوه وهمهنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في استخراج المقدمات والحد

الاوسط وقبل ان يشرع في النظر في الفصل الثالث يأخذ في الرد على

من زعم ان طريق القسمة طريق برهان وقياس ونزودها ويشرق

طريقة القياس اوكان القياس على الوقوف على اشياء كانت حصه

عند العقل تتوسط اشياء ظاهرة له فاما طريقة القسمه فان المط

تقتضيت فيه اقتصابا من غير بيان ومع هذا فلا يلزم ان يبين بها

جميع المطالب لكن انما يبين بها حد الشئ فقط وقد قلنا ان هذا ليس

ببيان بل اقتصاب وبيان الحد بطريق القسمه يجري على هذا الوجه لنفرض

ان الشئ الذي نروم ان نبين حده هو الانسان ولنضع جنسا وضعا هو

الحيوان ونقسم الحيوان الى الناطق وغير الناطق ونضع وضعا ان

الانسان مائت فيجتمع من ذلك ان الانسان حيوان ناطق مايت

فلم يبين ذلك بيانا بل انما اقتضيناه اقتضابا فاما المطلوب التي محمولها

الفصل

الذي ص

عرضية او خاصة فلا يمكن ان يبين بالقسمة لان الشيء المقسوم الى الاعراض

والى خواصه لا يقع عليه الحصر لان الاعراض يخصى بعرها وكذلك

الخواص فليكن مطلوبنا مثلا ان الانسان يوجد له بعض اعراضه او بعض

خواصه بمنزلة البياض والضحك ويعمل كما علمنا عند بيان الحد بالقسمة ونضع

جنس الانسان وهو الحيوان ويقسمه الى الصهال والنعار والاكن والاسود

ومعلوم ان الخواص والاعراض لا ينحصر فلا يمكن اقتصاص ما روم اثباته

لانه ربما احل في القسمة واطرح منه ما يبرهم النتيجة ولا ايضا المقاييس التي

لان القسمة انما تقسم الشيء الى جميع ما يحويه على طريق المقابلة والايجاب

ومن الايجاب لا يتم قياس السلب ولا تبين به المطالب التي المحمول

فيها جنس عال والموضوع احد نوعيه الفريقين فليكن المط مثلا ان

الجسم جوهر فليقسم الجوهر او ينقسم الى جسم وغير جسم والموضوع

هو الجسم فليقصت اقتصاصا ان الجسم جوهر ولا يبقى بعد ذلك شيء

غير الجسم وغير الجسم لا يحكم به على الجسم الا انه وان كانت طريق القسمة

ليست بطريق قياس ولا ينتفع بها في تبيين الاشياء الخفية بتوسط

الاشياء

يوجد

الاشياء الظاهرة فانه ينتفع بها فى استخراج اوسط فى القياس وذلك ان الانواع

التى اليها يقع القسمة والفصول التى بتوسطها يقع القسمة وقد يمكن

ان يستلبط بطريق القسمة و توضع اوساطها فى المقائيس وينتج

بتوسطها ان المحمول موجود للموضوع بمنزلة قولنا ان الانسان ناطق

والناطق حيوان فالانسان حيوان والناطق هو احد الاشياء التى

ينقسم اليها الحيوان وهو فصل ونوع وههنا ينقطع الكلام فى برويل

طريق القسمة وتسريف طريق القياس ومن بعد ذلك يستانف

ارسطوطاليس الكلام فى تحليل المقائيس الى اشكالها وضروبها اعنى

اعتبار صورة القياس بل هو بتوضيحه ان سقيمه وهذا الفصل هو الفصل

الثالث من المقالة الاولى وبهذا الفصل يختم الكلام فى المقالة الاولى

من كتاب القياس وارسطوطاليس بعدد الشروط التى بها تتم تحليل

كل واحد من المقائيس الى شكله وجزبه لاعتبار صحته من سقمه ومبلغ

الشروط عشرة الشرط الاول هو تحصيل مقدمتى القياس وحذف زيادة ان

كانت فيه وايراد مقدمة ناقصة ان كانت قد العنب عنه ان العادة قد جرت

للخطبا وغيرهم ان يلقوا احدى مقدمتي القياس اما لكنها حتى لا يظهر
اولظهورها بمنزلة قولنا آ و ب مساويان ويلقون المقدمة المقايلة ان
الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية لظهورها وينتجون ان اساوى ب
وبمنزلة قولنا ان فلانا مترين ويلقون المقدمة القايلة ان كل مترين زان
لكنها وينتجون ان فلانا زان والشرط الثاني هو تحصيل الحدود اعني حدود
مقدمتي القياس ومعرفة الحد الاوسط فيها وهذا هو المتكرر في المقدمتين
جميعا فان كان محمولا موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر كان ذلك في
الشكل الاول وان كان محمولا على الطرفين جميعا كان ذلك في الشكل
الثاني وان كان موضوعا لهما كان في الشكل الثالث وعلى هذا يعتبر
جميع الخواص الموجودة فيه وبحسبها يرد الى ضرب من ضروب كل واحد
من هذه الثلثة الاشكال والشروط الثالث هو الحذر من انخداع يعرض
لها بسبب نسا به المقدمات فياخذ عوضا عن المقدمة الكلية مقدمة
مهملة بمنزلة قولنا الانسان موجود عوضا من قولنا كل انسان موجود
ويكون سبب الشبهة الالف واللام اللتان مع الموضوع في المقدمة

المهملة

المهملة فلا يتم القياس لان القياس عمدته على المقدمة الكلية وقد بان فيما
سلف ان من مهملتين او جزئيين او من مهملة وجزوية لا يتم قياس والشرط
الرابع هو الحذر من اخذ الاحوال مكان ذوات الاحوال فانه اذا عرض عن
ذوات الاحوال بالاحوال اما المقدمات فقد يكون صوادق واما النتائج
وكاذبة بمنزلة قولنا المرض ولا على شئ من الصحة والصحة لكل انسان فالمرض
ولا على شئ من الانسان فهاتان المقدمتان صادقتان والنتيجة كاذبة
فاما اذا اعتيض عن الاحوال بذوات الاحوال كانت احدى المقدمتين
وهو قولنا المريض بلا مكان ولا على شئ من الصحيح فيكون النتيجة
انما كذبت لكذب احدى المقدمتين ~~وهو قولنا المريض بلا مكان ولا~~
~~على شئ هو الصحيح فيكون النتيجة انما كذبت لكذب احدى المقدمتين~~
والشرط الخامس ان يعتبر الالفاظ الدالة على حدود القياس فانها ليست
ابدا يكون اسما لكن قد يكون حدودا وهذه يدل عليها بالفاظ كثيرة لا لفظة
واحدة بمنزلة قولنا الانسان حي ناطق مايت وكل حي ناطق مايت جسم
والدال على الحد الاوسط الفاظ كثيرة لا لفظة واحدة ومن بعد ذلك

يجوز ان | باحد ارسطوطاليس في الكلام في المقاييس الصرفة لانه قد يكون القياس
الذي يروم تحليله مستقيما ومصرفا وهذا هو الشرط السادس والقياس
المصرف هو الذي فيه او في نتيجته حدود مصرفة اعني اسما وكلما
منصرفة وقد حددنا الاسم المصرف والكلمة المصرفة في كتاب العبارة
وكذلك الاسم المستقيم والكلمة المستقيم والاسم المصرف هو الذي
والمستقبل والآن | قد دخلت زيادة آ او ب او غيرها والكلمة المصرفة التي على الزمان الماضي
والمستقيم هو ما عدم الزوايد والكلمة المستقيمة هو ما عدم هي ما او ب
على الزمان الحاضر والمثال في القياس المصرف بمنزلة قولنا البياض
موجود للحيوان والحيوان موجود للانسان فالبياض موجود للانسان
فهذا القياس مقدمتاه ونتيجته مصرفات لانها باسرها قد دخلتها
الزوايد وهذا هو الشرط السادس والشرط السابع هو ان يعتبر المحمولات
التي في القياس وينظر بل معها استثناء ام لا ومثلا هي مجموعة او مرادي
والاستثناء فيجب ان يجعل مع الحد الاكبر لا مع الحد الاوسط فان الحد
الاوسط لا مدخل له في النتيجة ومثال ذلك الانسان ناطق وكل ناطق

اما

اما ان يكون ابيض او غير ابيض فالانسان اذن اما يكون ابيض او غير ابيض
والشرط الثامن هو ان يعتبر ان كان المحمول في النتيجة مرسلا فيجب ان
حد الحد الاوسط مرسلا لان النتيجة يجري مجرى المعلول والمعلول مثنا
للعلة من وجد اذا كانت مخصصا كان مخصصا وان كانت مرسلة كان
مرسلا مثال ذلك قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان
اذن حيوان ما والشرط التاسع هو الاعتاض عن الاسماء الدالة على حد
والقياس اذا كانت غامضة صعبة ولم يجر بها العادة باسم سهل قد جرت
بها العادة والاعتاض عن الالفاظ الكثيرة باللفظ الواحدة اذا نابت منابها
ودلت على ما كانت يدل عليه وترك التغافل عن الفاظ حرف او زيادة
ومن بعد ذلك يفيدنا ارسطوطاليس السبب الذي من اجله علمنا
صورة القياس في الحروف ويقول ان ذلك انما فعل على طريق الرياضة
للمتعلم فاما الكاملون فيكفيهم ايراد شروط الخواص القياس وخواصه
وهي مثلا ان احدى مقدمتيه ينبغي ان يكون كلية ويكون نسبة الاخرى
عندها بسبة الجزء الى الكل وباقي شروط القياس ومثل هذا الغرض

وايضا الانسان ناطق ما والذي هو ناطق ما فهو حيوان ما فالانسان اذن حيوان ما صح

للمهندس فان المهندس اذ كان من هو طبيعة انما يحل برهانه بخطوط و

همية فاما المتعلم فيحتاج الى خطوط محسوسة وفي مثل هذه يقع

الكذب حتى يسمى خطا طوله كون الزراع ذراعا ويسمى ما له عرض خطا

وغير ذلك وجميع هذا انما يفعله للتقريب على المتعلم فهذه فائدة استعمال

~~الحروف والشرط العاشر هو تامل النتيجة للتقريب على المتعلم فهذه فايدة~~

استعمال الحروف والشرط العاشر هو تامل النتيجة وذلك انه قد يتفق

ان يكون قياسان بطلهما نظام متكلمين ومقدماتهما واحدة الا ان نتيجتهما

مختلفة بمنزلة قياسين من موجبتين كليتين احدهما في الشكل الاول

والاخر في الشكل الثالث اما في الشكل الاول فينتج موجبة جزئية

ومن تامل النتيجة يعلم الى اي شكل يجب ان يحل ذلك القياس ولما

كان قد فرض ان آخر المقدمة قبل قد يكون حدود الاسماء كان الحد يعرض

ان يكون فيه زيادة لا يحتاج اليها فرسم الرابع ابطالها باحد في تعليمنا على

اي وجه ينبغي لنا ان نبطلها فيقول انه ينبغي ان نفرد ونبطل على حدتها

وندع الباقي على حاله فان لم يفعل ذلك وقعت شبهة واضطراب في

الحد

الحد باسره فليكن الحد الزايد في حد الماء مثل الهواء انه مشروب فابطاله
يجري في الشكل الثالث على هذه السبيل ماء البحر هو ملح وملح البحر ليس
بمشروب فبعض المياه ليس مشروبا ومن بعد تعليم ارسطوطاليس لتأليف
كلها في الجنس الاقترانات الجزئية الى ضروبها وكان القياس منه جزئي و
منه شرطي وكان الشرطي ليس جميعه يتبين وبالقياس لكن في المقائيس
الشرطية الاستثناء حسب وفي براهين الخلف نقتص الخط حسب اشعر
بها ان المقائيس الشرطية الاستثنائية وبراهين الخلف ليس ينبغي ان يردها
باسرها الى الاشكال الثلثة لكن القياس لكائن على الاستثناء وعلى
نقيض النتيجة حسب ومن بعد فراغه من تعليمنا عن تحليل القياسات
التي نظر علينا الى اشكالها وضروبها احدهما ان يعلمنا عن امر متصل بذلك
وهو عن تحليل القياسات التي في كل واحد من الاشكال الى الاشكال الباقية
فيعلمنا كيف يحل مقائيس الشكل الاول الى الشكلين والثالث ومقائيس
الشكل الثاني الى الاول والثالث ومقائيس الشكل الثالث الى الاول
والثاني اما مقائيس الشكل الاول فانها تنحل الى الثاني بعكس الكبرى

الكلام في تحليل المقائيس

والى الثالث بعكس الصغرى بمنزلة قولنا اولا على شئ من ب وب على كل
ج فاولا على شئ من ج فعند عكس الكبرى يرجع هذا الضرب الى الشكل
الثانى على هذا الوجه ب ولا على شئ من ا وب على كل ج فاولا على شئ من
ج وعند عكس الصغرى يرجع الى الشكل الثالث بمنزلة قولنا
اولا على شئ من ب وج على بعض ب فاليست على بعض ج واما
مقاييس الشكل الثانى فانها تنحل الى الشكل الاول بعكس الكبرى والى
الثالث بعكس المقدمتين جميعا سوى الضرب الرابع من الاقترانات
القياسية وهو الذى من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية
فان هذا لا طريق الى رده الى واحد من هذين الشكلين بالعكس
ويبقى مع ذلك اقترانا قياسا من قبل ان الكبرى من مقدمتيه
ينعكس جزئية فيصير هذا الاقتران من جزئيتين والصغرى فلا
عكس لها واما الشكل الثالث فانه يرجع الى الشكل الاول بعكس الصغرى
والى الشكل الثانى بعكس المقدمتين سوى الضرب الخامس منه
وهو الذى من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية فانه عند

عكس

عكس الصغرى يصير الاقتران من جزئيين وهذا غير ناتج ومن بعد

هذا ياخذ ارسطوطاليس في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة

البسيطة وهذا هو الذي كان وضعه في كتاب العبارة وضعا والحاجة

داعية اليه فهذا الموضع من قبل انا اذا خللنا المقاييس الى اشكالها

ولم يعلم الفرق بين هاتين المقدمتين ضللنا واخرجنا الاقتران القياسي

من ان يكون قياسيا وذلك انه اذا اتفق ان يكون الموجبة المعدولة

صغرى في الشكل الاول بمنزلة القياس المعمول في كتاب السماء والعالم على

ان الجرم السماوي ليس بخفيف ولا ثقيل وهو ان جرم السماء يوجد

متحركا لا الى فوق ولا الى اسفل وكل ما هو بهذه الصفة فهو لا ثقيل ولا خفيف

اخرجنا هذا الاقتران من ان يكون قياسيا لظننا ان الصغرى سالبة

وليس كذلك والاعتبار اذا كانت موجبة يجري على هذه الصفة ينبغي

ان ينظر ان كان الموضوع في الكبرى ومعه حرف لا باسره يوجد محمولا

في الصغرى فالموجبة التي هي الصغرى معدولة وان كان حرف لا يزاد

في محمول الصغرى من غير ان يكون في موضوع الكبرى فالمقدمة الصغرى

وصورتها

الكلام في الفرق بين

الموجبة المعدولة

والسالبة البسيطة

سالبة وارسطوطاليس يبين ان الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة
بثلث بيانات الاول منها من تناسب المقدمات وهو يجري على
هذه الصفة ان كانت السالبة البسيطة والموجبة المعدولة كلا اسماء
يجريان كشئ واحد وتصدقان وتكذبان معا في شئ واحد
وكانت الموجبة المعدولة يصدق مع الموجبة البسيطة وهذا محال

[في امر واحد ويجب ان تصدق السالبة البسيطة مع موجبتها البسيطة]

فليس السالبة البسيطة اذا والموجبة المعدولة واحدا لكنها غيرها فان
تلك سالبة فهذه موجبة فلتكن الموجبة البسيطة مثلا زيد يمكن
ان يمشي والمعدولة زيد يمكن ان لا يمشي وتثنان يصدق احدهما
مع الاخرى سوى ان قولنا زيد ليس ممكن ان يمشي لا يصدق مع قولنا
زيد يمكن ان يمشي فليس اذن المقدمة القايلة زيد ليس ممكن ان يمشي
لا يصدق والمقدمة القايلة زيد ممكن ان لا يمشي واحدا البيان الثاني
من قبل الاستعمال وذلك ان الموجبة المعدولة يستعمل في مادة مخصوصة
فاما السالبة البسيطة فانها لا يختص بمادة بمنزلة قولنا هذا هو لا مساو
وقولنا هذا ليس هو بمساو واما الاولى فيختص بطبيعة الكم والثانية

بعض

معنى
بمضى فى المقولات كلها وذلك ان الجوهر والكيف ليس يوجد فيهما
لبتة
التساوى والبيان الثالث من قبل الخصوص والعموم وذلك ان السالبة
البسيطة بمعنى فى اكثرها يمضى فيها الموجبة المعدولة بمنزلة قولنا هذا
عود ليس بابيض وبمنزلة قولنا هذا ليس هو والابيض اما الاولى فانها
يختص بالعود حسب والثانية يمضى فى المقولات باسرها ولما تحصل
وكان
لارسطوطاليس الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة
للموجبة المعدولة سالبة يناقضها والبسيطة موجبة يناقضها
بسيط
يحصل له من ذلك نقيضان فيهما اربع مقدمات احدهما
والاخرى معدوله اما المثال على النقيض البسيطة فبمنزلة قولنا يوجد
ليس
خير ليس يوجد خيرا والمثال على النقيض المعدول يوجد لاخير
يوجد لاخير وارسطوطاليس
تصورتها بصورة مربع على هذه
الصفة ونناسب منهما وينظر بل
كل جزئين من بين النقيضين ينفق

يوجد خير		ليس يوجد لاخير
	عرض	
طول		طول
	عرض	
ليس يوجد خيرا		يوجد لاخير

لهما الصدق ام الكذب فى امر من الامور هما فى كل الامور على وتيرة واحدة ام يجريان

وقد كان استقصى ذلك فى كتاب العبارة الا ان هذا الموضع احق به وان

فى هذا الموضع بيّن ان الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة فلما هناك

فانه نسلم ذلك تسليما وارسطوطاليس يجعل النسبة فى هذا الموضع على

ثلثة اضرب طولا وعرضا وقطرا ويبتدى بالمناسبة طولا وعرضا ويقول

اذا جعلت النسبة طولا لم يجز ان يجتمع على الصدق لانه من المحال ان

يجتمع جزآء النقيض على الصدق فاما عرضا فانها يجتمع لكن ليس دائما

وذلك ان الموجبة المعدولة يصدق مع السالبة البسيطة وينقض منها

فاما السالبة المعدولة فانها يصدق مع الموجبة البسيطة وتفضل عليها

والسبب فى ذلك بالجملة هو ان السالبة يمر على اكثر من الموجبة ونحن

مستغنون عن ايراد الامثلة وعددها ما يصدق فيه كل مقدمة وعن

ايراد المقدمات العدميات التى يتوسطها يتم هذه النسبة اذ كنا قد شرحنا

ذلك فى كتاب العبارة شرحا على غاية الاستقصا فى المناقضات الكلية

التى الموجبة فيها كلية والسالبة جزئية واوضحنا ان نقيض الجزء لا يتم

وهذه

وهذه النسبة فاما يناسبها على التقاطر اما المهملات فان مقدمات

الربع بأسره يصدق بعضها مع بعض في المادة الممكنة فاما المناقضان

الكليتان فان الجزئيتين منهما صادقان والكليتين كاذبتان وعند

فراغ ارسطوطاليس من النظر فيه يلوم هذه المقدمات بينهما على

خطاء ما جرى لا يشعر به وكثيرا ما يستعمل بمنزلة ما يعمد الانسان فياخذ

النقيض على غير وجهه ويضع بازاء الموجبة لا سالبتها على الحقيقة

لكن النقيض باسره بمنزلة تناقضها قولنا زيد يوجد خيرا القولنا

زيد ليس يوجد خيرا ولا لا يوجد خيرا فان هاتين المقدمتين

هما جزء نقيض فان قولنا لا لا يوجد صرا يجري مجرى الموجبة و

ذلك ان حيث على السلبان كانت المقدمة موجبة فينبغي ان يحذر

من ان يعدم مقدمة منا قضة لهذه الصفة وهنا يقطع الكلام

في المقالة الاولى وفي فصولها الثلثة ونحن نبدأ بعون الله في النظر

في المقالة الثانية من هذا الكتاب وقد كنا قلنا ان غرض ارسطوطاليس

ان يتكلم فيها في اعراض القياس وعددها ثمنية عرضا الاولى منها تبين

فيه ان المقائيس يعرض فيه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة وايها لان الثاني
يبين انه قد يكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة والثالث ينظر
في برهان الدور والرابع في عكس القياس والخامس في برهان الخلف و
والسادس في المقائيس الكائنة من مقدمتين متقابلتين والسابع في
وضع المط والثامن النظر في اعتبار المقدمة التي ليس عنها لزم المحال
والتاسع مايجب على المسئول ان يتحرز منه والسائل ان يفتي به و العاشر
متى يعلم الشئ ويجهل ويلزم المحال وشئ يعلم ويجهل ولا يلزم ذلك المحال
والحادي عشر الكلام في تعاكس الحدود ومايلزم عنها والثاني عشر
الكلام في الاستقراء الثاني والثالث عشر في المثال والرابع عشر النظر
في الاستقراء الثاني والخامس عشر الكلام في المقدمة العناد والسادس
عشر الكلام في الامكس والعلامة والسابع عشر الكلام في قياس الاضمار
والثامن عشر الكلام في القياس الفراسة فلناخذ الان في الكلام
في واحد واحد منها ولنبدا بالمتقدم وهو ان المقائيس ينتج نتايج
كثيرة وايها لانقول ان القياس انما هو نحو المطلوب والمطالب كما قدم
علمتم

السادس

علمتم اربعة ايجاب كلي وايجاب جزئي وسلب كلي وسلب جزئي

واما القياس الذي ينتج الايجاب الكلي فانه ينتج ست نتايج الموجبة الكلية

وعكسها اذ كان لازما لها والجزئية التي تحتها او كان الجزئي يلزم الكلي

والقياس الذي ينتج السلب الكلي ينتج ثلث نتايج بنتيجتين الموجبة

الجزئية وعكسها لانه لا شيء تحتها والقياس الذي ينتج السلب الجزئي

انما ينتج نتيجة واحدة حسب لان السالبة الجزئية لا شيء تحتها ولا

عكس لها وينبغي ان يعلم ان القياس بالذات له نتيجة واحدة وانما يعرض

له ان يكثر نتايجه من قبل ما يلزم نتيجته التي بالذات فاما ارسطوطاليس

فانه يستقرا ذلك في كل واحد من الاشكال ويوضحه بالحروف فاما

نحن فاما مستغنون عن ذلك فهذا في كل واحد من الاشكال ~~و~~

كاف في المطلوب الاول فاما المطلوب الثاني فان ارسطوطاليس تباين

فيه انه قد يكون نتايج صادقة عن مقدمات كاذبة وقبل ذلك ... في

وتقسيم المتقدمات بحسب الصدق والكذب وبقول المقدمات

ليس يخلوان من ان يكونا صادقتين وهاتان في النتيجة الصادقة

على مثال ما تقدم القياس
الذي ينتج الايجاب الجزئي صح

عنهما صادقة لا محالة لانه اذا كان المقدم موجودا فالتالي موجود ام من
الاضطرار واما كاذبتان او الواحدة كاذبة والاخرى صادقة وهذه نتايجها
الراى الاول فان الطايفة التي اعتقدته كانت منبنية على هذا الوجه قالوا
ما يعلم من البرهان انما يعلم بمقدمات فمقدمات البرهان ليس تخلوا
من ان يكون معلومة او غير معلومة فان كانت غير معلومة وكل ما يعلم
~~انما يعلم~~ انما يعلم البرهان والبرهان انما هو يكون بمقدمات فاى مقدمة
اخذت يحتاج ان تبين بالبرهان وهذا يودى ان سلوك غير المتناهى
وما من شى الا وهذا اشنع منه وان كانت غير معلومة فكيف يعلم
بها غيرها موجود واما الراى الثانى فان الطايفة التي اعتقدت ترات
بيانه على هذا الوجه زعمت ان البرهان على كل شى ومع هذا فلا جناح
فى بيانهم الاشياء بعضها ببعض واذا كانت الامر على هذا صلح ان
يبين مقدمات البرهان بعضها ببعض المتقدمة بالمتاخرة و
المتاخرة بالمتقدمة فاما ارسطوطاليس فرىف كلا الرايين و يعتقد
انه ولا واحد منها يصدق ويرد القضية القايلة ان البرهان على ان كل

نهذه هى الطريقة سلكها الطايفة التى رامت ان يبين البرهان غيره

شئ هي المدخلة المشتبهة ويقول ليس البرهان على كل شئ وذلك ان
البرهان انما يتم بالوسط فالاشياء التي لا وسط لها فلا برهان عليها بمنزلة
الحدود والمقدمات غير ذوات الاوساط التي هي مبادي البرهان فان
هذه العقل يطلع على ان محمولها لموضوعها بغير توسط شئ فيتحصل
من ذلك ان البرهان على بعض الامور وليس على بعضها لانه اذا كانت
المتقدمتان الكليتان اعني الموجبة القايلة ان البرهان على كل
شئ والسالبة القايلة البرهان ولا على شئ من الاشياء كاذبتين
فنقيضاهما صادقتان وهو القول بان البرهان على بعض الاشياء
وليس على بعضها ومن بعد ذلك يشرع ارسطوطاليس في مناقضة
الذين اعتقدوا برهان الدور وهو يجري في مناقضتهم على وجهين
احدهما يسمى طريق المعاندة صورته هذه الصورة يقال لهم انه لا يمكن
ان يبين شئ من الاشياء على الاطلاق برهان الدور وذلك ان
البرهان انما يكون من امور متقدمة بالطبع وبرهان الدور تستعمل
فيه اشياء متاخرة وايضا فان برهان الدور يلزم فيه ان يكون امور

باعتبارها وباعيانها عند امور باعيانها متقدمة ومتاخرة معا وهذا

خلف وذلك ان الضرورة يعود فيه ان يتبين الشيء بالشيء الذي

به يبين وشناعة ثالثة يلزمهم وهي يتبين الاشياء بانفسها ومع هذا

المنتج يسهل تبيين كل شيء فاما كيف يلزم فيه يتبين الاشياء بنفوسها

~~فعلى هذه المنتج يسهل تبيين كل شيء فاما كيف يلزم فيه بتبيين~~

~~الاشياء بنفوسها~~ فعلى هذه الصفة لنفرض علامة المقدمات آ و

علامة النتيجة ب ويقول انه متى كانت آ موجودة اي متى كانت

مقدمتا آ ب ح موجودة وهي التي جعل عليها علامة آ

فب من الاضطرار موجودة اي كانت النتيجة التي آ على كل ج

التي جعل علامتها ب من الاضطرار موجودة ومتى كانت هذه

موجودة يعني النتيجة التي هي آ على كل ج وعكس الصغرى التي

هي ج على كل ب كانت آ على كل ب موجودة وهي الشيء التي يثبت بالدور

فيحصل من هذا ان الكبرى يثبت بذاتها بنفسها فاما الرد الذي

يجري على هذا الوجه يقال لم ان سلم ان البرهان الدور من الاوائل شناعة لم يلق المسائل فانه يجري

المعتمد

المعتد بها فان برهان الدور ليس يكون على كل شيء وذلك ان برهان
الدور انما يتم من جملة الاشكال في الشكل الاول حسب فاما في الثاني
والثالث فانه لا يتم ويتم ايضا في الشكل الاول في المقدمات التي حدودها
متعاكسة وههنا ينقطع الكلام في الشرط الاول وهو ان مقدمات
البرهان يجب ان يكون اعرف من النتيجة وهو يستانف الكلام في
شرط اخر وهو ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية ومتنه
لذلك على هذه الصفة انيكون صادقة ولان المقدمات كاذبة
فربما اوبت الى نتايج كاذبة يظن بها انها صادقة من اجل انها نتيجة
البرهان بمنزلة قولنا ان نسبة قطر المربع الى ضلعه نسبة عدد الى عدد
والمقادير التي نسبة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد مشتركة فاما القطر
مشارك للضلع وهذا كذب فاما انيكون غير ذوات اوساط فمن قبل
انها لو كانت ذات اوسط احتاجت الى برهان فنحن في ذلك من امرين
اما ان يسلك ما لا نهاية له او يقف عند مقدمة مجهولة والمجهول لا سبيل
الى ان يقع بتوسط العلم واما لم كونها اعرف بالطبع فمن قبل ان العلة اعرف

عند الطبيعة من المعلول لان منها يبتدى وعند المبتدى المعلول ينتهى والا

عرف يقال على ضربين احدهما الاعرف عند الطبيعة وهذا هو ساير المبادى

الى ثبات ذوات الامور والاخر الاعراف عندنا وهذا هو ساير الامور

الشخصية التى من شان حواسنا ادراكها ومن بعد تعديد ارسطوطاليس

الشروط والخواص التى بها يصير للمقدمة برهانية وبيانه لذلك بالطريق

المجمل والطريق للمفصل باحد فى ان يضع واحدا واحدا من هذه الشروط

ويستوفى الكلام فيها واولا يبتدى بالكلام فى المقدمة غير ذات الوسط

ويبدا بان يحدها ثم تقسيمها وهو يحدها بانها قول جازم يقدم

لتبيين لشىء اخر غيره ليس بين يتوسط حد لكنه ظاهر عند العقل

ان محموله موجود لموضوعه والمقدمة هى احدى جزئى المناقضة اعنى

الحكم شىء على شىء والجدلية منها هى التى نقضت اى جزء كان من المناقضة

من قبل ان الجدلى ليس عرضه الحق لكن غرضه عاد مناظره والزامه

ضد او نقيض ينتج بها عليه ضد رايه او نقيضه فاما البرهانية فهى احد

جزئى التناقض مخصصا من قبل ان المبرهن عرضه الحق والحق لا يكون

ما يراه ويعتقده فهو لسبيل الراى ويتوسل بعده الى اخذ مقدمة ما من خصمه صح

الى في احد جزئي المناقضة والحكم هو احد جزئي المناقضة الها كان
والمناقضة فهي التقابل الذي لا وسط له بذاته وانما استثني بذلك من
قبل ان بعض المتقابلات لها اوساط بذاتها بمنزلة المتقابلة على
طريق التضاد وههنا ينقطع الكلام في تحديدها ومن بعد تحديده
لها يقسمها وهو يقسمها الى العلم المتعارف والى الوضع والعلم المتعارف
هو المقدمة المذكورة في الفطر الواجب قبولها بمنزلة القول بان على
كل شيء يصدق اما الايجاب واما السلب والوضع ينقسم الى الاصل و
الموضوع والى المصادرة والى الحد والاصل الموضوع هو المقدمة التي
يتسلمها المتعلم من العلم ويكون بينه عنده ويبني عليها برهانه من غير
ان يكون معروفة عند كل احد والمصادرة هي المقدمة التي يصادر عليها
المعلم للمتعلم ويبني عليها البرهان من غير ان يكون معروفة عنده وربما كان
عنده ضدها والحد بمنزلة حد النقطة في الوحدة وينبغي ان يعلم ان
الحد ليس بمقدمة لكنه جزء للمقدمة وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام
في المقدمة غير ذات وسط ويبتدئ بعد ذلك النظر في شروط اخر وهو

ان مقدمات البرهان يجب ان يكون اعرف عند الطبيعة ويقول نتايج البرهان

ينبغي ان يكون مصدقا بها ومعروفة عندنا جدا وهذه انما نعرفها من اجل

معرفتنا بالمقدمات واذا كان الامر على هذا فمعرفتنا بالمقدمات ينبغي

ان يكون مصدقين بمقدمات البرهان فقط دون ان يعتبر مقابلاتها ويحقق

انها كواذب انما يعلم ان مقدمات البرهان ليست ممكنة بل ضرورية

وارسطوطاليس بعد هذا يا خذ في ان يبين ان البرهان موجود و

اولا يعدد الاراء التي كانت لغيره في البرهان ويزعم ان عدد الاراء التي كانت

لغيره في البرهان رايان احدهما ان البرهان غير موجود واصلا والاخر ان

البرهان موجود الا انه على كل شئ فاما الراي المحال فاعتبارها بعكس

هذه الطريق وهو انه متى اسقطناها سقط المحال سوى كانت في

اعالي القياس او في اسفله فهذا معنى في هذا المطلوب فاما المطلوب التاسع

هو النظر في الاشيا التي يجب على السايل ان يصل الى تخصلها غير مناظر

بخصمه فيعلمه المجيب المتحرز منها وارسطوطاليس يزعم ان السايل ينبغي

ان يكون حريصا متوصلا الى اول مقدمة كلية ومقدمة موجبة ووسط

اكثر ولو ورد المثال على ذلك بالمعلم والصبي ونقول اما يحب المعلم ويحب الصبي الا ان المعلم يحبه من اجل الصبي فيجب ان يكون محبا للصبي اكثر وليس ينبغي ان يكون

يشترك

يشترك فيه المقدمتان فحينئذ هم له مناظرة خصمه وانتاج ضد او نقيض

ما يراه ويعتقده فاما المجيب فينبغي ان يتحرز من اعطاء مقدمة كلية

او مقدمة موجبة او حدا وسطا لان القياس انما يتم بهذه وعليها عمدته فهذا

هو الموضع التاسع فاما الموضع العاشر فهو النظر في الاشياء التي يعلم ويجهل

معا في القياس ولا يلزم المحال وفي التي يعلم ويجهل ويلزم المحال فاما التي يعلم

ويجهل ويلزم المحال فيجري على ضربين وذلك انها اما ان يكون طولا

واما ان يكون عرضا والتي يكون عرضا يجري على هذا الغرض حدا

بمنزلة د ا فانك اذا اخذت ان ا موجود لب وغير موجود لج و ب

وج موجود ت ان له لزم ان يكون ا على كل شيء من ج ولا على شيء منها

فيكون مجهولة ومعلومة معا وهذا محال فاما التي يجري طولا فعلى هذه

الصفة لنفرض ا وتحتها ب وتحت ا ب ج ويجب الجيم الرابع ذلك فاذا

احدث الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع بالايجاب

كان الاول على الاخر بالايجاب واذا استعمل الاول على الثاني بالسلب و

الثاني على الثالث بالايجاب والثالث على الرابع بالايجاب كان الاول

ا محمول على حدين بغير متوسط
بمنزلة ب و ج وهذان محمولان
على حد اخر بغير متوسط بمنزلة م

على الاخر بالايجاب واذا استعمل الاول على الثاني بالسلب فيتحصل مجهول

ومعلوم وهذا محال فاما الاشياء التي يجهل ويعلم معا ولا يلزم محال فمنزلة

ساير الامور الكاينة بحسب الاشياء الكلية فانا هذه قد يعرض لها ان

يعلم من وجه اعلى من حيث هي تحت الكلي ويجهل من وجه اعني

في خاصة نفوسها بمنزلة المثلث اما من حيث هو بحسب المثلث

الكلي فانا نعلم زواياه الثلث يعادل قائمتين واما من حيث لم ينكشف

عنه حتى يشاهد وجوده ويدرك في خاصة نفسه فانه يكون مجهولا

فهذا هو المطلوب العاشر فاما المطلوب الحادي عشر فهو النظر في

تعاكس حدود القياس وتعاكس حدود المقدمات وما يلزم عنهما

مالا يعلمنا عن تعاكس حدود القياس وهذا بالموجب ونقول اذا كان

لنا قياس ناتج ان آ على ج بتوسط ب ثم عاد ب ج وانعكست على آ

وصارت في كلها فان ب رجع على الف ويكون موجودة في كلها بتوسط

ج والقياس هكذا ب على كل ج و ج على كل آ فب على كل آ وكذلك ايضا ج

يكون راجعة على ب بتوسط آ بمنزلة قولنا ج على كل آ و آ على كل ب فج

على كل ب

على كل ب فاما القياس فيعاكس حدوده على هذه الصفة ليكن القياس

ناتجا ان آ غير موجودة في شئ من ج بتوسط ب فاذا عكست ب على آ

فان ج ينعكس على آ والقياس هكذا ب على كل ج و ب ولا على شئ من آ

فج ولا على شئ من آ وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثاني فاما ان

رجعت ج التي هي الحد الاصغر على ب التي هي الحد الاوسط فان ب

التي هي الحد الاوسط يرجع الى التي هي الحد الاكبر من ان ب ح معاكسان

لا بقياس لكن لشريط تعاكس هذين الحدين فاما تعاكس حدود المقدمات

فانه يجرى على هذه الصفة لنفرض مقدمة حداها ا و ب وليكن هذان الحدان

متعاكسين بمنزلة قولنا ان غير المكون غير فاسد ولنفرض مقدمة اخرى

حداها ح و د وليكونا متعاكسين بمنزلة قولنا المكون فاسد ولنفرض

موضوعا واذا كان الامر على هذا فان ب د يجب ان يكون نسبتهما من

الموضوع هذه النسبة لانهما الخبران الاخران من النقيض فاما ارسطوطالس

فانها يناسب بين حدود المقدمات بنسب اخر نحن في غناء عن اعادتها

في مجموعها فهذا هو المطلوب الحادي عشر فاما الثاني عشر فهو النظر في

قبل

كالانسان اما آ واما ح لابد ان يقصد ولانهما يجريان مجرى النقيض

الاستقراء فاولا يبدا بتحديده ويقول ان الاستقراء هو اظهار المقدمة

الكلية غير ذات وسط البينة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة قولنا ان

كل صغير المراة طويل العمر ثم يظهر ذلك بالانسان والفرس والبول وجميع الجزئيات

صغير المراة فهذا هو الاستقراء وهو المط الثاني عشر والاستقراء يخالف

القياس من قبل ان القياس يبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر بتوسط

الاوسط فاما الاستقراء فانه يظهر ان الاكبر في الاوسط بجميع جزئيات

الاصغر وايضا فان القياس يكون من الاشياء التي هي اقدم في نفس

الطبع والاستقراء يكون من الاشياء المتقدمة عندنا فاما المطلوب

البينة

الثالث عشر فهو النظر في المثال وحد المثال هو اظهار المقدمة الكلية

بنفسها باحد الجزئيات الشبيهة بالطرف الاصغر بمنزلة قولنا ان قتال

المجاورين مذموم من قبل ان اهل اثينا المجاورين لاهل فوقيا كان

قتالهم مذموما بسبب محارم والقياس هو تبين جزئي من كلي والاستقراء

هو اظهار كلي بجميع جزئياته والمثال هو اظهار مقدمة كلية باحد جزئياتها

فاما المطلوب الرابع عشر فهو النظر في الاستقراء الثاني وهذا الاستقراء

هو

هو تبيين المقدمة الصغرى اذ كانت فى القياس خفية اما لخفاء النتيجة

او اقل و المطلوب الخامس عشر هو النظر فى المقدمة العناد على ضربين

اما اذا اخذت جدلا كلية واما اذا اخذت نقيضا لجزئية وهذا هو

الفرق بينها و بين مقدمة القياس و ذلك ان مقدمة القياس يكون

اما كلية واما جزئية فاما مقدمة العناد فسابغ فيها معنى الكلى والجزئى

فلهذا ما يقال عليها فى شكلين فى الشكل الثالث وفى الشكل الثالث و ذلك

ان الكلى احق بالشكل الاول والجزئ احق بالشكل الاول الثالث فليفرض

قياسا نتيجة سالبة كلية اما ضدها فموجبة كلية وهذه القياس عليها

يتم فى الشكل الاول واما نقيضها فموجبة جزئية و القياس يتم عليها

فى الشكل الثالث و المطلوب السادس عشر هو المطلوب النظر

فى الاسكس والعلامة والاسكس هو مقدمة مشهورة صدقها على

الاكثر فيها المحمول للموضوع يكون على الاكثر الامر واما العلامة فهى مقدمة

البرهانية المحمول فيها ضرورى للموضوع والمطلوب السابع عشر

فهو النظر فى قياس الاضمار وقياس الاضمار هو الذى يستعمله الخطباء

والجدليون صح

والجدليون يستعملونه بحيثون من التصريح بها والافصاح بمنزلة القول بان فلانا زان وكل من زان فلان زان اما المقدمة القايلة ان كل من زان فكاذبه ولهذا ما يلغى ويجعل مضمرة في القياس والمطلوب الثامن عشر فهو النظر في قياس العرامة هو طريق ومسلك يقاس منه على صورة وهيئة ونتيجة للنفس بعلامة موجودة في البدن بمنزلة قولنا ان الشجاعة موجودة للنفس السبع والقياس الذي يوضح ذلك من العلامات الموجودة في البدن يجري على هذه الصفة السبع اعضائه المقدمة على غاية الاستعداد للانتقام وكل ما كان لهذه الصفة فهو شجاع فالسبع اذن شجاع وقد يجوز ان يوجد للنوع الواحد نتيجتان بمنزلة ما يوجد في الاسد الشجاعة والجود سوى ان لكل واحدة من هاتين علامة تدل عليها في البدن وتصحيح ذلك يتم بان تعمد الى الانواع التي فيها نتيجة من النتيجتين وتنظر ما علامتها وتجعلها محصلة وتفسيرها في الشيء الذي يجتمع فيه النتيجتان جميعا وتقيس بتوسط كل واحد منها عين النتيجة الموجودة له فهذا هو المطلوب الثامن عشر وعنده تختم

الكلام

الكلام في المطالب الثمنية عشر التي كان غرض المقالة الثانية النظر
فيها وهي اعراض القياس ويجب ان نعهد بعد النظر في القياس المطلق
الى النظر في القياس البرهاني وبه نختم كتابنا هذا اذ كان غاية الصناعة
القياسية وغرضها وعند بلوغ الغايات والاعراض يجب
لا محالة الكف عن الفعل فان كل حركة وكل
فعل انما ينقطع الفاعل والمحرك عنه
اذا وصل الى الغاية التي
انما تم كتاب
القياس
الحمد
ولله
والمنة
على
الله
ونعماه
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البرهان لارسطاطاليس الحكيم

كتاب البرهان وارسطوطاليس من بعد فراغه من الكلام في
القياس المطلق ينتقل الى الكلام في القياس البرهاني ويعلمنا في
كتابه في البرهان ونحن فقد ينبغي ان يجري على العادة في الاخبار
عن غرض هذا الكتاب ومنفعته فيقول غرض هذا الكتاب النظر في
صورة المقدمة البرهانية وذلك ان البرهان لما كان مركبا وكل مركب
فتركيبه من جنس وفصل او ما يقوم مقامهما فجنس البرهان هو القياس
المطلق وفصله الشروط والخواص التي بها يصير قياسا برهانيا وهذه
صورة المقدمة البرهانية فاما منفعته فظاهرة جدا وذلك انا انما

فصل الى الفوز بالسعادة الدائمة التي هي الاتصال بالمبداء الاول جل ثناؤه
بعلم الحق وفعل الخير والوقوف على هذين لا يتم الا بالبرهان فاذن الانتفاع
بالبرهان عظيم جدا وظاهر جدا واول ما يبدا ارسطوطاليس يعمل قياسا
تبين فيه ان البرهان لا يتم علمه الا بعد اشياء يتقدم العقل فيقف عليها
والقياس صورته هذه الصورة البرهان تعليم وتعلم ذهني وكل تعليم
وتعلم ذهني انما يتم علم بعد علم اشياء متقدمة الوجود فالبرهان من
الاشياء التي تتقدمه في الوجود ويستقري المقدمة الكبرى بالعلوم التعاليمية
والقياس والاستقراء وسائر الصنائع فانه لا واحدة من هذه يدرك مطلوبا
من مطالبها الا بعد ان يتقدم فيعلم اشياء يتقدم وجودها وجوده

والمثال

فان صناعة الهندسة يحتاج ان يحصل النقطة والخط والسطح
وكذلك صناعة العدد على غاية الحاجة الى ان يحصل اولا ما الوحدة
وعلى هذا سائر الصنائع البواقي والقياس فلا طريق الى الوقوف
عليه الا بعد تقدم العلم بالمقدمات والاستقراء فيحتاج ان يتقدم
قبله الوقوف على سائر الجزئيات وانها استثناء وبقوله وبين للفرق
بينه

بينه وبين ما يورد عليه بالجنس والتعليم هما في الموضوع واحد وفي الحد   والتعلم صح

مختلفان والاشياء التي يحتاج الى ان يتقدم فيعلم قبل العلم بالبرهان

شيئان احدهما العلم بوجود بعض الاشياء التي في البرهان والآخر

العلم بعضها على ماذا يدل اسمها وبالجملة لما كان البرهان اشياء من

ثلثة موضوع ومحمول ومقدمات اما الموضوع فيحتاج ان نعلم

امره انه موجود وذلك ان سائر الصنايع يجب عليها ان يتسلم وجود

موضوعها لتتسلما فاما المحمول فينبغي ان ينظر فيه على ماذا يدل اسمه فانا

ان لم ينظر فيه على ماذا يدل اسمه لم يفهمه واذا لم نفهمه لم يمكن ان

يتبين انه موجود لشيء فاما المقدمات فينبغي ان ينظر فيها على ماذا

يدل اسمها وانها موجودة اما على ماذا يدل اسمها فلكيما يفهمها فانا

ان لم يفهمها لم يمكنا ان يبين بتوسطها وجود المحمول للموضوع فاما   يفهمها صح

انها موجودة اي صادقة فلكيما يتمكن ان يتبين بتوسطها صدق وجود

المحمول للموضوع والمفسرون جميعا يزعمون ان كل واحد من هذه

ينبغي ان ينظر فيه على الضربين سوى ان ما ذكر خصص بكل واحد

ولما زعم ارسطوطاليس ان التعليم والتعلم انما يكونان من اشياء وجودها
يتقدم وكان ليس كلها يعلمه الانسان انما تعلم من غيره بل ههنا اشياء
كثيرة يعلمها الانسان من تلقاء نفسه قصد لتحديد ما يعرفه الانسان
فقال ما يعرفه الانسان ليس يخلو من ان يعرفه اما بالحس او بالفعل او
بالجميع والذي يدركه بالحس هو هذه الاشياء الشخصية المحسوسة وادراكها
بغير متوسط والتي يدركها بالعقل هي الاشياء الكلية والعامة وذلك ان
العقل هو المستنبط للامور كلية والمستخرج لها من المتشابهات التي تجدها
في الامور الطبيعية عند تصورة لها فاما الاشياء التي يدركها الحس و
العقل فهي الاشياء الحاصلة تحت الامور بمنزلة هذا المثلث فان هذا
انكشف عنه ما يبره ويشاهده الحس كان مدركا بالحس ومن حيث
هو تحت المثلث الكلي فان العقل يعقل من امره ان زواياه الثلث معادلة
بقائمتين وبما علمناه من زواياه الثالث يعادل قائمتين من حيث
هو في الكلي وان لم يشاهده فيحصل من هذا الوجه معروفا بوجه ومعروفا
ومجهولا بوجه وليس ذلك بالمنكر فان الامر ان لم يكن هكذا وان يكون

الشيء

بالعقل

هو مر

الشئ معروفا من وجه ومجهولا من آخر لزمت الحيرة المسطورة في
مات وهو ان يكون الانسان اما ان لا يعرف شيئا اصلا او يطلب و يعرف
ما يعرفه والحيرة يجري على هذه الصفة ما يتعرفه الانسان ليس يخلو ان
يكون قد عرفه فيما تقدم او لم يعرفه فان كان قد عرفه فيطلبه لما يعرفه عنا
وان كان لا يعرفه فكيف السبيل الى الوقوف عليه اذا عرض له الا لتقاء
به والمصادقة والسوفسطائيون يشرون شكا على الاشياء الحاصلة
تحت الامور الكلية يقولون الامور الحاصلة تحت الامور الكلية يلزمها
ان يكون معلومة ومجهولة معا وهذا خلف لا يمكن وذلك ان هذه الثانية
يعلم انها زوج من قبل العلم بالثنائية على الاطلاق انها زوج الا انها
قبل ان ينكشف لنا لم يعلم وجودها فتحصل معلومة ومجهولة معا وهذا
خلف غير ممكن وقد حل قوم هذا الشك حلا غير مرضى قالوا انما
قلنا ان هذه الثنائية زوج لثنائية التي قد عرفناها فاما التي لا
يعرفها فلا وقد غلطوا وضلوا وذلك ان البرهان لم تقم على هذه
الثنائية ولا مقدمانه ايضا جزئية والحل الصحيح يجري على هذه

الصفة ليس بمنكر ان يكون الشيء معلوما ومجهولا من جهة واحدة فان

الانسان قد يعرف زيدا مثلا بما هو كاتب ولا يعرفه بما هو مهندس

فعلى هذا ينحل الشك ومن بعد فراغ ارسطوطاليس من النظر

في ان البرهان يجب ان يتقدمه علم اشياء قبله اخذ في النظر فيما هو

بسبيله وهو اول ما يبتدي يفيدنا ان البرهان قياس يكون بالعلة

لا العلة الموجبة للنتيجة حسب لكن والموجبة لوجود الامر

بهذا ينفصل من سائر المقائيس ويبين ذلك من الاتفاق من

يعلم على التحقيق ومن يظن انه يعلم انما يعتقد ان ذلك انما يتم له

بالعلة سوى ان الاول اعتقاده شديد والثاني غير شديد

وقد يوجد للعلم المحقق طريق غير هذا وهو طريق استخراج الحد

فان الحدود العقل يقف عليها من غير متوسط فاما البرهان فانما

يقف بالعقل على مطالبه بمتوسط وما يدرك بغير متوسط وما

اشرف واجل مما يدرك بمتوسط وابسط ومن بعد هذا يأخذ

ارسطوطاليس في افادتنا طبيعة البرهان وتحديده وحد البرهان

يجري

معا من وجهين اثنين وانما الشنيع ان يكون الشيء معلوما ومجهولا

من

يجري على هذه الصفة البرهان هو قياس موتلف يعني والمفسرون

الجل يحذفون لفظة موتلف اذ كان لا حاجة اليها واذا انبسط هذا

الحد فهم على هذا السبيل البرهان هو طريق ومسلك يسلكه العقل

ليقف به على الاشياء الخفية وقوفا سفبا بتوسط اشياء ظاهرة

ولتلك الاشياء الظاهرة وهي المتقدمات شروط وخواص بها تصير مقدمات

برهانية وارسطوطاليس بعد ذلك بعدد شروط المتقدمات البرهانية

ويزعم انها ستة الاول منها ان يكون صادقة والثاني ان يكون غير ذوات

اوساط والثالث ان يكون اقدم بالطبع والرابع ان يكون اعرف

بالطبع والخامس ان يكون علة اي المحمول فيها علة للموضوع والسادس

ان يكون مناسبة اي يكون المحمول فيها مناسبا للموضوع ويبين من بعد

ذلك ان من دون هذه الشرايط لا يتم البرهان وايضاح ذلك يتم

بحجتين الاولى منهما موخرة وهي يجري على هذه الصفة البرهان لا يتم

الا يكون هذه الشروط فاما القياس فقد يكون وان فقدها لان مقدمات

القياس يكون ذوات اوساط وغير صادقة وغير مناسبة والحجة الثانية

على الطريق التفصيل بصنع واحدا واحدا ويبين ان من دونه لايتم البرهان.

اما انها صادقة فبيّنه على هذه السبيل بقول ان فرضت غير صادقه

لزم من ذلك ان يعلم ما هو كاذب على انه صادق وهذا شنيع جدا

لان نتايج البرهان ينبغي ان يكون وليس اذا كذب احد الضدين

صدق الآخر لانهما قد يجتمعان على الكذب فاما اذا كذب احد النقيضين

فالنقيض الآخر صادق لا محالة فاما المطلوب السادس فهو امتناع

المقابلات من قياس واحد وهذا لا يتم الا بان يكون احدى مقدمتي

القياس المحمول فيها يتضمن جزئي النقيض بمنزلة قولنا الانسان ناطق

والناطق حي وليس بحي فالانسان حي وليس بحي وهذا شي يعرض

في القياس والا فالقياس بالذات لا يجوز ان ينتج شيئا ومقابلة

ضده كان او نقيضه لان القياس الواحد انما يكون على مطلوب واحد

والمطلوب الواحد انما يكون فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد

بالطبيعة وهذا هو المط السادس فالمط السابع فهو النظر في وضع

المط هو الشيء الذي يبيّن بغيره فيرام يثبته بنفسه فلا يبين

ووضع المطلوب

وذلك

وذلك ان المط ووضع المط هو الشئ الذي يكون موضوعا اذا جعل
في نفس القياس الذي يبين فيعرض من هذا ان يبين نفسه
فيكون بينا قد وضع وضعا لاحقيقه وما لا يبين يقال على ضروب
كثيرة اما لان المقدمات الماخوذة لبيانها نقيض اتباعه او لانها احفى
بينه او لانها مشابهة له في الخفاء او يكون اقدم منها وعند تعريفه لنا
ما معنى وضع المطلوب لبشرع في ان تفسيه ويقول المطلوب يكون
موضوعا اما لانه وضع بالفعل في نفس المقدمات ليهاتبين او لانه
يبين بالاشياء التي من بيانها ان يتبين به بمنزلة اللذين يرومون ان
يثبتوا ان الخطوط متوازية فيستعملون في المقدمات ما تبين بالخطوط
المتوازية وهو كون الزاويتين المتبادلتين متساويتين فيلزم من
هذا وضع المطلوب ويبين الشئ بنفسه ومن بعد تعليمه لنا وضع
المطلوب بالفعل في المقدمات ياخذ في تعليمنا متى يصادر على
المطلوب الاول ويصفه اصفا بالقوة في المقدمات ويقول اذا كانت
حدود القياس ينعكس بعضها على بعض وينوب بعضها مناب بعض

فان المطلوب يكون موضوعا بالقوة في القياس اما في كبراه واما في

صغراه وهذا بمنزلة قولنا آ على بَ وبَ على كل جَ فآ على كل جَ فاذا كانت

حدود الصغرى ينوب بعضها مناب بعض في المطلوب بالقوة

في الكبرى بمنزلة قولنا الحيوان على كل حي ناطق مائت والحي الناطق

المائت على كل انسان فالحيوان على كل انسان مجرى الصغرى ينوب

بعضها مناب بعض واذا كانت الكبرى لهذه الصفة فالمطلوب بالقوة

في الصغرى بمنزلة قولنا الحي الناطق المائت على كل انسان ولا انسان

على بعض الابيض فالحي الناطق المائت على بعض الابيض مجرى

الكبرى ينوب بعضها مناب بعض فهذا مكان في النظر في وضع المطـ

فاما المطلوب الثامن فهو النظر في اعتبار المقدم التي لزم عنها المحال

والتي لم يلزم عنها وقبل ان يشرع في ذلك ينظر في اي المقاييس ينفع

هذا النظر وفي ايها لا ينفع ويقول ان هذا النظر يخص برهان المعروف

برهان الخلف اذ كان مثل هذا القياس هو مؤلف من نقيض المطـ

ومن مقدمة اخرى فاما في غير برهان الخلف فانا غير محتاجين

الى

الى تخصيص المقدمة التى من اجلها لزم المحال لكن يكفينا ان يقول ان الكذب
لزم من قبل ان فى المقدمات كذبا فاما القياس السابق الى الخلف فلزم
ان عرضه تصحيح المط بابطال نقيضه يجب ان ينظر فى المقدمة التى
لزم منها المحال ليوجد نقيضها صادقا وهو المطلوب ومن تعريفه
ايانا فى اى المقاييس ينتفع بهذا البحث وانها لا يشرع فى قسمة المقدمة
التى لم يلزم عنها المحال فيقول هذه المقدمة ليس يخلو ان يكون لها وصلة
بالقياس او لا يكون فان كانت لها وصلة فليس يخلو ان يكون الوصلة
~~التى لها وصلة بالقياس او لا يكون فان كانت لها وصلة فليس يخلو ان~~
يكون الوصلة التى لها فى اعالى القياس او فى اسفله وكيف تصرفت
الحال فاعتبارها يجرى بان يسقط ويكون الحال لازما طل فيعلم
انه ليس عنها لزم المحال فاما التى عنها يلزم المحال نتايجها اما بالذات فكذب
لان النتيجة يتبع احسن ما فى المقدمات واما بالعرض فصدقها وصدق
من قبل الامور لا من قبل القياس اما ارسطوطاليس فيوضح ذلك فى
شكل شكل وضرب ضرب فاما نحن فنسعسون عن ذلك و يكفينا ان

يورد المثال في ضرب واحد فيقول اذا كان الحيوان على كل حجر والحجر على كل

انسان اما المقدمتان لكاذبتان واما النتيجة فصادقة الا انها صدقها

من قبل الامور لا من القياس وايضا الحيوان على كل ناطق والناطق

على كل حمار فالحيوان على كل حمار اما النتيجة واحدى المقدمتين فصادقتان

واما الاخرى فكذب وبالجملة فلما كانت المقدمات صورتها صورة

المقدم والنتيجة صورتها صورة التالى وكل شئ وجد المقدم لزم وجود

التالى وليس متى وجد الثانى لزم وجوب المقدم كذلك متى صدقت

المقدمات لزم صدق النتيجة وليس متى صدقت النتيجة صدقت

المقدمات وايضا النتيجة الواحدة بمنزلة قولنا الحيوان على كل انسان

قد تبين بمقاييس كثيرة فقد يجوز ان يكون بعضها صادقا بمنزلة قولنا

الحيوان على كل حجر والحجر على كل انسان فاما القياس الواحد فان نتيجة

بالذات واحدة وان كان كاذبا كانت كاذبة وان كان صادقا كانت صادقة

فهذا يكفي في هذا المطلوب الذى نحن بسبيله فلنشرع الان في المطلوب

الثالث وهو برهان الدور وبرهان الدور يرسم بانه احد في النتيجة مع

عكس

قبل

حمار

على كل ناطق والناطق على كل انسان وبعضها كاذبا بمنزلة قولنا الحيوان

عكس احدى المقدمتين وتاليفهما فيما ساتبين به المقدمة الاخرى اثباتا في
في القياس والمثال على ذلك آ على كل بَ وبَ على كل جَ فآ على كل جَ
فانك اذا اخذت الفاعل كل جَ ونضيف اليها عكس الصغرى وهي
جَ على كل بَ نتجت آ على كل ب وهي المقدمة الكبرى وبرهان الدور انما
يتم اذا كانت الحدود وميلا متعاكسة متساوية مثل الضحاك والانسان
وقابل العلم وهو مرذول او كانت الاشياء المتقدمة فيه يصير متاخرة
والخفية ظاهرا واذا احدث على كل جَ واضفت اليها عكس الكبرى وهو
بَ على كل آ نتجت ان بَ على كل جَ وهي الصغرى فاما ارسطوطاليس
فانه يجري على الرسم في ايراد ذلك في شكل شكل وضرب ضرب ومن
بعد ذلك شرع في المط الرابع وهو النظر في عكس القياس فيقول
ان عكس القياس هو اخذ نقيض النتيجة او ضدها واضافتها الى
احدى المقدمتين لانتاج ضد او نقيض المقدمة الاخرى بمنزلة قولنا
آ على كل بَ وبَ على كل جَ فآ على جَ اما ضد هذه النتيجة فهو ولا آ على شيء
من جَ فاذا اضفت الى هذه آ على كل بَ يحصل من ذلك قياس في الشكل

الثاني منه ينتج ب ولا على شيء من ج وقد كانت على كلها فهذا القياس

ينتج ضد الصغرى واما نقيضها فهو آ ليس على كل ج فاذا اضيفت الى

هذه آ على كل ب ينتج في الشكل الثاني الضرب الرابع منه ب ليس على كل

ج وهذا نقيض الصغرى فاما المطلوب الخامس فهو النظر في برهان

الخلف وبرهان الخلف هو ان يوجد نقيض النتيجة او نقيض المطلوب

ونضاف اليه مقدمة صادقة بسبب منهما قياس فينتج نتيجة كاذبة

بمنزلة قولنا آ على كل ب وب على كل ج فآ على كل ج فان لم يكن هذا حقا

فليكن آ ليس على كل ج وآ على كل ب فهو في الشكل الثاني والضرب الرابع

منه ينتج ب ليس على كل ج وقد كانت على كلها وهذا محال فاذن القول

بان آ ليست على كل ج كذب فنقيضه حق وهو آ على كل ج والفرق بين

برهان الخلف وعكس القياس هو ان عكس القياس يوجد فيه ا[illegible]

النقيض حسب لان الغرض تصحيح المطلوب وليس الصفة الامر المعلوم

بالبرهان هو دائم ضروري غير مستحيل ولا متغير لان البرهان انما يقوم

على الامور الكلية الدائمة واذا كان الامر المعلوم بالبرهان له هذه الصفات

نقيض النتيجة تارة وضدها تارة فاما برهان الخلف فلا يوجد فيه

فالبرهان

فالبرهان الذي على هذه المعلوم يجب ان يكون ضروريا غير مستحيل ولا
متغير وذلك ان العلم مناسب للمعلوم واذا كان البرهان على هذه
الصفة فقد مادته ايضا بهذه الصفة فمقدمات البرهان اذا غير مستحيلة
ولا متغيرة ضرورية ابدا وايضا فان الوسط فيه علة وعلة الشيء
ضرورية له ولما كان الضروري قد يقال على الفارسي شرع في ان
تبين على اي وجه منها يقال في المقدمات البرهانية انها ضروريه
فهو يعدد الشروط التي بها يتم في مقدمة البرهان ان يكون ضرورية
فيزعم انها ثلثة الاول منها هو ان يكون المحمول موجود الكل الموضوع
ودائما والثاني ان يكون ذاتيا له والثالث ان يكون له اولا واذا اجتمعت
في المحمول هذه الشروط سمي كليا ومعنى ان يكون له اولا هو ان يكون
حليته التي منها انتسبت ذاته فلكيما يقف على المقدمة الضرورية
التي هي ضرورية البرهان يجب ان تفحص عن شرط شرط من هذه الشروط
حتى يفهمه فيقول ان معنى قوله ان معنى قوله ان محمول على كل الموضوع
هو ان لا يبقى واحد من الجزئيات التي يحويها الموضوع الا ويوجد له

ولا يكون لبعضه ولبعضه لا يكون ومعهذا فيكون له دائما لا في وقتين

من الاوقات بمنزلة الحيوان لا يبقى واحد من الطبيعة التي يحصرها

الانسان ان لا يوجد له هو دائما والصرف بين الحمد الذي

حدثه المحمول على الكل في كتاب القياس الذي حدثه ههنا هو

ان ههنا زاد عليه لفظ دائما واما احسن ما فعل وذلك انه لما

كان للمعاندان معاندة اذا حكم ان المحمول لكل الموضوع ان يراه

واحدا من الموضوع لا يوجد به المحمول فكسر بذلك حكمه وان قايم

ثابته دائما ان يريه واحدا لا يوجد به المحمول دائما بل في وقت من

الاوقات فلذلك جمع في للقول على الكل هذين الشرطين حتى لا تجد

المعاند طريقا وفرضينه لكسر حكمه وقيل ان يشرح معنى قولنا فلنعد

التي يقال عليها ما بالذات فيقول ان عدد المعاني التي يسمى بهذا الاسم اربعة

الاول منها ساير المحمولات الماخوذة في حدود الموضوعات بمنزلة

الحيوان لافلاطن فانك اذا حددت الانسان اخرت الحيوان في حده

من قبل انه ذاتي له والثاني ساير المحمولات الماخوذة موضوعاتها

في

فى حدودها بمنزلة الاستقامة والانحنا للخط والفرد والزوج فى الفرد
فانك اذا رمت تحديد اى هذه اردت اخذت موضوعه فى
حده وذلك انك اذا حددت الزوج قلت انه عدد ينقسم بقسمين
متساويين والثالث هو ساير الاشخاص اعنى الجوهر الاول فانه
قد يقال بالذات لكل واحد من الجواهر الاول وذلك ان سائر
الجزئيات منها جواهر ومنها اعراض وجزئيات الاعراض لا يقال
فيها انها بالذات لانها موجود فى غيرها فاما اشخاص الجوهر التى
غير موجودة فى غيرها يقل انها بذاتها والربع وهو المعلولات التى
هى لازمة بعللها من الاضطرار بمنزلة الموت تابع للجزء المنحور وذلك
ان الموت تابع للجرم من الاضطرار من بعد تعديد ما اضاف
ما فى بالذات فلنخبر انها يصلح ببرهان وانها فيقول ان الذى يصلح
للبرهان من جملة هذه الاربعة المعانى معنيان احدهما المحمولات
الماخوذة فى حدود الموضوعات والثانى المحمولات الماخوذة
فى موضوعاتها فى حدودها سوى ان يقابل ان يقول ان تلك ضرورية

من قبل انها منها اثبت طبيعة الموضوع فهذه المحمولات التي هي

اعراض بمنزلة الفرد والزوج كيف صارت ضرورية اي اعراض

والجواب الجزوي على هذه الصفة انما انها صارت ضرورية من

قبل انها لموضوعها من الاضطرار وذلك ان الفرد والزوج من

الاضطرار موجود ان يتعدد وكذلك الاستقامة والانحناء

للخط فاما القسمان الاخران وهما الاشخاص والمعلولات اللازمة

بعللها من الاضطرار فلا يصلح للبرهان من قبل انهما يحملان وكلاهما

دائما هو فيما يصلح ان يحمل وفي الكلي لا في الشخص فيحصل الايات

الذي يليق بالبرهان هو المحمول الماخوذ في حد الموضوع والماخوذة

موضوعة في حده ومن بعد فراغه من ابانة معنى ما على الكل وما

بالذات باحد في تحديد الكلي اذا كان هو المحمول في المطالب البرهانية

ومقدماته ويقول ان الكلي هو الذي يجتمع وشروط ثلثة احدها

ان يكون لكل الموضوع ودائما والثاني ان يكون ذاتيا له والثالث يكون

اولا وكان الكلي هو المحمول على كل الشيء الموضوع ولا يتعداه وهو

ماخوذ

ملخوذ في المساوية بمنزلة مساواة الزوايا الثلث لقائمتين فان هذا
على كل مثلث وذاتي وحد الشئ له واولا لا يتوسط شئ ولن يوجد
هذا الامر على طريق الكلى لما فوق المثلث بمنزلة الشكل من قبل انه ليس
هو بكل شئ كلا ولا لما تحت المثلث فانه وان كان يحمل على كل مثلث
متساوي الساقين فانه يتعداه الى المساوي الاضلاع فلذلك لا
يكون كلياله وهو لمتوسط المثلث والدليل على ذلك انه لو رفع منه
انه مثلث ارتفعت مساواة الزوايا الثلث لقائمتين ولو رفعت منه
اى شئ رفعت بعد ان يصير مثلثا كان فى هذا المعنى موجودا فالبرهان
المحقق هو الذى يكون محموله فى مقدماته ونتايجه ومطالبه ووسط
كليا اعنى انه على كل الموضوع ودائما وداما واولا ومن بعد هذا يشرع
ارسطوطاليس فى ان يفيدنا قانونا وداما ولا نادرا نستورا بغير ساير
المحمولات الكلية وقيل يفيدنا هذا القانون يشعرنا بخدع ثلث يختدع
بها في امر الكلى ويرينا وجه الغلط فيها حتى اذا اراد ذلك واوقفنا على الشبهة
واسبابها خلص لنا الراى الحق وافادنا القانون واحدى الخدع التى

لد

ان

يخدع بها فى امر الكلى هى اما قد يظن فى الكلى انا ما بيناه ويكون قد بيناه

هذا انما يتم فى الامور التى هى واحدة بمنزلة الشمس والقمر والارض وما اشبه

ذلك فانا اذا بينا ان القمر منكسف بعلته هى قيام الارض فى الوسط

الكسوف ص والحجر حائلة عن نور الشمس يخدع بان يظن ان الكسوف ليس كليا ولكن

قيام الارض فى الوسط والسبب فى ذلك وانه لما كانت الشمس واحدة

والقمر واحد وكان الكلى انما يحتاج ان يقال على كثير وليس ههنا شيئا

يحضرها الشمس فيقال عليه فلهذا ما يظن ان الكسوف ليس كليا وحل

انه ص هذا الشك هو انما ليس انما بينا هذا المحمول لهذا الموضوع من حيث هو

هذه الشمس ولا من حيث هو هذه الارض لكنا انما بينا ان هذه

الروم لطبيعة الشمس على الاطلاق لا لهذه الشخصية حتى لو تقدر وجود

الف شمس لكان هذه المحمول موجود لها فاما الطبيعة الكلى فهو

انيكون ذاتيا وموجود للطبيعة التى هو موجود لها اولا لا من حيث

متوهما هى شخصية ويكون على كل ما تحتها بتوسطها موجود كان متوسطا

واما الخدعة الثانية التى لا يدخل علينا وبها نطلق انا قد بينا الكلى وما بيناه

فى

فهي ينقسم قسمين احدهما هو ان لا يكون لذلك المحمول الذي يظن انه كلي طبيعة

اعلى منه يكون كليا لها او متوسطا يكون موجودا لامور اخر والاخر ان يكون

لذلك المحمول الكلي طبيعة اعلى ذلك المحمول كلي لها لكنا نحن لا نعلمها

فاما المثال على الصنف الاول فمثل هذين النسبة فان هذا ليس

يوجد شي على يقوم البرهان على ان هذا المحمول الكلي له ومتوسط

لا شيئا اخر ولذلك يضطر المبرهن ان يقطع البرهان ويبين هذا

المعنى في واحد واحد من الاشياء التي يوجد لها بمنزلة ما تبين ذلك

في الاعداد فاذا وجد اربعة اعداد امكن ان يبين ذلك فيها فيظن

ان هذا كلي للاعداد ان هذا كلي للاعداد وليس الامر كذلك من قبل انه

يتعدى منها الى الخطوط والسطوح والازمان والاماكن ويجب ان

يعلم انه اذا كان لم يكن ههنا معنى يوجد به التبديل بالنسبة اولا ومتوسطا

تحته لم يكن التبديل بالنسبة كليا يسمى ما تبين انه موجود له فاما الصنف

الثاني فلنفرضه بمنزلة مساواة الزوايا المثلث لقائمتين فانه اذا لم يكن

المثلث معروفا حتى تبين هذا المحمول لواحد واحد ما تحته لم يكن البيان

كليا فاما الخدعة الثالثة التي في امر الكلي هي انا نظن انا قد بينا الكلي ونحن

لم نبين وهذه هي ساير المحمولات التي يبين انها للموضوعات باوساط ليست

في نفوسها كلية لكن الكلي موجود فيها الوجود الكلي في حد الجزء بمنزلة ما

يبين في ان اي خطين كانا متوازيين فانهما لا يلتقيان يظن بتوسط

هو كون الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع

عليها قائمتين فان هذا الوسط وهو لكل خطين متوازيين لا يلتقيان

يظن انه كلي وليس هو كليا من قبل ان الكلي موجود فيه وهو مساواة

الزاويتين اللتين ذكرناهما لقائمتين وذلك انه لو كانت احدهما منفرجة

والاخرى حادة واحدهما قائمة والاخرى نصف قائمة بعد ان

سواهما جميعا متساويتين فان الخطين لا يلتقيان فان رفع منهما انهما

مساويتان لقائمتين التقا الخطان وليس اذا رفع انهما قائمتان التقى

الخطان فاذن ليس الوسط الذي بين به هذا من هو الكل واحدة

منهما قائمة لكن الشيء موجود فيه هو مساواة الزاويتين لقائمتين الذي

هو الكلي وهذه الخدعة دخلت من قبل الاخلال باحدى شروط الكلي

وهو

وهو قولنا اول والتي قبلها من قبل من قولنا فيه انه بالذات والاول من
قولنا فيه انه على الكل فلان شروطه ثلثة عرضت فيه شبهة ثلثة وخدع
ثلث وحينئذ يضيفها ارسطوطاليس متى يعتبر المحمول فيعلم انه كلي
او ليس بكلي ويقول ان المحمول الكلي هو الذي متى وجد وجد بوجوده
الموضوع ومتى ارتفع ارتفع بارتفاع الموضوع ومن بعد ما بين ان
مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية والكلم في الشروط والخواص
التي بها يكون مقدمات البرهان ضرورية وزعم انها ثلثة وهو ان يكون
محمولها على كل الموضوع دوائما ان يكون بالذات واولا وجملة هذا هو
الكلي ونبهنا على الخدع التي يختدع بها في امر الكلي وافادنا القانون في
اعتباره اخذ على طريق التاكيد يتبين ان مقدمات البرهان يجب
ان يكون ذاتية ضرورية وهو يتبين ذلك باربع حجج الاولى يجري منها
على هذه الصفة ~~نتيجة البرهان ضرورية يجب ان يكون ذاتية~~ والحجة

ان كان العلم بالبرهان يجب ان يكون ذاتية

الثانية يجري على هذه الصفة نتيجة البرهان ضرورية واذا كانت هذه
الصفة فالبرهان الذي به يثبت هذه النتيجة هو ضروري واذ كان البرهان

بهذه الصفة فمقدماته اذن ضرورية والحجة الثالثة يجري على هذه
الصفة ان انتج انسان فان نتيجة ضرورية عن مقدمات ليست ضرورية
فانه تمكننا ان يعانده ويريه ان القياس ليس برهان من قبل ان المقدمات
ليست ضرورية فاما يمكن ان ينتج تلك النتيجة بمقدمات غيرها
ومقدمات البرهان لا يجب ان يكون بهذه الصفة لانها يكون بالعلة والعلة
واحدة كثيرة والحجة الرابعة يجري على هذه الصفة ان لم يعلم الشيء
بتوسط هو علة الامر في الوجود فليس علمنا بذلك الشيء برهانيا
مثلا ان يقصد لان يعلم ان آ كل ب من الاضطرار بمتوسط هو ج
ليس من الاضطرار وليس هو سببا فانا لا يحصل العلم البرهاني بهذا
الوسط من قبل انه قد يمكن ان يزول وذلك انه في طبيعة ممكن و
ههنا ينقطع الاربع حجج التي بين بها ان مقدمات البرهان يجب
ان يكون ضرورية وذاتية وهو يبين بعد هذا ان الحد الاوسط يجب
ايضا ان يكون ضروريا ذاتيا ويقول انه متى علم احد امرا ما بطريق
البرهان فذلك المعلوم هو ضروري غير مستحيل ولا يتغير وكذلك ايضا



العلم به وهذه الصفة فالحد الاوسط ينبغي ان يكون صورته هذه الصورة ايضا

وبالجملة فان البرهان يجب ان يكون الاوسط فيه ضروريا وذاتيا

وعلة للنتيجة وللامر نفسه ويجب على المبرهن ان يعلم انها العلة فانه

ان لم يعلم انها العلة لم يكن ما يعلمه على التحقيق وان كان في نفسه محققا

فاما الاعراض التي ليست ذاتية فلا يكون لها علمها برهان ولانها ولا بتوسطها

وهو ينقطع الكلام في ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية

ومن بعد ذلك شرع ارسطوطاليس ان نبين ان مقدمات البرهان

يجب ان يكون مناسبه اي المحمول فيها طبيعة مناسبة ~~اي المحمول فيها~~

~~طبيعة مناسبة~~ بطبيعة الموضوع وهو يبتدي اولا فنقيض ما قد

مضى له ويقول ان مطالب البرهان ومقدماته قد بان وظهر ان المحمول

فيها يجب ان يكون ضروريا للموضوع بان ايضا ان الامر الضروري

هو الذي بالذات وعلى الكل واولا واذا كان الامر على هذا كانت مقدمات

البرهان ومطالبه المحمول فيها ذاتي للموضوع اما لانه موجود في حد

الموضوع اولان الموضوع ماخوذ في حده والاشياء الذاتية هي الاشياء

المناسبة فطالب البرهان ومقدماته المحمول فيها يجب ان يكون مناسبا

للموضوع فاما المطلوب العرضية والمقائيس العرضية فانها لا نعلم علما

برهانيا في ذلك انها ليست ضرورية ومطالب البرهان ومقدماته

ضرورية وقد بينوا على ارسطوطاليس في هذا الشك صورة هذه

الصورة كيف يزعم ان الاعراض على الاطلاق لا يكون عليها برهان و

لا فيها ولا بتوسطها ومن الاعراض مفارق وغير مفارق وجوده دائم و

البرهان فمن شانه ان يكون على الاشياء الدائمة ومن الاشياء الدائمة

وحل الشك يجري على هذه الصفة ليس يكتفي ان يكون المحمول في

المقدمات البرهانية دائم الوجود للموضوع فقط بل ذاتي ايضا

والعرض غير المفارق الذي ليس موضوعه ماخوذا في حده فليس

بذاتي للموضوع وايضا فان البرهان انما هو فعل للعقل يتوسط به الى

الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة على طريق الاتقان وكان

العرض المتفارق في الوجود وغير المفارق صورتهما صورة واحدة عند

العقل وذلك انه يتوهم ارتفاعهما وطبيعة الشي اذا كان الامر على هذا يكون

سبب

سبب العلم الذي هو الحد الاوسط عند العقل مرتفعا واذا ارتفع السبب

ارتفع المسبب فلا يكون اذن البرهان الذي المحمول فيه عرض غير مفارق

ضروريا لا في مطالبه ولا مقدماته واذا لم يكن ضروريا والبرهان مطالبه

ومقدماته ضرورية لم يكن لا عليه ولا مبدأ برهان ويجب ان يعلم انه ليس

يكفي ان يكون مطالب البرهان ذاتية والوسط الذي يبين به عرض بل

يجب ان يكون الوسط ايضا ذاتيا وعلة الامر ومع انه علة يعلم العقل انه

كذلك حتى يكون المعلوم قد علم على طريق البرهان فيتحصل من هذا

ان المحمول في المقدمات البرهانية والمطالب البرهانية يجب ان يكون ذاتيا

للموضوع واذا كان ذاتيا فهو من الطبيعة نفسها واذا كان من الطبيعة

نفسها فهو مناسب ومن بعد هذا نعلمنا ارسطوطاليس انه لا يمكن

ان ينقل البرهان من جنس الى جنس اعني من طبيعة بمنزلة ان ينقل

البرهان على امر هندسي فيستعمل في امر عددي وذلك ان البرهان هو

من الاشياء الذاتية والاشياء الذاتية بكل واحد من الامور غيرها

للاخر واذا كانت الصورة على هذا لم يمكن نقل البرهان من طبيعة الى

طبيعة بل مقدمات كل مطلوب بغير متعدية له ولما بين بين ذلك

ارسطوطاليس كان بعض الامور قد ينقل المقدمات من مطلوب

الى مطلوب بمنزلة المطالب الذي الموضوع فيهما من طبيعة واحدة

او التي بعضها تحت بعض احدث ان يشعرنا بذلك ومن قبل ذلك

نعد جميع ما في البرهان وفائدة هذا تقديد ان يعلم ان الاشياء مما

في البرهان يمكن ان ينقل وايها لا فهو يقول ان البرهان ينقسم على

القصد الاول الى المطلوب والمقدمات وعلى القصد الثاني الى المحمول

والموضوع والمقدمات وما في هذه ما يمكن ان ينقل سوى الكبرى

على ما سنبين والنقل انما يتم في المطالب التي موضوعها واحد بمنزلة

المطالب العددية او الهندسية او غير ذلك وفي التي بعضها موضوع

تحت بعض بمنزلة المطالب الموسيقية والعددية فان صناعة

الموسيقى هي تحت صناعة العدد ومناسبة لها وذلك ان الاشياء

التي موضوعاتها واحدة او بعضها تحت بعض الامور الذاتية لها واحدة

فاذا كانت الامور الذاتية لها واحدة امكن نقل البرهان ومن بعد هذا

يتبين

يتبين ارسطوطاليس بقياس ماخوذ من الاولى والاخرى انه لا يمكن ان

تلك
ينقل البرهان على امر من الامور فتبين شئ ماخوذ من لذلك الامر و

الطبيعة نفسها الا انه عرضها وسبب هذا باسره كون البرهان من

الاشياء الذاتية لاولا يمكن ايضا ان ينقل البرهان فيتبين به ما تحت

تلك الطبيعة انكان ما تحتها اشخاصا واشيا فاسدة وذلك ان

الشخص والواحد بالعدد لا يقوم عليه برهان ولا حد ولا يتوسط

وذلك ان البرهان هو من الاشياء الدائمة السرمدية اعنى مطالبه

ومقدماته والشخص فاسد منقض فلا يجوز ان يكون عليه برهان

اللهم الا ان يوجد من حيث هو منطوفي الكلى فيكون انسان

يقوم عليه من حيث هو في الكلى الا ان ذلك بشريطه اعنى ما دام

باقيا ولا بين ان الشخص لا يقوم عليه برهان اخذ ان يبين انه ولا

الحد ايضا يكون له وذلك ان اجزاء الحدود ثابتة ودائمة ومباد

الشخص فاسدة منتقله واذا كان الامر على هذا لم يثبت حتى مولف منها

حد وهنا يتبين ارسطوطاليس شكا يحله وصور الشك هذه الصورة

كيف يزعم ارسطوطاليس ان الامور الجزئية والفاسدة لا يقوم عليها برهان

وما نحن نرى الكسوفات وما يجري مجراها وهي اشياء جزئية يقوم

عليها برهان وحل الشك يجري على هذه الصفة لم يقم البرهان على

هذا الكسوف الجزئي لكن على الطبيعة الكلية اعني على الصورة

الحاصلة في النفس الدائمة الابدية فقد علم الان ان البرهان لا

يكون الا من الاشياء الذاتية والمناسبة والخاصة وليس يكفي

في البرهان ان يكون مقدماته صوادق وغير ذوات اوساط دون ان

يكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عليها فان برومس

لما رام ان يربع الدائرة استعمل في برهانه مقدمة عامة غير مناسبة

لطبيعة واحدة ولهذا لم يكن سائر برهانيا وبرهان برومس يجري

على هذه الصفة الاشياء التي هي انقص من شيء واحد بعينه وازيد

من شيء واحد بعينه هي متساوية والمربع والدائرة صورتهما هذه

الصورة فالمربع مساو للدائرة فالمقدمة الكبرى هي عامة مشتركة

وذلك انها يصلح ان يستعمل في اشياء كثيرة فاما يحيى النحوي فكان

بعتقد

يعتقد انها كاذبة وذلك انه كان يقول السبعة والثمانية اصغر من الخمسة
عشر واعظم من الثلثة ولسنا مثبتين ولا نظر في ذلك موضع
غير هذا الآن فايدة بزيادة حد وارسطوطاليس بعد ذلك يتوصل
الى ان تبين ان الامور التي يبرهن عليها ويستعمل الاوساط فيها
من الامور التي هي علل منها صورتها هذه الصورة اعني ان بيانها انما
يتم بالاشياء الذاتية وهذه بمنزلة المطالب الموسيقية الموضوعة
تحت الصناعة العددية سوى ان الصناعة التي فوق يكون معينه
مطالبها مبرهنة لها لم الشيء اعني بان يستعمل اوساطها ذاتية واسبابا
قريبة فاما التي تحت فبيانها يدعي بيان ان الشيء وذلك ان الوسط
فيها علة بعيدة بمنزلة ما يبرهن المناظري ان الشعاعين الخارجين
عن العين بالنقصان بوسط هو كون الزاويتين الداخلتين اللتين
بوجهة واحدة من الخط الواقع عليهما اقل من قائمتين فهذا الوسط
ماخوذ من العلم الاعلى اعني الهندسة والمطالب التي يحتاج ترتفع
الى التي فوق وذلك ان موضوعها يرتفع الى موضوعها ومحمولها

مثلثة

الى محمولها وتلك بيانها بالامور الذاتية فالتي يجب ايضا صورتها

هذه الصورة فكل برهان اذن انما يكون من الاشياء الذاتية والمناسبة

والخاصة سوى ان البرهان الذي يقوم على المطالب التي تحت يدعى

برهان ان والبرهان الذي يقوم على المطالب التي فوق يدعى برهان لم لانه

يكون بالعلة والسبب القريب ولما زعم ارسطوطاليس ان الصنايع

والعلوم مثل الهندسية والعدد والامور الطبيعية لكل واحد منها مباد

خاصة وموضوعات خاصة كان قايلا قائل فهذه المبادي ما صورتها

ومن الذي يتولى سلها فهو يزعم ان العلم الذي يبين سائر المبادي

المتسلم في الصانع هو العلم الكبير المحامد يعني علم ما بعد الطبيعة فاما

صاحب صناعة صناعة فانه يتسلم موضوعه والمقدمات غير ذوات

الاوساط التي تبين عليها برهانه فتسلمها وتبين بتوسطها الاعراض الذاتية

اللازمة لموضوعه فاما السبب من اجله تبين صاحب صناعة صناعة مبادية

الخاصة به من قبل انه ان شرع في تبيينها فليس يخلو ان يكون مثبتها اما

بتوسط علة او بتوسط معلول فان مثبتها من الاشياء المتاخرة والمعلولات

استعمل

استعمل البرهان الدوري لانه يعطف فتبين المعلولات بالعلل وان بينها
بعلل اعلى منها فتلك العلل احق بان يكون المبادي لتلك الصناعة وايضا
فان احدي مرتبيانها احتاج الى ان بينها بعلل والعلل بعلل ويجري
هذا الى ما لا نهاية ههنا للعلم ارسطوطاليس بان البرهان او كان من الامور
الذاتية والمناسبة فانه يتحصل صعب المرام ولما اشعرنا بصعوبته
اخذ في شرحه لنا وايضاحه لكنما يتعلق به نفوسنا فصل يتعلق وهو
يبدا ء ونعدد جميع ما في البرهان ونزعم ان البرهان يحتوي على
امور ثلثة على الموضوع والمحمول فالمقدمات اما الموضوع فشريطته
ان يتسلم وجوده لنا ويبين الاشياء الذاتية له واما المحمول فشريطته
ان ينظر فيه على ماذا يدل اسمه فاما ان لم ينظر فيه على ماذا يدل اسمه
لم يفهمه واذا لم يفهمه ولم يكن من ان تبين فيه انه موجود للموضوع
واما المقدمات فشريطها ان ينظر فيها على ماذا يدل اسمها وانها
موجودة اما على ماذا يدل اسمها فلكيما بفهمها واما انها موجودة فلكيما
يثبت في نفوسنا صدقها ومقدمات البرهان ينقسم الى الخاصة والعامة

فالخاصة هي اللازمة للطبيعة التي البرهان قائم عليها وغير معتد بها في

اما العامية فهي المخطية لتلك الطبيعة الى غيرها بمنزلة قولنا او انقص

من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية فهذه القضية

يصلح المهندس والعددي والطبيعي سوى ان كلاهم يجلي عن استعمالها

على امتشارها ونبذها من موضوعه فتخصصها لم يستعملها فان العددي

اذا استعمل القضية المقدم ذكرها قال او انقص من الازمان والحركات

المتساوية والمهندس بقوله اذا نقص من الخطوط المتساوية ولما زعم

ارسطوطاليس ان قوام البرهان من ثلثة اشياء التي عددها وافا وخصها

احد بحرنا متى يقع استغنائه عن مثل ذلك ويقول متى كان الموضوع

ظاهرا والمقدمات من العلوم المتعارفة المركوزة في الفطر والمحمول

من الاشياء الجلية وامر كل واحد منها ظاهر لم يحتج المبرهن الى استقصا

الخواص التي عدت بمنزلة موضوع الطبيعية الذي هو الحار والبارد

وموضوع الطبيب الذي هو بدن الانسان وبمنزلة المقدمات غير

ذوات الاوساط القابلة على كل شيء يصدق اما السالبة واما الموجبة

الاعداد المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية و الطبيعية يقول اذا انقص صح

وكان في بعض المواضع بسبعنين المبرهن عن ان يتكلف و يبحث عن خواصها صح

ومن

ومن بعد هذا القسم مقدمات البرهان غير القسمة التي قسمها الى العلم
المتعارف والمصادرة والاصل الموضوع والحد والعلم المتعارف هو
مقدمة غير ذات وسط والعقل يطلع على ان محمولها موجود لموضوعها
بغير وسط بمنزلة قولنا على كل شيء يصدق اما الايجاب والسلب وبمنزلة
قولنا اذا نقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية
وقد ربما يعاند العلم المتعارف اعني الاكسوا ما ويكذب الا ان ارسطو طاليس
يقول الا ليس يقول البرهان على النطق الخارج اعني على المعاندة
اللفظية لكن على النطق الداخل اعني ما يعتقده النفس فان العقل
اذا عطف على نفسه لم يرتب بالقضيتين المقدمتين ويصدقهما
والاصل الموضوع هو الذي باخذه المتعلم عن المعلم على انه مقبول
عنده لا على الاطلاق المصادرة هي التي لا يكون عند المتعلم منها شيء
البتة وهذا على ضربين اما لا يكون عنده منها علم البتة او يكون عنده
العلم بخلافها والحد يفهم منه الذات الشيء ومعناه سوى ان ليس بمقدمة
لكنه جزء من مقدمة ومن ضده وهذه يفهم الخلافات بينها ولما زعم

ارسطوطاليس ان البرهان يراعي النطق الداخل ولا يلتفت الى الخارج

شعر يقابل يقول ان قولك هذا يجري مجرى الدعوى لانا نريك خلاف

ما ذكرت وذلك المهندس يستعمل دائما في براهينه مقدمات كواذب فانه

نفرض خطا على انه ذراع وليس بذراع ومستقيما وليس بمستقيم وحل

الشك يجري على هذه الصفة المهندس ليس موضوعه الخط المحسوس

لكن المعقول المجرد وانما هذه الخطوط يجعل كالمثال ايثارا للتوصل الى فهم

المتعلم والا اذا ما عاني المهندس السائر في طبقته لم يحتج الى الخطوط المحسوسة

ولما قال ان الاشياء الفاسدة لا يقوم عليها برهان شعر يشك بشك

ويقول زعمت ان الكلي وجودة في الاشخاص وهذه هي مائة ونتيجة

البرهان ابدية افترى البرهان ليس بموجود او هو قائم على الصور ولـ[سطوطاليس]

يزعم ان الصور وغير منتفع بها في البرهان وذلك ان البرهان انما يكون

على هذه الامور الموجودة وتلك الصور ان كانت يحمل على هذه فهي على

الكثرة وهو ذاتي لها ولما قال ان بعض المقدمات لظهورها وبيانها

يستغني من ان ينظر في امرها على ما ذا يدل اسمها وكانت هذه المقدمات

طريق المنفعة اسمائها ليست ذاتية لان تلك معقولة وهذه محسوسة لكن البرهان على كل المحمول على صـ

في

فى بعض المواضع قد يحتاج الى ان يورد ولا يحل لها وذلك عند ما يرى

الانسان ان ينتج ان هذا المحمول لهذا الموضوع وليس هو غير موجود

له ويؤكد الايجاب البسيطه بالسلب المعدول دائما وما ذكره فيما تقدم

وهو اما فى بعض المواضع لا يحتاج الى ذكر امثال هذه المقدمات

لبيانها ووضوحها واستثنى بان قال اللهم الا ان يدعونا الحاجة

الى ان ينتج ان المحمول موجود للموضوع وليس هو غير موجود

فحينئذ يضطر الى وضعها فى البرهان والسبب فى ذلك ان المحمول

فى النتيجة هو المحمول فى الكبرى فان لم يثبت المحمول فى الكبرى ويظهر

ويجعله فى البرهان لم يمكننا ان ننتجه فى النتيجة وارسطوطاليس

يعرضنا المواضع الذى يجب ان يرتب فيه هذا الاستثناء ويقول

انه ينبغى ان يقرن الى المحمول فى الكبرى فانه قرن بالحد الاوسط

والحد الاصغر لم ينتفع به بمنزلة قولنا الانسان موجود حيوانا

وليس هو غير موجود حيوانا لهذا الاستثناء يجب ان يكون فى القياس

من المقدمة الكبرى ومن جملة حدها مع الحد الاكبر وكذلك ايضا القضية

القايلة ان على كل شيء يصدق اما الايجاب او السلب وان كانت ظاهرة
فالحاجة الى ايرادها في البرهان السايق الى الخلف ماسة جدا والمقدمات
المتعارف والعامية اعني التي يشترك فيها جميع العلوم وكل واحد منها
يستعملها بان تدنيها من موضوعة يتولى بياتها الصناعتان المتكلفان
بيان المبادي اعني صناعة الجدل والعلم المدعو بالحكمة اما صناعة
الجدل فبنبيها بالارا المشهورة والعلم المدعو بالحكمة منها بالزام المحال
نقيضها لما قال ان صناعة الجدل صناعة وكانت هذه الصناعة بخالف
ساير الصنايع بكون كل صناعة موضوع مخصوص وكونها بغير مخصوص

موضوع

قال انها وان كانت صناعة فليس لها موضوع مخصوص ولا يطلب مطلبا
مخصوصا لكن ينظر في ساير الصانع ويثبت ويبطل جزئي المناقضة
بحسب الاراء المشهورة والدليل على انه ليس لها موضوع مخصوص هو
ان مقدمات الجدل باحدها من السوال وليست لطبيعة يقتضت
منها مقدماته فاما المبرهن فبخلاف هذه الصورة وهو انه لا يتعرض
لاثبات جزئي المناقضة ولا يقتضت مقدماته من السوال وفرق

اخر

اخر وهو ان للبرهن قد يشتك والجدلي جميعا سوى ان الجدلي يسيل
عن اى شئ اتفق واما المبرهن وصاحب صناعة عنه صناعة فانما ينبغي
ان يسيل بما تعلق بموضوعه ويجيب ايضا بما تعلق بموضوعه
ولا يتعرض لما سوى ذلك لانه انما يتمكن من الاثبات او الابطال بان
يستعمل مبادى صناعة ومبادى صناعة لا يصلح ان يستعمل في غيرها لان
البرهان انما يكون من الاشياء الذاتية وفرق اخر هو ان الجدلي يروم تبيين
مبادى الصنايع بالاراء المشهورة والمبرهن لا نظر له في مبادى صناعة عنه
بل يخلي الكلام في ذلك للفيلسوف الاول فواجب اذن ان لا يسيل
المبرهن عن اى شئ اتفق ولا يجيب عن اى شئ اتفق لكن عما يتعلق
بموضوعه حسب ولهذا ما لا يلحق المهندس طعن اذا غلط في مثله
غير هندسية بما هو مهندس فلا نرم اذا لا يجارى الهندسة او اى علم
كان مع قوم لا خبرة لهم بالصناعة التي يجارى فيها فانه اذا فعل الانسان
ذلك اخرج المناظرة مجرى غير مستقيم وكما انه قد يسيل ايضا سؤالات
غير هندسية اعنى لا تعلق لها بصناعة الهندسة او يتعلق بها تعلقا

بين المبرهن والجدلي بان الجدلي
متى قياسه من المقدمات التي نصبها
من السؤال فاما المبرهن فمقدمة
نقيضها من الامور وان قبلها
فجعلها سؤالا فان ما يفعل ذلك
على طريق الامتحان للمتعلم وفرق اخر

قد يسيل المهندس سؤالات
هندسية ويجب عليه الجواب عنها
كذلك مع

ردما اما التي لا يتعلق بها اصلا فبمنزلة المتامل الموسيقية فاما التي تعلق

بها تعلقا رديا فبمنزلة القول اليس الخطوط المتوازية يلتقي فان الموضوع

في هذا السوال هندسي ولكنه مفروض فرضا غير فان الهندسية لا يعتقد

ان الخطوط المتوازية يلتقي وبالجملة فقد يكون في كل علم مسائل جهل

واعني بقولي مسايل جهل اي مطالب موضوعة على طريق الغلط

والغلط تم فيها اما من قبل مادة القياس او من قبل مادة القياس

او من قبل صورته وينبغي ان يعلم ان مثل هذا الجهل واشباهه لا يتم في البرهان

من قبل ان البرهان يبعد من الاسم المشترك وحدوده شخصية في الذهن

فاما على طريق الجدل فقد يقع الغلط من قبل دخول اسم المشترك في حدوده

بمنزلة ما يتبين ان العلماء لا يعلمون بقياس صورته هذه الصورة

العلماء يتعلمون والذين يتعلمون لا يعلمون فالعلماء لا يعلمون ولان الوسط

اسم مشترك دخل الغلط لان للفهم متعلم ايضا اكثر الاغلاط انما يدخل

بسبب الاسم المشترك بمنزلة ما يبين المهندس اليس كل دايرة شكلا

فيقول نعم بان يرسم الدائرة رسما ظاهرا فيعارض بان القول الموزون

دائرة

دايرة وليس هو شكلا وذلك ان الدايرة فكلا اسم مشترك يقع على

القول الموزون وعلى الافة الحادثة وعلى الكلام الدايرتين الناس وعلى

الدائرة التي هي شكل ومن بعد هذا بينهما ارسطوطاليس على ان العناد

البرهاني انما يكون كليا لا جزئيا لان البرهان انما يتم بمقدمات كلية

ووسط كلي ونتيجة كلية فان الانسان وان عاند بعقد منه جزئية

يكون عبارة صحيحا الا انه يكون على طريق البرهان لا يكون على الجزئي

ولما تبين ارسطوطاليس الاضطراب الذي يكون من قبل المادة

وانه خاص بالرجل الجدلي من قبل ان البرهان حدوده ذاتية الامور الذاتية

محصورة احد في ان يبين الاضطراب الواقع من قبل الصورة عند ما

يكون القياس من موجبتين في الشكل الثاني فان ارسطو قد تبين

ان الضرب الذي صورته هذه الصورة وليس باقتران قياسي و

ارسطوطاليس يورق بعد هذين الجدلي والبرهان بعدة فروق وعند

ذلك يقطع الكلام في ان مقدمات البرهان يجب ان يكون مناسبة

الاولى منها ان المبرهن يسهل عليه التحليل بالعكس من قبل ان مقدماتها

ونتايجه تعاكس في الصدق والجدل فليس كذلك من قبل انه قد

يكون مقدماته كواذب ونتايجه صادقه وهذا ما يصعب عليه

التحليل بالعكس لان الكذب يمضي بلا نهاية الثاني ان البراهين

حدودها ذاتية والجدل حدوده ذاتية وخاصة وعرضية والعرض

بلا نهاية والثاني ان التعاليم لا تزيد بالاوساط اعني ان المطلوب

الواحد منها لا يبين باوساط كثيرة من قبل ان البرهان لا انما يتم بتوسط

موصورة الشيء وهذه واحدة لا كثيرة لكن يزيد البرهان يكون طولا

بان يوجد الشيء الذي قد يتبين فيتبين ما بعده كنتيجة الشكل

الاول من اقليدس يتبين بها الشكل الثاني فاما الجدل فانه يزيد

طولا وعرضا وذلك ان المطلوب الواحد يتبين باوساط كثيرات

ومنها يقطع ارسطوطاليس الكلام في ان مقدمات البرهان يجب

ان يكون مناسبة وهذا بالنظر في انها علل لان المحمول فيها علة للموضوع

والوسط هو الاصغر وهو هذا او بان يفرق بين البرهان لم الشيء على ما

بين البرهان على ان الشيء ويقول ان الخلاف بينهما قد يكون اما

في

في علم واحد او في علمين مختلفين ويبداء بالفرق اذا كان في علم واحد
~~او في علمين مختلفين ويبداء بالفرق اذا كان في علم واحد~~ وينبغي ان
يعلم ان البرهان على ان الشيء يخالف البرهان بلم الشيء في مقدماته
ووسطه ونتائجه اما في المقدمات فان البرهان على ان الشيء سايغ
ان يكون من مقدمات غير ذوات اوساط وعلى اكثر يكون من ذوات
والبرهان بلم الشيء فمقدماته لامحالة غير ذوات الاوساط لانه انما يكون
بالسبب القريب ولكنه هذا ليس بينه وبين السبب فصل واما في
الوسط فان البرهان بلم الشيء الوسط فيه علة موجبة وقريبة والبرهان
على ان الشيء فالوسط فيه علة بعيدة او معلول منعكس على علته بالتساوي
واما في النتيجة فان البرهان على ان الشيء وهو الذي يكون الوسط فيه
معلولا منعكسا الموضوع فيها العلة فاما البرهان بلم الشيء فان الموضوع
فيها المعلول والمثال على ذلك اما على البرهان بان الشيء فبمنزلة قولنا
الحيوان على كل انسان والانسان على كل حي ناطق مايت وبمنزلة قولنا
الجواهر على كل حيوان والحيوان على كل انسان فالجوهر على كل انسان فامثال

الأول هو على البرهان الذي الوسط فيه معلول منعكس والثاني مثال على
البرهان بلم الشيء الذي الوسط فيه علة بعيدة فان المثال على البرهان
بلم الشيء فبمنزلة قولنا الانسان الحيوان على كل ناطق والناطق على كل
انسان فالحيوان على كل انسان فالوسط هذا في البرهان هو علة قريبة
اعني صورة الشيء ومعناه وذلك ان الناطق لا مرتبة بينه وبين
الانسان وارسطوطاليس لا يعتقد برهانا في الحقيقة الا الصنف الثاني
وهو البرهان الذي يكون بلم الشيء وهو الذي الوسط فيه علة للنتيجة
وعلة للامر ومع انها علة قريبة للشيء فاما البرهان على ان الشيء
فانما يسمى برهانا على المجاز واولى به ان يسمى قياسا لا برهانا سوى
ان حد الصنفين اللذين فيه وهو الذي يكون الوسط فيه معلولا
منعكسا اوانت فليت العلة وجعلتها حدا وسطا عاد الى البرهان المحقق
وهذا بمنزلة قولنا الحيوان على كل حي ناطق مايت والحي الناطق المايت
على كل انسان فالحيوان اذن على كل انسان فاما ارسطوطاليس فما يورد
مثلا مستعجمة والامثلة التي اوردناها هي اكشف فهذا قدر الخلاف بينهما

في علم واحد فاما الخلاف بينهما اذا كانا في علم

اذا كان في علمين مختلفين احدهما تحت الاخر فهوان البرهان يلم انما يكون

في العلم الاعلى والبرهان على ان الشئ يكون في العلم الذي تحت و

ذلك بمنزلة علمي الهندسة والمناظر فان المهندس يبين ان الخطين

المتوازيين المجردين في الوهم لا يلتقيان لوسط هو كون الزاويتين

الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع عليهما اما قائمتين

او متساويتين بقائمتين وهذه العلة هي قريبة وصورة للخطين

المتوازيين فاما المناظري فانه يبين ان الشعاعين الخارجين

من العينين يلتقيان بوسط هو كون الشعاعين خطين

مستقيمين خروجهما على اقل من قائمتين فبرهان المهندس

هو برهان لم الشئ وبرهان المناظري هو برهان ان الشئ والعلو

التي هي اعلى اعني بينولي اعلى التي هي اكثر تجديدا لموضوعها هي اولى

بالسبب والعلة فاما العلوم التي اسفل فهي قريبة الى الاشياء المحسوسة

ولذلك نكاو صاحب العلم الاعلى وان كان عارفا بالعلة ان لا يعرف

علة الاشياء الشخصية وان باشرتها حواسه فان العددي لا يعرف

~~علمت الاشياء الشخصية وان باشرها حواسه فان المهندس لا يعرف لم هكذا~~

البقرة بعد هذه البقرة اعنى البقرة المحسوسة لكن معرفة انما هي بالكلي فهذا

هو الفرق بينهما اذا كانا في علمين مختلفين احدهما تحت الاخر فقد اتضح

الفرق بينهما فانا نحن الفرق فينبغي لنا ان نتحقق انه لا برهان الا ما كان الوسط

فيه ذاتيا وعلة مرتبة حسب فاما ما سواه فلا يدعى برهانا لكن

قياسا ومن بعد هذا تبين ارسطوطاليس ان المبرهن لا يستعمل من

الاشكال الثلثة الا شكلا واحدا وهو الاول ومن حمليه الاول الضرب

الاول وارسطوطاليس تبين ذلك باربع حجج الاول منها يجري على هذه

الصفة كل العلوم التعاليمية فمعلوم من امرها انها تستعمل من المقاييس

الا القياس البرهان انما تبين مطالبها باسرها بالشكل الاول وليس ما

تبين بالشكل الثاني والحجة الثانية وهي من قبل المناسبة التي بين

الشكل الاول وبين العلة التي قوام البرهان بها وذلك انها لما كانت

علة الشيء هي موجودة له على طريق الايجاب وعلى طريق الكلي ولم يكن

في شكل من الاشكال سوى الشكل الاول ان تبين الايجاب فلهذا ما صار

بحجج

انه

الكلي صح

العلم

العلم بلم الشئ انما يتم فى الشكل الاول حسب والحجة الثالثة ما هى حدّ الشئ و
انما يتصل اجزاؤها بالشكل الاول حسب لانها يجرى على طريق الايجاب و
على طريق الكلى من قبل ان كل واحد من اجزاء الحد من الحدود وحملتها فيما
له وكان والايجاب الكلى الطريق الى بيانه الى الشكل الاول فلهذا ما صار اولى
بالعلم البرهانى لان به يستخرج اجزاء الحدود ويتصيد والحجة الرابعة هى
ان الشكل الثانى والثالث يحتاج فى التعلق بمقدمات غيرة وان اوسطا
الى الشكل الاول واما الشكل الثالث فلا كلام فيه لانه يكون فيه برهان
من قبل ان البرهان انما يكون على الكلى وبتوسط الكلى واما الشكل الثانى
فان الموجبة فيه انما يتعلق بغير ذات وسط بالشكل الاول وذلك ان
الايجاب الكلى بيانه يتم بالشكل الاول واما السالبة فانما يحتاج فى بيانها
واذا كانت ذات وسط الى ان يكون فيها ايجاب كلى وهذه انكانت ذات
وسط انما يتبين بالشكل الاول فهذه هى الحجج الاربع التى تبين بها ارسطو طاليس
ان المبرهن لا يستعمل من جملة الاشكال الثلثة الا الشكل الاول ومن ضروبه
الضرب الاول ولما تبين ان المقدمات التى فى الشكل الثانى التى هى ذوات

اوساط انما يتعلق بغير ذوات اوساط ~~انما يتعلق بغير ذوات اوساط~~ الموجبات

منها والسوالب بالشكل الاول وكان الامر في الموجبة غير ذات الوسط

انها هذه الحال ظاهر اجدا بمنزلة قولنا ان على كل شئ يصدق اما الايجاب

او السلب فاما الامر في السالبة مخفي جدا فهو يفيدنا في اعتبارها اذا كانت

ذات واسط قانونا به يتم لنا اعتبارها والقانون هو ان يتاملها فان

وجدنا احد حديها او حديها جميعا يحمل عليه او عليهما شئ ما فهي ذات

وسط ولما كان العلم بالمتضادات واحدا وكان ضد العلم البرهاني هو

الجهل البرهاني فواجب على المبرهن ان يتعلم او يعلم البرهان لكيما يستعمل

والجهل البرهاني لكيما يتجنب فان الاطباء قد جرت عادتهم ان يتصفحوا

الاشياء النافعة والضارة واما النافعة فلكيما يستعملوها واما الضارة

بمنزلة السموم لكيما يتجنبوها فالعلم البرهاني هو الذي يعلم به الشئ

على التحقيق والجهل البرهاني هو الذي يغلط من اجله غلط على غاية

الشبهة ومن قبل ان يعلم ارسطوطاليس عن الجهل البرهاني مرقي بتقسيم

الجهل ويقول الجهل منها بمعنى السلب بمنزلة جهل الصبي بأن زوايا المثلث

بعادل

بعادله قائمتين ومعنى قولنا جهل على طريق السلب هو ان لا يكون في

نفس الانسان صورة للشئ الذي يجهله والى الجهل المحقق وهذا ينقسم

الى البسيط منزلة توهم الانسان ان زوايا المثلث فعادله اربع قوائم

على طريق التقليد لا على طريق التحقيق والى المركب وهذا هو الجهل الذي

يكون بقياس وهو اوكد اصناف الجهل لان الذي يجهله بجهله على

طريق العلم فيجهل المطلوب ويظن به قد علمه على طريق البرهان وهذا

الجهل هو الذي كلام ارسطوطاليس فيه لان عرضه الكلام في الجهل

المحقق والمفسرون جميعا يسمون هذا الجهل عارضا قويا يعرض للنفس

وهو شديد التمكن لانه قد يكون في الشكل الاول وفي الشكل الثاني

ويكون وكلتا مقدمتي كاذبتان او احدهما والمجهول ليس يخلوا

من ان يكون اما من المقدمات ذوات الاوساط او غير ذوات الاوساط

وكل واحد من هذه اما ان يكون سلبا كليا لان الايجاب الجزئي والسلب

الجزئي لا يقع به لا علم برهاني ولا جهل برهاني فليكن المحمول سلبا كليا

غير ذي وسط بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شئ من الكمية يعتقده الجاهل ايجابا

المقابل لما هو بسبيله من العلم وما هو بسبيله هو العلم المحقق وكل انه اذن في الجهل

القياس

كليا ويكون اعتقاده لذلك بطريقة العلم بان يقيس عليه في الضرب الاول

من الشكل الاول وقد يقاس على قياس وكلتا المقدمتين كاذبتان او

الصغرى حسب والكبرى صادقة بمنزلة الجواهر على كل كيفية والكيفية

على كل كمية وينتج فالجوهر على كل كمية وهذا بخلاف الحق وبمنزلة قولنا

الجوهر على كل حساس والحساس على كل كمية فالجوهر على كل كمية وهذا ايضا

بخلاف الحق وان كانت المقدمة ايجابا كليا بمنزلة قولنا الجوهر على كل

جسم فان الذي يجعلها ينتج الجوهر ولا على شيء من الجسم وهذا يتم له اما

في الشكل الاول او في الشكل الثاني ففي الشكل الاول اما بان يكون المقدمتان

كاذبتان مثلا ان ياخذ الجوهر ولا على شيء من غير الجسم وغير الجسم على

كل جسم فالجوهر ولا على شيء هو الجسم واما بان يكون الصغرى صادقة

والكبرى كاذبة بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من الجسم واما بان يكون

الصغرى كاذبة والكبرى كاذبة بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من

الحسم والجسم على كل حي فالجوهر ولا على شيء من الحي وهذه بمنزلتها منزلة

مقدمة غير ذات وسط وان كان ذات وسط واما بان يكون الصغرى

والجسم على كل حي فالجوهر ولا على كل شيء من الحي وهذه منزلتها منزلة مقدمة غير ذات وسط وان كان ذات وسط صادقة

كاذبة

~~كاذبة والصغرى صادقة بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من الكيفية~~ الكبرى

والكيفية على كل جسم فالجوهر ولا على شيء من الجسم وفي الشكل الثاني

اما من كاذبتين في الكل فلا ينتج واما من كاذبتين في البعض فينتج او بان

يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة وهذه اما الصغرى واما الكبرى

اما انه لا ينتج من كاذبتين فمن قبل ان في الشكل الثاني يحتاج ان يوجد

الحد الاوسط عند احد الحدين بالايجاب وعند الاخر بالسلب وليس

يوجد شيء محمول على الجنس ويكون مباينا للنوع ولا بالعكس

واذا كان الامر على هذا فاحد المقدمتين صادقة لا محالة فاما انه يكون

من كاذبتين في البعض فبمنزلة قولنا ذو النفس على كل جوهر وذو

النفس ولا على شيء من الجسم فالحي ولا على شيء من الجسم فهاتان و

المقدمتان كاذبتان في البعض واما انه يكون والصغرى صادقة

والكبرى كاذبة فعلى هذه الصفة الجوهر ولا على شيء من الجسم والجوهر

على كل حي فالجوهر ولا على شيء من الحي واما انه يكون والصغرى كاذبة

الكبرى صادقة فبمنزلة قولنا الجوهر على كل جسم والجوهر ولا على شيء من

~~الجسم والجوهر على كل حي فالجوهر ولا على شيء من الحي واما ان يكون الصغرى~~

كاذبة والكبرى صادقة فبمنزلة قولنا ~~الجوهر على كل جسم والجوهر ولا على~~

شيء من الحي فالجسم ولا على شيء من الحي فعلى هذا فليجر الامر اذا كانت

المقدمات غير ذوات اوساط واما ان كانت ذوات اوساط فليس

يخلو من ان يكون المقدمات غير ذوات اوساط

الجوهر ولا شيء من الكلية هذه الجوهر على كل جسم

في نفس الحق صادقة وهي سالبة غير هذه الموجبة صادقة في نفس

ذات وسط يعتقدها المعتقد الحق يعتقدها المعتقد سالبة

موجبة بقياس من كاذبتين ومن ويقيس عليها في الشكل الاول

كبرى صادقة وصغرى كاذبة الامر مقدمتين كاذبتين ومن

ولا يمكن عكس ذلك كاذبة وصادقة والكاذبة

ذوات الاوساط

السوالب اما ان يكون الكبرى او الصغرى في الشكل الثاني

التي كانت في الاصل موجبات من كاذبتين في الشكل الاول لا يكون من كاذبتين

الشكل

الشكل الاول   فى البعض يجوز وبانيكون الواحدة صادقة

سالبة وسطها مناسب   والاخرى كاذبة

من كاذبتين لايمكن ومن

قياس صغراه كاذبة لايمكن   سالبة وسطها مرتب

فبقى ان يكون الكبرى كاذبة   من المناسب

سالبة وسطها غير مناسب

من كاذبتين هم ومن الواحدة   الصورة فيها وفيما تقدم واحدة

كاذبة والاخرى صادقة

انهم كانت   الشكل الثانى

ثلثها من كاذبتين فى الكل لايتم ومن كاذبتين فى البعض يتم ومن الواحدة كاذبة

الموجبات   والاخرى صادقة

التى كانت فى الاصل سوالب

الوسط للمناسب

والقرينة لغير المناسب

من

غير المناسب

من كاذبتين لا يكون ومن احدهما كاذبة من كاذبتين هو من الواحدة

وهي الكبرى يكون كاذبة والاخرى صادقة

الاوساط فيها اما جوهر واما خاصية واما عرضية وهذه اما سوالب

كلية فالسوالب الكلية التي الوسط فيها مناسب اما في الشكل

الاول فمن كاذبتين لا يمكن لا ولا اذا كانت الصغرى كاذبة حسب

فبقي ان يكون اذا كانت الكبرى كاذبة واما في الشكل الثاني فانه

من كاذبتين في الكل لا يتم بل من كاذبتين في البعض ومن مقدمتين

احدهما كاذبة انها كانت وصورة السالبة التي الوسط فيها خاصي

مثل الصورة في التي تقدمت واما التي الوسط فيها عرضي فقد يكون

القياس في الشكل الاول من كاذبتين ومن مقدمتين احداهما

كاذبة والاخرى صادقة احداهما كانت واما في الشكل الثاني فعلى

ما مضى في السالبة التي هي ذات وسط مناسب في الموجبة الكلية

التي وهي ذات وسط مناسب او خاصي اما من كاذبتين فلا

يكون

او موجبات كلية

يكون بل من مقدمتين احدهما كاذبة والاخرى صادقة ولكن الكاذبة
هي الكبرى حسب فاما التي الوسط فيها عرضي وغير مناسب فيكون
من كاذبتين ومن مقدمتين احدهما كاذبة والاخرى صادقة انها
كانت وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في الجهل البرهاني ويأخذ
بعده في النظر في تعليمنا وانفاقنا انه عند فقدنا حسا واحدا من حواسنا
نفقد بفقدة علما من علومنا وتبين ذلك على هذا الوجه يقول
ان الاشياء التي يدركها الانسان اما ان يدركها بقوة الحس او القوة
العقل والاشياء المدركة بالحس هي هذه الامور الشخصية المحسوسة
المشار اليها والاشياء المدركة بالعقل هي الامور الكلية والامور الكلية انما
تحصل العقل من المشابهات التي يجدها في الامور الشخصية والشخصية
انما يحصلها عنده الحس فاذا مبدأ ما يدركه العقل انما هو الحس فيلزم
فيلزم من ذلك ان يكون متى فقدنا حسا من الحواس فقدنا بفقده
علما من العلوم بمنزلة ما يدرك العلم ان اللون الابيض مفرق للبصر
وانما ... العقل في حال اللون الابيض بعد ان ينطبع فيه صورة اللون

الابيض وصورة اللون الابيض بحصتها من الالوان الشخصية البيض و هذه

انما يدركها الحس و يوصلها من بعد ذلك الى العقل فاذا لم يدرك الحس الخاص [ذاك]

الالوان البيض لم يوصلها الى العقل واذا لم يوصلها ما ينطبع في العقل

صورتها واذا لم ينطبع لم يجز ان ينظر في امرها بل هي مصرفه للبصر ام

لا ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في ان يبين ان مبادى البرهان

اعني مقدماته واوساطه يقف وينقطع عند مبادى اول اي مبادى

لها اعني عند ما نفدت غير ذات اوساط جلية ظاهرة للعقل و عقل قبل [للعقل]

ان ياخذ في الكلام في هذا المطلوب يبتدى بتحليل القياس و

قسمته فهو يحلله الى المقدمات والاوساط ويقسمه الى البرهان والحد

ويبين في مباديه انها يقف وينقطع من قبل الموضوع والمحمول

والوسط اما في الوسط فيجري البيان على هذه الصفة ان كانت الاوسط

لا يقف عند محمول قبله وعند موضوع لا موضوع بعده لا من

ذلك ان لا ندرك طرفا المطلوب الا ان طرفي كل مطلوب يدركان

فليس يمكن في الاوساط ان يمضي بلا نهاية بل يقف عند محمول لا محمول

قبله

قبله وموضوع لا موضوع بعده وبالجملة ينتهي البرهان الى مقدمات

غير ذات اوساط جلية عند العقل ظاهرة فليكن المطلوب بمنزلة قولنا

ان الانسان جوهر ولنجعل الوسط هو المتنفس وقيل المتنفس الجسم و

لا شيء متوسط بين الجسم والجوهر فاذن الاوساط يقف عند

الموضوع تحصل العقل عند مقدمات غير ذوات اوساط فعلى هذا

فلينحو البيان في تناهي الاوساط فاما تناهي الموضوعات والمحمولات

فيجري البيان فيه على هذه الصفة ان كان اي موضوع اخذ يوجد

موضوع بعده واي محمول اخذ يوجد محمول قبله فانه يلزم

من ذلك شناعتان احدهما عدم الوقوف عند حدي المطلوب

مع انهما طرفان ومحصوران والاخرى ان يكون اي مقدمات اخذت

للبرهان احتاجت بيانها الى مقدمة قبلها وهذا شنيع وذلك

انه اما ان يقع الشعر الى ما لا نهاية لها او نهاية لا يدرك او يقف

عند مقدمة مجهولة والمجهول لا يتبين به شيء فعلى هذا يبين ارسطوطاليس

ان مبادئ القياس يقف وينقطع فاما بيان ذلك في القياس الجدلي

الوسط الناطق فهذا الوسط يعد وسطا قبله وهو الحيوان ووسطا قبل الحيوان صح

من ناحيتي فوق عند المحمول وعند ما يبتدئ من فوق من الجسم مثلا يقف صح

والبرهاني فعلى هذا النحو برهاني معلوم ان البرهان لا يستعمل الا الاشياء

الذاتية والاشياء الذاتية محصورة وذلك انها لو لم يكن محصورة

لما امكن تحديد شيء من الاشياء واذا كانت الاشياء الذاتية محصورة

وهي مبادي البرهان فمبادي البرهان اذن محصورة متناهية و

كذلك ان استعملت المحمولات من الاشياء الذاتية الماخوذة

موضوعاتها في حدودها فانها ان لم يكن متناهية لزم ان يوجد

في الشيء الواحد موضوعات بلا نهاية اعني في حده فاما في القياس

الجدلي والبيان يجري على هذه الصفة المحمول في المقدمات الجدلية

اما ان يكون ذاتيا او عرضيا والاشياء الذاتية محصورة من قبل ان

منها اصلت ذات الشيء والاشياء العرضية معلومة وذلك ان

مقولات الاعراض تسعة لا زايدة ولا ناقصة واذا كانت مبادي

المقاييس الجدلية اعني موضوعاتها وهي الجوهر ومحمولاتها وعلى

الاشياء الذاتية والاعراض محصورة فلا محالة ان مبادي القياس

الجدلي متناهية فقد بين ان المبادي القياس على الاطلاق والقياس

البرهاني

البرهاني والجدلي متناهية فان العقل يقف عند مقدمات غير ذوات

اوساط اعني انه يشاهد وجود محمولها لموضوعها بغير توسط والجدلي

ههنا قائمة مقام ساير انواع المقاييس وههنا يقسم ارسطوطاليس

المحمولات ويعلمنا انها ينبغي ان يستعمل وانها يطرح ويقول ان المحمولات

ينقسم ارسطوطاليس المحمولات الى المحققة والى غير المحققة وغير المحققة

الى حمل عرض على عرض بمنزلة الابيض على الحار والى حمل جوهر على عرض

بمنزلة الثوب على الابيض وهذان انما صارا غير محققين من قبل ان

المحمول فيهما يعود الى الجوهر فان العرض لا يثبت حتى يحمل عليه شي

والمحققة ينقسم الى جوهر على جوهر بمنزلة حمل الحيوان على الانسان

وهذا الحمل يدعى حمل على والى حمل عرضي على جوهر وهذا هو حمل

في بمنزلة حمل الابيض على الانسان وهذان هما المستعملان في المقاييس

والبرهان فاما الصور التي يدعي فلاطن وجودها فلا يدخلها فيهما

نحن بسبيله اذ كانت تلك لا يحمل لا حمل في ولا حمل على وذلك

انها ليست مما ... منها ذوات الامور ولا من الاشياء العارضية

فيها وارسطوطاليس يتبين بيان منطقي اعني جدليا ان مبادي
البرهان والقياس يقف وينقطع عند مقدمات غير ذوات اوساط
والبيان يجري على هذه الصفة القياس والبرهان لهما مباد وكل ما له
مباد فانما يعلم اذا علمت مباديه فان كانت مباديه غير متناهية لم
يعلم واذا لم يعلم لم يتبين به شيء فلا يجد طريقا الى تبيين شيء
بالقياس والبرهان وههنا ينقطع الكلام في مبادي البرهان وتناهيها
ولما كان ارسطوطاليس قد زعم ان مبادي البرهان هي مقدمات غير
ذوات اوساط مرضا متى تكون المقدمة غير ذات اوسط فيقول
ان المقدمة غير ذات وسط هي التي محمولها لا ينفصل له من موضوعها
وهي ذاتي للموضوع وغير مخطي الطبيعة التي هو فيها وبعد هذا يتبين
ارسطوطاليس القايل وهو متى تكون المقدمة ذات وسط فيقول
ان المقدمة التي هي ذات وسط هي الموجودة بين حديها وسط به يرتبط
المحمول بالموضوع ويصير حليته للعقل وكما تبينا يعرض ارسطوطاليس
بيان اخر بيانين به ان القياس والبرهان ينبغي ان ينتهيا الى مباد اولى

لا مبادي

لا مبادی لها ویجعل البیان من هذا المناسبة بینهما وبین الامور ویزعم

انه کما ان سائر الامور المرکبة طبیعیة کانت او وهمیة اذا حللت ینتهی

تحلیلها الی مبداء واحد بسیط ولا یمضی التحلیل الی ما لا نهایة له وکذلك

القیاس والبرهان ینبغی ان ینتهیا الی مبادی اول لا مبادی لها اعنی

مقدمات غیر ذوات اوساط وارسطوطالیس من بعد هذا یاخذ

فی تفضیل المقاییس بعضها علی بعض وهو یسوق الامر الی ان ینتج ان

البرهان علی الایجاب الکلی افضل من غیره وان البرهان المستقیم افضل

من السائق الی الخلف ویبتدی اولا فیقسم القیاس من جهة کمیته الی

الکلی والجزئ ومن جهة کیفیته الی الایجاب والسلب ومن جهة صورته

الی المستقیم والسائق الی الخلف واولا یتبین ان القیاس الکلی اشرف من

من الجزئ ومن قبل اوردسکین فی هذا المعنی الاولی منها صورته

هذه الصورة القیاس الجزئ یعلمنا عن شئ موجود موجود فی نفسه

بمنزلة ما یعلمنا ان فالناس عوزی والکلی فلما یعلمنا شیئا موجودا فی

نفسه لکن من حیث هو لشئ اخر وذلك اذا علمنا ان فالناس ناطق

انما يعلمنا ان ذلك بما هو انسان وكل الشئ يعلم الشئ بما هو الشئ اولا مما يعلمنا

الشئ بما ليس هو ذلك الشئ فالبرهان الجزئي افضل من الكلي وابطال هذا

الشك يجري على هذه الصفة قد بان ان البرهان لا يكون على الشخص

وايضا فهذا المحمول الكلي انما بين وجوده اولا للطبيعة الكلية لا الشخصية

ومن اجلها يوجد للاشخاص التي تحتها فالبرهان اذن انما هو اولا على

الكلي وثانيا للشخص ومن اجلها والثاني يجري على هذه الصفة الكلي

توهمنا اسمه انه دال على شئ مفرد قائم بنفسه على غير الاشياء الجزئية مثل

الانسان فان هذا الاسم نوهم دلالة اعني على شئ غير الاشياء الجزئية

والجزئي فلا يقع فيه مثل هذا التوهم والاشكال وما لا يقع فيه اشكال

فهو اشرف مما يقع فيه فالجزئي اذن افضل من الكلي حل هذا

الشك يجري على هذه الصفة ليس الجزئي نقص من الكلي في الوجود

وذلك انهما كلاهما موجودان سوى ان الكلي سرمدي والجزئي فاسد

وايضا ان كان اسم الكلي ~~كلاهما موجود~~ ترفع الاضطراب بسبب انه توهم

الدلالة على شئ مفرد من الجوهر وليس الامر على هذا فان اذا قلنا بياض

لم يحصل

عن الاشخاص فيجب هذا ان يكون اسما الاعراض باسرها توهم الدلالة صح

لم يحصل في اذهاننا من دلالة هذا الاسم شيء مفرد في الوجود بنفسه

لكن في الجوهر وكذلك اسم الكلي ليس نتوهمنا دلالته ايضا على شيء مفرد

عن الاشخاص ومن بعد ايراده هذين الشكين وحله لهما يورد عدة

بيانات على ان البرهان الكلي افضل من الجزئي الاول منها ان البرهان

انما يكون بالعلة وعلة الشيء هي كلية فالبرهان الكلي اشرف من البرهان

بالجزئي والثاني ان البرهان لا ينقطع والسوال فيه بلم حتى يقع الجواب

بالعلة القريبة وهذه كلية فالبرهان بالكلي افضل من البرهان بالجزئي

والثالث ان الاشياء الشخصية غير متناهية والكلية متناهية وغير

المتناهي غير معلوم والمتناهي معلوم فيصير الامور باكلية العلم

بها اتحدد واحكم فالبرهان اذن على الكلي افضل من البرهان على الجزئي

والرابع الشيء الذي يتبين به شيئان اشرف من الذي يتبين

به واحد والبرهان على الكلي تبين به الكلي والجزئي فاما البرهان على

الجزئي فلا يتبين الكلي والخامس وهو احق البيانات عمدة القياس و

البرهان على المقدمة الكلية وذلك انه اذا حضرت الكلية والجزئية اعني

ايضا

الصغرى والنتيجة منطويتان فيها فالبرهان اذن بالكلي افضل من البرهان
بالجزئي والسادس ان الكلي معقول ولهذا ما هو منحصر والجزئي محسوس
ولهذا ما هو منتشر والمنضبط اشرف من المنتشرة فالبرهان على الكلي
اشرف من البرهان على الجزئي فاما ان البرهان على الايجاب افضل
من البرهان على السلب فيتضح على هذه الجهة تقدم ارسطوطاليس لا
اصلا ينتفع به في ذلك الطريق التي يسلك فيها للوقوف على الاشياء
الخفية اذا كانت منحصرة ومقدماتها جلية عند العقل كانت اوضح
واذا كانت مطولة كانت دون تلك وهذا الاصل فلا يحتاج بيان اني
كان الامر على هذا فلنشرع فيما نحن بسبيله ونبين ان البرهان على
الايجاب افضل من البرهان على السلب بعدة بيانات الاول منها
البرهان للموجبة فيه معنى الايجاب حسب والسالب ففيه معنى الايجاب
والسلب وبحسب الاصل موضوع يجب ان يكون البرهان الموجب افضل
من السالب ففيه معنى الايجاب والثاني البرهان الموجب غير محتاج
الى السالب والسالب محتاج الى الموجبة فللموجبة اذن افضل من

والثاني البرهان

السالب

السالب لان مبداء البرهان الموجب افضل من السالب من قبل ان المبداء الموجب موجبة ومبداء السالب سالبة والموجبة اشرف من السالبة كما ان الموجود اشرف من غير الموجود والاشياء التي مباديها اشرف هي اشرف فالبرهان الموجب افضل من السالب فاما ان البرهان المستقيم افضل من السابق الى الخلف فتبين على هذا البرهان المستقيم يتبين مطلوبه على الفصل الاول والسابق الى الخلف يرجع الى ورائه ويضع نقيض مطلوبه ويتبين كذبه ويتبين كذلك يتبين صدق مطلوبه لانه اذا كذب احد النقيضين فالآخر صادق وايضا فان السابق الى الخلف مركب من المستقيم ومن الشرط فالمستقيم اذن اشرف منه من قبل ان البسيط اشرف من المركب من حيث هو مبداء له وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام فيما هو النسبة ومن بعد ذلك يتبين اي العلوم افضل من اخر ويزعم ان العلم الذي يكون بالبرهان افضل من ساير العلوم من قبل ان يعلم به الشيء بالسبب الموجب له ولغير السبب فاما البرهان فيراعي فيه ان يكون الوسط سببا

والثالث ص

فاما باقي العلوم فليست هذه صورتها وذلك انها قد تبين ما بينا بسبب وبغير السبب ص

للنتيجة وساير سببا للامر وايضا فان العلم الذي يكون على موضوع

مجرد عن المادة اشرف وافضل من العلم الذي يكون على موضوع مواصل

ومواصل للمادة بمنزلة علم الاعداد وعلم تاليف اللحون فان الموضوع

العددي مجرد من المادة وموضوع الموسيقار مع المادة اعني مع الصوت

وايضا فان العلم الذي موضوعه ابسط اشرف من العلم الذي موضوعه

اقل في باب البساطة بمنزلة علم العدد والهندسة فان موضوع المهندس

الخط وساير ذوات الابعاد مبداه النقطة وموضوع العددي العدد

ومبداءه الوحدة والنقطة هي مما له وضع والوحدة هي مما لا وضع له

يكون الوحدة ابسط من النقطة ما يجب ان يكون موضوع العددي

ابسط من موضوع المهندس ولهذا ما صار علم علم العدد اشرف من

العلم الهندسة فيتحصل من ذلك ان العلم الذي موضوعه ابسط

اشرف وارسطوطاليس يفيدنا بعد هذا متى يكون العلم واحدا فهو

يقول ان العلم يكون واحدا اذا كان الموضوع فيه طبيعة واحدة و

البرهان يتبين من الاعراض الذاتية اللازمة لذلك الموضوع

بتوسط

يتوسط الاشياء الذاتية ويكون غير منحطي لتلك الطبيعة بمنزلة علم
الهندسة فان موضوعه الخط والسطح وبالجملة العظم المجرد وغايته
ان يتبين الاشياء الذاتية الموجودة لهذه الطبيعة بتوسط الاشياء
الذاتية فاما العلوم المختلفة وهي التي موضوعاتها مختلفة وهذا يتصح
عندما يقصد الى البراهين الكاينة عليها فيحللها فيجد المقدمات
التي ينتهي اليها المختلفة والامور التي براهينها مختلفة طبايعها مختلفة
لان البرهان انما يكون من الاشيا الذاتيه والمطلوب الواحد قد تبين
بمقاييس كثيرة فاما براهين كثيرة فلا يمكن وذلك ان البرهان انما
يكون بالعلة وعلة كل واحد من الامور واحدة فاما القياس فقد
يكون الوسط فيه جنسا وفصلا ونوعا وخاصة من الامور واحدة
فاما القياس فقد يكون الوسط فيه جنسا وفصلا ونوعا و
خاصة وعرضا والاشياء التي تحدث بالاتفاق بمنزلة كون البرد في
الصيف والحر في الشتا فلا يكون عليها برهان ولا قياس من قبل ان
البرهان انما يكون بالاشياء الضرورية وعلى الاشياء ضرورية الاشياء

التي يحدث من الايقان وكونها على الاقل في ضرورية ولا قريبة من

الضرورية فلا برهان عليها اولا نها ولما بين ارسطوطاليس ان العلم

بالكلي اشرف من العلم بالجزئي سعر يقابل بقوله لم فالحس ما ذا صنع

فهو يقول ان العلم انما يكون بالاشياء الكلية والمتولي له من قوى النفس

انما هو قوة العقلية واما الحس فانما تدرك الاشياء الشخصيه وادراكه

لها هو بان ينطبع تصورها فيتصح من ذلك ان قوة الحس غير قوة العلم

وفعلها غير فعلها وذاك ان فعل القوة الحسية ادراك الاشياء الشخصية

وليس ينبغي لك ان يفهم ويعتقد بسبب قولنا ان القوة الحسية غير

القوة العلمية ان البرهان والعلم لا يتعلق له بالحس اصلا كيف وعن قليل

بين ان مبادي العلوم الحواس فيقول ان قوة الحس وان لم يكن من القوى

التي يدرك بها المعلومات فانها قد ينتفع بها في ادراك المعلومات وذاك

انها تجري مجرى المبداء لها لان العقول الهيولانية لما كانت متعلقة

بهيولى ومنصدة عن التصرف في معقولاتها احتاجت الى ما يعينها على

تحصيلها لمعقولاتها التي هي الامور ولما كانت الامور لا حاجز بينها حاجز

وتبرسط الاشياء الكلية مو

بينها

بينها وبين الحواس صارت الحواس يدركها اولا وعند ادركها بابطنا عنها

تصورها توصل صورها الى العقل فاذا حصلت صورها فى العقل استشرح

منها العقل الامور الكلية ولهذه الكلية يقع العلم وعليها يكون البرهان

وقوة الحس غير قوة العلم الا ان الانتفاع بها ضروري فى العلم ولما

بين ارسطوطاليس متى يكون العلم واحدا وهو اذا كان له موضوع

واحدا ومباديه مباد واحدة ومتى يكون العلوم كثيرة وهو اذا كانت

موضوعاتها كثيرة ومباديها مختلفة وكانه لسلم تسليما ان مبادى العلوم

المختلفة مختلفة اخذ فى بيان ذلك وهو يبنيه اولا بالاراء المشهورة

ويقولون ان المقاييس منها صوادق ومنها كواذب ومبادى الصادقة

صادقة ومبادى الكاذبة كاذبة فاذا كان الامر على هذا فمعلوم ان مبادى

العلوم المختلفة مختلفة وايضا فان مبادى العلوم اما ان يكون خاصية

او عامية والخاصية هي التي لا يتعدى الموضوع الذي هي فيه والعامية

بمنزلة قولنا ان على كل شئ يصدق اما الايجاب واما السلب فليس

يستعمل فى العلوم على انتشارها لكن صاحب كل صناعة يأخذ بها من

موضوعة الخاص به وذلك ان الطبيب يقول ان الامراض ما يشفى
ويزال بالاشياء المضادة لها اولا يزال بذلك والطبيعي يزعم ان الاسطقسات
اما ان يكون اربعة او لا يكون اذا كانت الامر على هذا وكانت المقدمات
الخاصية لا يتعدى الطبيعة والعامية يزال من انتشارها وتخصص
بالطبيعة التي هي فيها وكان البرهان لا ينتقل من طبيعة الى طبيعة
فواجب ان يكون مبادي العلوم مختلفة وغير مستعملة بعضها مكان
بعض ويظهر ذلك من الاستقراء فان الوحدة وهي مبداء العدد
غير النقطة التي هي مبداء الخط وساير ذوات الابعاد ومن بعد
ذلك ياخذ ارسطوطاليس في الفرق بين العلم والمعلوم والظن والمظنون
وهو يفرق بينهما على وجهين من الامور ومن القياس علة والفرق
من الامور يجري على هذه الصفة الامور المعلومة هي كلية وضرورية
والعلم بها ضروري صادق دائما والامور المظنونة ممكنة والظن بها ليس
بصادق دائما بمنزلة ما يظن الانسان ان الغيم يتبعه المطر وهذا لا يصح
ان يسمى علما والا صارت اشياء ممكنة ان يكون بخلاف ما هي عليه غير ممكن

ان يكون

ان يكون بخلاف ما هي عليه لان العلم لا يقع ولا يكون الا في الاشياء
الضرورية ومن قبل القياس يجري على هذا العلم هو طريق ومسلك
توقف به على الاشياء الخفية وقوعا متيقنا بتوسط الاشياء ظاهرة
اي ذاتية وضرورية ومناسبة والظن هو طريق ومسلك توقف به على
الاشياء الممكنة بتوسط اشياء بينة ممكنة مشهورة الصدق لا ضرورية ولما
بين ارسطوطاليس امر العلم والظن وفرق بينهما وكانت هاتان من
قوى النفس شرع يقابل بقوله فباقي قوى النفس ما السبب في اعضائك
من الكلام فهنا هو يقول ان الذي يحتاج اليه من قوى النفس بحسب
ما نحن بسببه هاتان القوتان اما العلم فان القوة التي يعلم بها الشيء ما
بسبب الموجب له فاما الظن فانه لما كان مشتبها بطريق العلم لئلا
يخدع بسببه عرفناه فاما العلم والصناعة والفهم والحكمة فبعضها
قوى يختص بالفلسفة النظرية وبعضها في الفلسفة الخلقية فاما الذي كان
هو المتنازعة الى تناول الوسط وبقيده وربط الحدين الاكبر والاصغر
احدهما بالاخر وهاهنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في المقابلة الاولى من

للفلسفة

المقالة ٣

هذا الكتاب ويأخذ في الكلام في المقالة الثانية وغرضه فيها باسرها

ان يعلمنا على الطريق التي يسلكها المستخرج به الحد لكل واحد من

الامور التي لها حدود ومن قبل يعدد سائر المطالب التي يقع البحث

عليها ويقول المطالب اربعة اثنان منها بسيطان واثنان مركبان

اما البسيطان فبمنزلة قولنا هل الشيء اعني ما الاله او الانسان موجود

ان وما هما والمركبان فبمنزلة قولنا ما الانسان ولم هو حيوان و

السبب الذي من اجله عدد المطالب في اول هذه المقالة

هو انه لما كانت المطالب منها مركبة ومنها بسيطة وكان قد علمنا على

الطريق التي يقف بها على المطالب المركبة وهي طريقة البرهان احب

ان يعلمنا على الطريق التي يقف بها على الاشياء المركبة المفردة وهي

طريق يقف بتوسطها على سايرها ومعنى قولنا مطلوب بسيط ليس

هو ان يكون طبيعة بسيطة لكن ان يكون شيئا واحدا ومعنى قولنا مطلوب

مركب هو ان يكون المطلوب مركبا من محموع او موضوع فيلتمس العقل

فيه هل المحمول موجود للموضوع او غير موجود له بتوسط السبب والعلة

استخراج الحد فابتدأ اولا يقسم سائر المطالب ليرينا انه قد نهج لنا طريقا صحيحا

والوسط

و الوسط يحتاج ايضا ان يبحث من امره بل هو موجود وما هو

لانا ان لم يقف على وجوده لم يكن ان يبين بتوسط وجود

شئ لشئ وان لم يقف على ماهيته لم نعلم بل هو علة ام ليس

بعلة فطلبا ما هو ولم هو مفضيان الى مطلب واحد وذلك

ان غرضهما كليهما ان ينظرا ويبحثا عن الاشياء التي اثبتت منها

ذات الشئ اما المحدد فيقف بتوسطها على طبيعة الشئ واما

المبرهن فيجعلها وسطا يبين به وجود المحمول للموضوع بمنزلة

قولنا حي ناطق مائت الذي هو حد الانسان اما المحدد فيقف

من هذا على ان طبيعة الانسان واما المبرهن فليس وهو يبين بتوسط

ان الانسان جسم جسم فيتحصل من جميع ذلك ان المطالب

اثنان ان الشئ هو وهذا ان يستعملها البرهان في مطالبة المركبة

والمحدد في المطالب البسيطة ومن قبل ان يعلمنا ارسطوطا ليس

طريقة استخراج الحد غير طريقة البرهان وهو يبين ان الحد غير

البرهان بعدميات الاول منها يجرى على هذه الصفة الحد توقف منه

على الاشياء التي اثبتت منها طبيعة الشئ وهذه موجودة على طريق

الايجاب وعلى طريق الكلي والايجاب والقياس فمنه سالب ومنه

جزئي فالقياس اذن والبرهان غير الحد وليس ينبغي ان يظن

به ان الضرب الاول من الشكل الاول لانه ينتج الايجاب الكلي

من قبل ان الشئ الذي يعلم بالبرهان بهذا الضرب من القياس من

جهة ما هو معلوم بالبرهان غير ممكن ان يعلم بالحد والاصار الواحد

بعينه من جهة واحدة بعينها معلوما بالبرهان والحد فيكون معلوما

بالبرهان وليس معلوما بالبرهان على انه قد يمكن ان يعلم الشئ بالبرهان

والحد ولكن ليس على جهة واحدة فانا لا نعلم ان الانسان جسم

بالبرهان وانه حي ناطق مايت بالحد والبيان الثاني صورته

هذه الصورة الاستقراء يظهر ان الحد غير البرهان وذلك ان اذا تصفحنا

الامور التي وقفنا على حدودها علمنا ان طريقة الحد غير طريقة البرهان

وذلك ان الحد انما ابانا عن ذوات الامور عن الاشياء التي اثبتت

منها طبايعها فاما البرهان فانما ابانا عن الاشياء موجودها بتوسط

هذه

هذه الامور الذاتية والبيان الثالث يجري على هذه الصفة مبادي

البرهان التي هي المقدمات غير الذوات اوسط ينصح ولا يبين با

لبرهان وكان لاوسطها والبيان الرابع صورته هذه الصورة البرهان

منه موجب ومنه سالب والحد انما على طريق الايجاب وههنا يقطع

ارسطوطاليس النظر في ان طريقة الحد غير طريقة البرهان ومبدل

تعليمنا الطريق التي بها يستخرج الحد وما ولا يتبين ان الحد لا يستخرج بطريقة

البرهان على هذه الصفة البرهان بتوسط الحد فان رام انسان ان يتبين

ان الحد للمحدود بالبرهان احتاج ان يعتمد اولا ان الحد موجود

المحدود فيجعله وسطا في بيان ذلك وهذا شنيع بمنزلة ما يأخذ ان

الحي الناطق المايت موجود الانسان متوسط الحي الناطق المايت

وايضا الحد الاوسط بينه وبين المحدود والبرهان انما يتم بالوسط

ومن بعد تبين انه ولا طريقة القسمة ايضا يستخرج الحد ومن قبل

يرد على القايلين بان طريقة القسمة هي طريقة القياس ويقول القياس

بوجه نحو مطلوب منه بوسط فاما القسمة في غير نتيجة لمطلب من

المطالب يقف العقل عليه على التخصيص التحقيق او كان ما ينتج عنها او
يتحصل بسببها ان يكون مقتضينا اقتضايا وذلك ان الامر فيها يجري على
طريق السوال وما يتحصل منهما انما يفرضه العقل فرضا بمنزلة القول
اي الانسان حيوان ام ليس بحيوان فاذا سلم انه حيوان يكون حدا
اقتضت هذا اقتضايا لا بطريق القياس لكن من التسليم او الاقرار
ثم يقسم الحيوان الى المساو وغير المساو ويقتنف اقتضايا ان الانسان
مساو بجميع الحملية فيحملها على الانسان ويحكم بانها حدة فيكون على
هذا الوجه مقتضية غير مثبتة بالقياس من هذا يتضح ان القسمة
ليست القياس وهي وان كانت ليست بقياس فان منفعتها في
القياس ليست بالحقير وذلك انا ناخذ ما يفرغه القسمة من الفصول
والانواع فيجعلها اوساطا في المقاييس فهذا قدر الانتفاع بها في القياس
والحد فقد تحصل بالقسمة سوى انه كثيرا ما يقع في تحصيله بالقسمة
غلط كثير من قبل اهمالنا فصولا وتجاوزنا عنها بمنزلة ما يعمد الى الحيوان
فيقسم الى ذي الرجلين والى ذي اربع ارجل فيكون قد احللنا بالقسمة

اما

لهم

اما اوّلاً فلانّا لغا قسمة وبالمشا والطاير وهو ترك من اعانا قسمة

المشا الى ذى ارجلين والى ذى ارجل كثيرة ومتى اخل القاسم بشىء فى

الوسط من جنس وفصل فربّما يضطرب عليه تجديده بان يكون

الفصل الذى به يتم تحديده قد الغاه الا انه اذا استوفى القسمة بان هذا

من جنس الشىء وتقسيمه بالفصول من غير ان يخل عن شىء فى

الوسط جرى فى التحديد على الصواب سوى ان هذه الطريقة ليست

الطريقة المثلى فى استخراج الحد الكثيرة الاغلاط التى يعبورها وسوف

يعلمنا ارسطوطاليس طريقة الوثيقة فى استخراج وما علمنا ارسطوطا ليس

ان الحد لا يوقف عليه لا ببرهان ولا بقسمة احسن بقايل يقوله

فلعله تبين بطريق عن هذين الطريقين وهو ان نضع رسم الحد

فى القياس يتبين به الحد ونضاف الى ذلك ومقدمة اخرى ينتج

منها حد الشىء بمنزلة ما يقال ان الحد هو قول وجزئيين عن ذات

الشىء ومعناه وهذا القول الدال على هذا الشىء هو هذه الصفة فهذا

هو حد لهذا وارسطوطاليس تبين ان هذه ليست طريقة مستقيمة

في استخراج الحدود ، اذ كان يلزم منها اقتصاب المطلوب وذلك انه اذا اخذت

في القياس ان هذا القول يدل على هذا الشيء هذه الدلالة فقد اخذت

انه حد له وكما ان رسمي القياس والاستقراء لا يوجد ان للقياس والاستقراء

كذلك رسم الحد لا يوجد عند استعمال الحد وارسطوطاليس يقول

انه ولا بالقياس الشرطي ايضا يمكن بيانه بمنزلة ما بين محمد ضد

ما بان يقول انه كان حد هذا الضد كذا فحد ضده اما اولا فيلزم هذا

في هذا اقتضاب المطلوب وذلك ان غرضه تبيين الحد على الاطلاق فا

فاخذ ان حدا موجود للحدود وايضا فان الاشياء التي لا ضد لها او يمكنه

يتبين ضدها والاخر انه يحتاج الى استعمال برهان الدور وهو انه كما يبين

هذا بهذا كذا يتبين هذا به فقد ظهر ان الحد لا يمكن بيانه بطريق القسمة

ولا بالاستقراء ولا بطريق القسمة التي كانت بدع طريقا قياسيا ولا بالقياس

الشرطي ولا بالقياس الذي يوضع فيه رسم الحد ولا مؤمن الاشياء

التي يظهر بالحس فليت شعري باي طريقة يوقف عليه وسوف يعلمنا هذا

ارسطوطاليس ومن قبل يورد معارضة عارض بها ويحلها والمعارضة تجري

على هذه

على هذه الصفة كيف يقول ارسطوطاليس ان الحد لا يتبين بالبرهان

وها نحن اوا رضنا يتبين امر من الامور يضطر في ذلك ويلزمنا ان يكون

في ذلك الشيء ~~يلزمنا ان يكون وذلك الشيء~~ موجودا من قبل ان ما ليس

بموجود لا يمكن تحديده بمنزلة غزايل فانه ليس قولنا فيه انه حيوان

مركب من غير وايل حدا له لكنه شرح اسمه وذلك ان الحدود انما

يكون لذوات معينة واذا كان الامر على هذا فانه يلزمنا ان يعلم في الذات

التي نحدها انها موجودة وان الشيء موجود انما يتبين بالبرهان

فقد يتبين الحد بالبرهان وارسطوطاليس يفرق بين الوقوف على

حد الشيء البيان على انه موجود للزمان يعلم امران مختلفان يعلم

واحد معا وهذا محال واظهر الفرق بينهما ايضا من قبل العلوم البرهانية

فانها يقتضت الحد قضايا وبأخذه تسليما وتقليد فاما ان الشيء

موجودا وغير موجود وذلك ان دلالته انما هي على طبيعة الشيء بمنزلة

دلالة حي ناطق مايت على طبيعة الانسان ~~جزلته كالادلة~~ فاما ان الانسان

موجود فان البرهان يتولى القيام به سوى ان الانسان ان يتشكل

ذات

وتبين يتبين وجودها يقول لو كان يتضمن الوقوف على حد الشيء صح

على التأثيرات الازمنة اللازمة لموضوعها فتبينه بيانا وايضا فان الحد لا يدل على ان الشيء موجودا صح

ويقول اذا كان البرهان على الحد لا يتضمن الا البرهان على ان الشيء موجود

للمحدود يلزم من هذا ان لا يكون الحد مبانا عن ذات الشيء موجود المحدود

يلزم من هذا لكن يكون دلالته دلالة الاسم وهذا شنيع واما الشناعة الاولى

فمن كون الحد لما ليس بموجود والثاني يكون الكلام بأسره حدودا لان

كل كلام مفهوم هو ما يقوم اسما اخبر كان او امرا او نهيا او استغفارا سوى

ان البرهان لا يقوم على الاسماء لانها دلالة على هذا قولا على الاقوال الشارحة

ايضا للاسماء لانها مساوية للاسماء ايضا بالقوة فان سلم ان الحد يجري

مجرى الاسم هو يتواطئ وما يتواطئ لا يقوم عليه برهان فيلزم من

ذلك الحد لا يقوم عليه برهان ~~فيلزم من ذلك من الحد لا يقوم عليه برهان~~

وهنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في ما هو بسبيله وهو مفصح مما مضى

على طريق الايجاز ويبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ويستخرج من

ضمن ما مضى له ان الحد يمكن استخراجه من البرهان وانه يتبين بقياس

مطلق اعني حدلى ويقول مطلب ما هو ولم هو واحد بعينه وذاك

انهما يلتمسان الاشياء التي منها اثبت ذات الشيء والاسباب التي

عنها

عنها كان وجوده والاسباب فلا يخلوا ان يكون ذاتية او عرضية فان كانت
ذاتية لم يكن بتوسطها ان يقوم على الحد برهان والا وحصلت في الانصاف
المطو وانكان عرضية امكن ان يتبين بتوسطها ان الحد للمحدود بمنزلة
قولنا الحي الناطق المايت على كل ضحاك والضحاك على كل انسان فالحي
الناطق المايت على كل انسان على انه حد له وايضا لما كان مطلب ما هو
ولم هو على مضى في صدر هذه المقالة يتقدمها النظر في وجود الشئ
وبينا ان الشئ موجود ليس يخلوا ان يكون اما بالسبب الموجب
لوجوده او بعرض لازم له فانكان توسط هو عرض لم يكن استخراج الحد
منه وانكان ذاتيا امكن ذلك من قبل ان الوسط هو حد الشئ بمنزلة
قولنا الانسان حي ناطق مايت وكل حي ناطق مايت موجود فالانسان
موجود فمن هذا البرهان يمكن استخراج حد الانسان فاما انكان بتوسط
عرضي بمنزلة قولنا الانسان ماش وكل ماش موجود فالانسان اوله
موجود لم يتمكن من استخراج الحد من هذا القياس فقد اتضح على اي وجه
يقوم على الحد قياس وعلى اي وجه لا ومن اي المقاييس يستخرج الحد وهو

من البرهاني والراي لا وهو من المنطق وارسطوطاليس باخذ من بعد ذلك
في تعليمنا عن الطريق التي بها يستخرج حد كل محدود ومن قبل برسم الحد
وتقسيمه الى المعاني التي ينقسم اليها و يقول ان الحد هو قول مبني غير ذات
الشيء ومعناه اعني انه دال على الاشياء التي منها تقومت طبيعة كل
واحد من الامور وهو يقول على ضروب كثيرة الاول منها يقول الشارح
الاسم والثابت عنه بمنزلة اعتاضا عن اسم الجوهر بانه لا في موضوع
وعن الكلي بانه المحمول على موضوع ويقال على الاشياء التي منها ابتت ذات
الشيء وعلى البرهان المتغير في وضعه فان البرهان اذا غيرت اوضاع
حدوده اسلف منه حد بمنزلة قولنا الانسان ناطق مايت والناطق
المايت حيوان فالانسان حيوان فان هذا البرهان اذا غيرت اوضاع
حدوده بان يبتدي من الحيوان ويتلوه بالناطق المايت اسلف
لك منه حد الانسان ويقال على نتايج البرهان وذلك ان البرهان
قد ينتج حد المادة بتوسط حد الصورة بمنزلة قولنا الانسان ناطق
وكل ناطق جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ويقال على مبادي

بقال

العلوم

العلوم التي يفرضها اصحاب الصنايع بمنزلة حدّ النقطة والوحدة واجري

مجراهما وههنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في المغني وما ذكر ارسطوطاليس

البرهاني هو سبب وجود الشيء وعليه الصورات وكانت العلل اربعة

وكلها يصلح ان يجعل وسطا في البراهين فهو ياخذ في تقديرها ويزعم

انها اربعة هيولي وصورة وفاعل وغاية اما الهيولي فيجعل وسطا على

هذه الصفة السبيل بمنزلة ما بين ان الزاوية التي في نصف الدائرة

قائمة بوسط مساواتها لنصف قائمتين وهما الزاويتان فوق القاعدة

[هامش: اللتان صح]

فان الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة بوسط مساواتها اللتان

[هامش: لنصف قائمتين وهما الزاويتان اللتان صح]

فوق القاعدة فان الزاوية التي في نصف الدايرة مساوية لنصفي

قائمتين لانها مساوية الزاويتين اللتين فوق القاعدة واذا كانت

مساوية لنصفي قائمتين فهي قائمة فالزاوية التي في نصف الدايرة

قائمة والوسط كالمادة لانه كالاجزاء التي ابتنت منه كالذات الشيء

وذلك ان نصفي القائمتين اذا كان منها قائمة صار نصف القائمتين

كالاجزاء لها وبمنزلة ما تبين ان ابداننا يفنيه لانها مركبة من اضداد

واما السبب الصورة كالحار والبارد والرطب واليابس فقد مضى منذ
اول الكتاب الى الان تماً في اعادة ذكره فائدة واما السبب الفاعل
فبمنزلة ما نعطي العلة التي من اجلها حارت امثل السرطان حار
نوهم وهو كسهم لسار وس المدنية وبمنزلة ما نعطي العلة التي من اجلها
صار العالم احسن الاشياء كلها فنقول لان الله تو صفه خلقه ولم صار
الكون سرمدا من قبل ان حركة السماء سرمدية واما السبب الغائي
فبمنزلة قولنا لما يمشي زيد بعد العشا فيجب لكيما يصح ولم اثبت
موجود فيقول لكيما يحفظ الاثاث ولم احدث الله العالم فيقال لانه
جواد وقد تبين المطلوب الواحد بستين بمنزلة الضوء في المصباح
وذلك انه قد تبين هذا المطلوب بعلة هيولانية وقد تبين بعلة
غائية اما الهيولانية فللطافة اجزائه ونفوذها في متباينة الدقاق
واما الغاية فلكيما لا ينعثر وتبين ان السماء حركتها دوريا لان حركتها
لا خفيف ولا ثقيل وللثقيل بالله جل اسمه وتبين ان اسنان المقدم
يقطع من قبل ان مادتها فلاجل انطفا النار في السحاب ومن قبل

د تبقة ولان الطبيعة تلقها ليقطع ويبين ان صوت الرعد اما من قبل المادة

العاية

الغاية فهذه اهل الجحيم ولما كان ارسطوطاليس يسمي الهيولى من الاضطرار

لانها يتبع من الاضطرار فهو تقسيم الضروري الى الذي بالطبع وبحسب

صورة الشيء اولى الذي بالقسر والهيولى هي بالطبع لانها يتبع الصورة

على ان فيها سوالقبولها او محبة لمقارنتها او مطيعة بها عورتها والمطالب

الصناعة صورة اوساطها كصورة اوسط المطالب الطبيعة الاولى يمكن

ان يكون المطلوب والواحد فيها وسطان فاما الاشياء التي يحدث

في الاتفاق والبخت فلا برهان عليها ولا قياس والطبيعة والصناعة

كلاهما يبتديان ويقصدان غاية فاما البخت والاتفاق فيكونان

بغير قصد بمنزلة وجود الكنز والصديق وعلة الاشياء الكائنة

في الزمان الماضي والتي هي موجودة والتي يستانف مناسبة لها في انها

موجودة مثلها في الزمان بمنزلة علة الكسوف الماضي والكسوف الموجود

والكسوف المستانف والعلة والمعلول على ضربين وذلك ان العلة و

المعلول اما ان ينعكس بعضها على بعض او لا ينعكس لكن متى كان الاخير

كان الاول وليس متى كان الاول كان الاخير والقسم الثاني معلق بالامور

الصورة

ان

الكاينة الطبيعة والصناعية وذلك انه متى كان الاول كان الاخير والقسم

~~الثاني متعلق بالامور الكاينة الطبيعية والصناعية وذلك انه متى كان~~

زيد لم يلزم وجود عمرو ابيه ومتى وجد عمرو لزم وجود زيد من الاضطرار

ومتى كان الاجر لم يلزم وجود السبب ومتى كان البيت لزم الاجر

من الاضطرار وهذا هكذا سوى ذلك متعلقا بالزمان الحاضر او

الماضي او المستانف وفي هذا الموضع شك صفته هذه الصفة ان لم

يكن وجود الاول يتبعه وجود الاخير لا محالة فيما لعلة في اتصال الكون

فيقول ان اتصال الكون انما صار من قبل اتصال الزمان والا فالشيء

الكائن ينقضي بحد لفراغ من كونه وكان النقطة التي ينتهي عندها

يجري مجرى نهاية الخط فاما العلة والمعلول المنعكس بعضها على

بعض فانها يكون في الامور التي يجري دورا ذلك انه متى كان الغيم

موجودا تبعه وجود الندى ومتى كان الندى موجودا كان الغيم

موجودا ومتى كان الصنف موجودا كان الخريف موجودا ومتى كان

الخريف موجودا كان الصنف قد تقدم وبالجملة فالامور السرمدية

متى

متى كان الاول منها موجودا كان الثاني موجودا ومتى كان الثاني كان
الاول فاما الاشياء الكاينة فليست بهذه الصفة وذلك ان الثاني
متى كان موجودا فان الاول يلزمه ان يكون واما متى كان الاول موجودا
فليس يلزم من وجوده وجود الثاني ومن الان يبتدي اولا يعلمنا
كيف يستخرج حد نوع من الانواع من قبل ذلك ينبغي لنا ان نعد
الشروط التي بها يتم تفهيد الحد فيقول ان هذه الشروط وهي خمسة
الاول منها ان يكون كل جزء من اجزاء الحد اعم من المحدود والثاني ان يكون
حملها مساوية والثالث ان يكون محمولة عليه من طريق ما هو و
الرابع ان يكون ضرورية وكلية معنى هذا ان يكون اولا للموضوع والخامس
ان يكون تحت جنس لا خارجة عنه وحد نوع الانواع بقصد على
هذا الوجه وذلك بان ينظر في ساير المحمولات التي يحمل على اشخاصه
وينبغي فيها الشروط المتقدمة فاوجد فيها وتلك الشروط يوافقه
حصل واحصل وحد هي الحد بمنزلة الثلثة فان هذه يلزمها الاول على
ضربة وهو انه ليس مركبا من الاعداد ولا يعده عددا والعدد والفرد

ارسطوطاليس يعلمنا الوجه الذي يقصد حد كل محدود ولما كان الحد اما ان يكون لنوع اخير او للجنس متوسط او كان للجنس العالي لا حد لهما فهو يبتدي

فالعدد يجري مجرى الجنس وهو للثلثة وغيرها والفرد يشارك فيه الثلثة

فان هذه يلزمها الاول على ضربته وهو انه ليس مركبا من الاعداد ولا يعده

عدد والعدد والفرد فالعدد الخماسية مثلا سوى انها ينفصل به من الثانية

والاول على ضربته وان كانت يشارك الثانية فانها ينفصل به من باقي

العدد وجملة هذه مساوية للثلثة وذلك انه ان لم يكن هذا حدا للثلثة

فليكن جنسا الا انه ليس لشيء سواها فهو اذن حدها فاما استخراج

حدود الاجناس المتوسطة فيجري على هذا الوجه وذلك بان تقسمها

اولا الى انواعها ويتناول الاشياء التي تشترك فيها انواعها مع الجنس الذي

هو فيه فجملتها يكون حد الجنس المتوسط اذ كانت مساوية له بمنزلة ما تقسم

الحيوان الى الناطق وغير الناطق وتجدهما جميعا يشتركان في انهما جسم

ذو نفس حساس يتحرك بالارادة فيضيف الى ذلك الجوهر فمن الجملة

يقوم حد الجنس المتوسط ومن بعد ياخذ ارسطوطاليس في تفصيل

طريقته في استخراج الحد على طريقة فلاطن وطريقته هي طريقة التركيب

وطريقة فلاطن هي طريقة القسمة ولا يفيد تا طريق استخراج الحد

من

من القسمة ويقولون ان الحد هو استخراجه من القسمة بان تعهد الانسان
الى جنس الشئ المحدود فتعضده ثم نقسمه بفصلين جوهرين ثم تقصد
احدهما وهو الموجود للمحدود وتضيفه الى الجنس وتحصل من الجميع جنسا
قريبا ويفعل ثابتا هكذا حتى ينتهي في القسمة الى فصل الشئ الخاص
به فيضيفه الى الجنس القريب ويجمع من الجميع هذا المحدود ونقض هذه
الطريقة من قبل ان الحد لو ان يقتضيت فيها اقتضايا وما ينبغي
ان يحذر في هذه الطريقة ان يقدم الاخص من الفصول على الاعم
كتقديم الناطق على الحيوان فانه ان قدم اضطراب الحد وسقط منه
فانه يكون تامه وههنا سار ارسطوطاليس شكا على الحد وحله والشك
لهذه الصفة الحد يوالف من جنس وفصل والمحدود بفصله يتفرد
من جميع الموجودات وانما يعلم ان هذا فصل له خاص به قد ميزه من
جميع الموجودات اذا اضيفت الموجودات وعلمت وفصولها كلها والعلم
بفصول كل واحد من الاشياء لا يمكن علمه دون العلم بكل واحد من الاشياء
فاذا علمت فصول الاشياء كلها ولم يكن هذا الفصل لواحد منها علم انه

فصل لبوارسطوطاليس يقول ليس ذلك من الاضطرار وذلك ان الذى

يروم علم فصل امر من الامور مقوم له لا يلزمه العلم بفصول سائر الامور

وخاصته العرضية لان تلك لا تحدث امرا ولا يختلف فيه الامور

فى نفس الجوهر وكلامه فى الفصول التى يقوم ويحدث جوهرا اخر ولا

يلزمه ايضا علم الفصول اشخاص النوع او كانت لا يختلف فى نوعها

واذا كان الامر على هذا بطل القول بان من اراد ان يعلم فصل امر واحد

من الاضطرار يحتاج ان يعلم سائر الفصول وهذه موجبة كلية واذا

كانت كاذبة فيقتضيها صادق وهو انه ليس من الاضطرار ان يعلم سائر

الفصول ومن بعد هذا يعرفنا على اى وجه يعرف فصل امر امر ولا يحتاج

الى علم سائر فصول الامور فهو يقول انا اذا قصدنا الى العلم فصل الانسان

المقوم له والقاسم لجنسه فينبغى ان يقسم الحيوان على طريق التقابل

وتحصل الانسان المقوم والقاسم فى احد الفصلين بعد ان يعلم انه فيه

ضرورة ويولف من الجنس والفصل الذى يحصل حصلناه فيه بمنزلة

ما يحصله فى الناطق والمايت من الاضطرار ويجمع حدا وهو انه

ويستغنى بعد ذلك ان ينظر
فى الفصل المقابل يكفينا ان العلم
انه ليس هو فيه صح

حـ

حي ناطق مايت ويكون هذا مساكلا ويالو ويستغنى عن أن ينظر في تلك القسمة
وفي فصولها وكنا قد ظفرنا بالشئ ويجد الشرط الذي ينبغي ان يراعى
عند استخراج الحد من القسمة احدها ان يكون الاشياء المأخوذة من
القسمة محمولة على المحدود من طريق ما هو والثاني ان يكون الفصول
مرتبة على واجباتها الاعم اولا ثم الاخص والثالث ان يكون حد ما يوجد
مساوية للمحدود ومن بعد هذا الحد يرد ارسطوطاليس من كون ما
يقصد الى تحديده اسما مشتركا ويقول ان الحد ينبغي ان يكون لذات
معينة وطبيعة واحدة وسبب شبهه لنا هو انه لما كان الحد انما يكون
اسما مشتركا ويظن انه يدل على طبيعة واحدة هو يدل على طبايع كثيرة
ما بينها هذه النسبة وهو يفيدنا القانون في اعتبار ذلك ويقول
ينبغي ان يقصد الى اشخاص تلك الطبيعة قطعة قطعة فان وجدنا
ذلك المعنى واحدا فيها علمنا فيها انها طبيعة واحدة وان لم يكن الامر
على هذا علمنا انه اسم مشترك فكففنا عن تحديده وكان الحد انما يكون
لذات معينة لا الاسم والحد يكون لطبيعة كلية لا المتشخصة وكان الشخص

لا تقوم عليه برهان على ما تقدم وارسطوطاليس بعد هذا يفيدنا للقسمة

منفعة اخرى وللتحليل ايضا ويقول انها نافعة في الاجابة عند السوال

بلم وذلك ان الانسان اذا كان خبيرا بطريق القسمه والتحليل حلل

الموضوع وقسم المحمول فوجد الشئ الذي وهو وسط وعليه فاجاب

عند السوال بلم وذلك انه اذا سئل لم الانسان حساس قسم الحساس الى الحيوان

وجعل الحيوان وسطا فاجاب فيه بلم واذا سئل الانسان ما بين حمل الانسان

الى الاسطقسات الاربعة وقال لانه مركب من اضداد وبمنزلة القول لم صار

الدلك ينفرج الجناح فقال في جواب ذلك لانه طاير ولم الشوط لا يزال

فيقال لانها سماكة فاذا كنا خبيرين بطريقي القسمة والتحليل يوصلنا بهما الى

الاقتدار على الاصابه بلم وتوفيه العلة ابدا والبراهين يكون واحدة باعيانها

متى كان الوسط فيها واحدا اما الجنس واما في النوع واما في الجنس

فبمنزلة الانعكاس الذي يكون سببا في حدوث الصدا وفي حدوث

القوس فان الاول يحدث بانعكاس الهوا والثاني بانعكاس البصر

واما في النوع انتقال الهوا كما ترى فلا نظن فانه يجعل انتقال الهوا علة

في

في حدث المقناطيس والكهربا والعلة والمعلول ينعكس بعضها على بعض مثل ان
قيام الارض في الوسط في كسوف القمر وكسوف القمر على قيام الارض
في الوسط وكل واحد منهما يتبين من كل واحد منهما سوى ان البرهان هو
الذي يكون الوسط فيه العلة فاما الذي الوسط فيه المعلول فهو
قياس لا برهان والبرهان لا يمكن ان يكون فيه اكثر من وسط واحد
لان الوسط فيه علة وعلة الشيء واحدة وههنا يقطع ارسطوطاليس
الكلام في القياس والبرهان وشرع في تعليمنا عن مبادي البرهان
وهي المقدمات غير ذوات الاوساط وكيف تحصلها العقل واي القوة
يستنبطها وبل القوة المستنبطة لها هي في الانسان مبدأ اول امره ام
يحدث فيه بعد كونه وجوده فيقول ان هذه المقدمات ليست حاصلة
في العقل متداولة وهلم فان العقل الانساني ليس فيه صورة منذ
اول امره بل يحدث فيه عند الزعزع الرنظر واقل فان العقل الانساني
ليس فيه صورة منذ اول امره تحصيل م عند الرعرع وزوال الذي وان
قوة كقوة الاثبات يحصل ما يحصل و يعقل ما يعقل والحس فقد يشرك

فيه الانسان باقي الحيوانات والحيوان الذي يحس منه ما يثبت في تخيله

ما يدركه الحس ومنه ما لا يثبت فيه والعقل لا يوجد لسوى الانسان حسب

وفعله تحصيل الصور العامية وتحصيلها من الطبيعة والصناعة بهاو الاصور

هذا يتاتى له على هذه السبيل اذا ادرك الحس الشخصيات اوصلها الى العقل

وكررها عليه واذا تكررت عليه خلّلها وحصل منها الصور العامية

وفعل فيها فعله وهو ان يحصل بها معنى العموم ومن هذه يولف

المقدمات الاول فمن هذا تبين ان مبادي البرهان لا يتبين

بالبرهان وان المستنبط لها هو العقل وانها ليست فيها

مثلا ولا جهله لكنها يحصل عند الترعرع وزوال

كدورات ونزاعنا من ذلك يكون

قد اتينا على مطلبنا و

فرغنا هاكنا

وعدنا به

تمت الكتاب المعروف بالبرهان